

مختارات
فاضلان

506

٥٠٦

ط
٢١

دور
٢٠٤



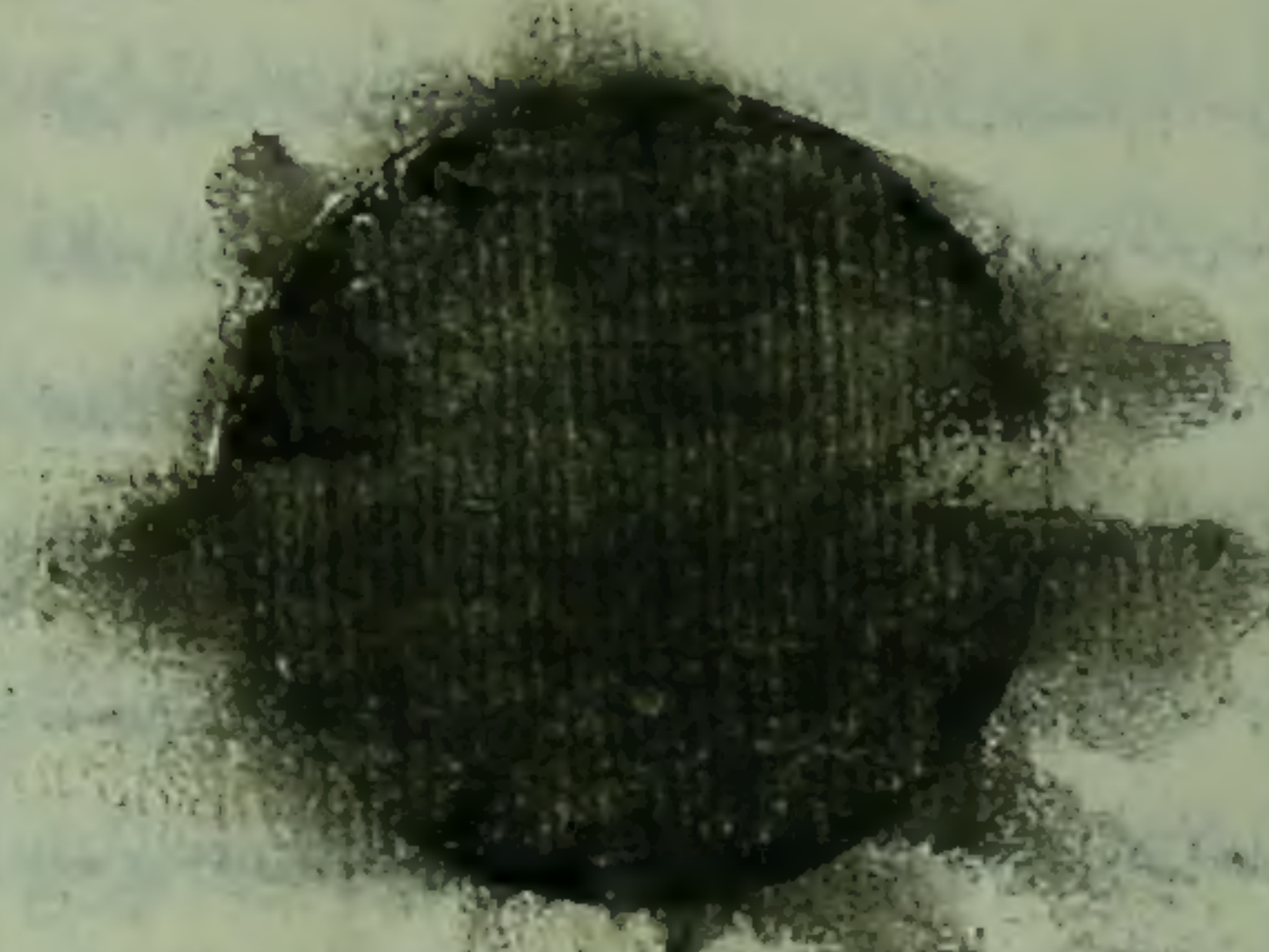
[illegible]

العراق مصطفی



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
K. No	Hasan Hüsnü B.
V. No	
Eski No	506

A dark, circular ink blot or smudge is centered on the page, partially obscuring the underlying Arabic text. The blot has a textured, almost fibrous appearance, suggesting it might be a physical mark or a very dark ink smudge. The surrounding text is written in a cursive Arabic script, typical of historical manuscripts.



Hadassah House

203

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة طريفة سوية. وهدى من كان سالكا فيها
الى سعادات سنية. والصلوة على غيبة النبيين. وصفوة المرسلين. محمد المصطفى
المختار. وعلى آله الطهارين وصحابة الاخيار. وبعد فيقول العبد الفقير الى الله
القدير مصطفى بن مصطفى المعترف بالتقصير. لما استخفى في خدمة كثر من الخطير
المتين اجلة من العلماء الفضلاء الربانيين. الذين كانوا في عهدهم جالسين
في مجالس الاحكام. وقاعدتين في محافل النطق والابرام. وسالكين مسالك
العدل ومناهج الانصاف. اعزهم الله تعالى باينواع اللطاف. وتبعت في
انشاء تلك الخدمة العلمية. معتبرا بكتب الحقيقة العلمية. التي كتبها الفناء
للوامع الجليل الشأن. في الدين قاصطان. اسكنه الله تعالى جنة الجنان. محيطا
بالمسائل الصحيحة المهمة. وما هو اعلى قول القويين في الدين منبتها على اعلا اعتماد من
روايات المتقدمين والمتأخرين. ورضوان الله تعالى عليهم اجمعين. فالتحيت من المسائل التي
نتبت فيها على اهل الامم والافوي. وعليه الاعتماد والفتوى. وما ذكره على هذا الوجه
في غير باب وفصل. نقلت الى هذا مطابعا لصله. تنبيه على الراغبين في اخذ وصله
وميزان اهل في ابتدائه ذكر مصنف رحمه الله وفي انتهائه انتهى. واشتريت الى الوضع
المنقول منها. وبعد الجمع والانتخاب. احدث هذا الكتاب الى حضرة من
علو وفاء على اصل الآفاق. بالفضائل والعفاف بالاتفاق. وبصدق صد العلماء
بالاستحقاق. فالحق وان هو الباطل واخفى اهل التفاف. جعل الله تعالى كاسد على

اعلى المعالي وفي فكر الصدارة بدر اجليا الى انتهاء الايام والليالي. وهو
العالم الرباني. والغمامة القهري. جامع الفصول العلمية والعلمية. والعلية. والعلية
الدينية والفقهية. شيخ مشايخ الاسلام. مفتي عامة الانام. الذي يقضي من
عقبة العلبة بنابيع العلم والعرفان. وتنفجر من سدنة السنية عيون المرحمة
والاحسان. تقاصرت الاقدام عن الاطراف بوصف وشانه. وتشغلت الابصار
عن ان يدور دارة علوه وشانه. **بيت** ولوزادت الاقارب في الزينة
ولكن بدلا لقاب سمعوا ونفخ. لا زال رايض العلم غمرة برشاشه قلمه الناقص
ومبارحه حياض العدل ملوثة بزلال كرمه السامي. وما انفك ركن الدين بلطاف
اعتماده ركننا وريمهم ابد عيدا قلل امينا. انه على ما يشاء قدير. وباجابة
رجاء الراغبين جدير. **كتاب الطهارة** حوض صغير يدخل الماء في جابه
ويخرج من جانب قال ان كان اربع اذرع في اربع فادنيه مجوز فيه التوضي وان كان
فوق ذلك لم يجز الا في موضع دخول الماء ومخرجه لان في الوجه الاول ما يقع فيه
من الماء المستعمل يستقر فيه بل يخرج كما دخل فكان جارا يا وفي الوجه الثاني
يستقر الماء ولا يخرج بعد زمان وكذا في غير ما هو سبع في سبع ينبع الماء
من اسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي الا في موضع خروج الماء
منها والاصح ان هذا التقدير غير لازم اما الاعتماد على ما ذكره من المعنى فينظر
فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ماعده ولا يستقر فيه التوضي
والا فالوجه لا يختلف بكرة الماء الذي يدخل فيه وقلة واختلاف في كراهة البول
في الماء الجاري والاصح هو كراهة **فصل في الماء الذي يجوز الوضوء والاعمال**
في المعنى الكبير واختلفوا في حدة قال بعضهم اذا كان الحوض جارا لم يغسل انسان
لا يضطر الطرف الذي يتباعد الى لا يرتفع ولا يتحقق فهو كبير وعامة المشايخ قالوا

ان كان عشرة في عشرة فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكبراس هو
 الصحيح لان ذراع المساحة في المسوحات اليق وان كان الحوض مدورا فاختلاف
 في مقدار ان لم يكن حتى يكون كبيرا فاقصى ما قيل فيه ان يكون عول ثمانية واربعين
 ذراعا وفي الملتقط يعتبر ستة وثلاثون ذراعا وهو الصحيح هو من اعلاه ضيق
 واسفل عشرة في عشرة وقت فيه نجاسة فتجسس علاه ثم انتهى الى موضع هو عشر
 في عشر بصير طاهر او يجعل كان النجاسة وقت في الحال كالحوض المجرد اذا كان
 الماء في ثقبه وثقبه اقل من عشرة في عشرة تجسس ما كان في الثقب فان قل الماء وتغل
 يظهر وقال بعضهم لا يظهر غزلة الماء التليل اذا وقت فيه نجاسة ثم انبسط صار
 عشرة في عشرة وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الماء الذي يتجسس في اعلى
 الحوض اكثر من الماء الذي في سفله ووقع الماء النجس في الاسفل جلة كان نجسا
 ويصير النجس غلبا على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس في اسفل الحوض
 على التدريج كان طاهرا كالفدر اليابس اذا كان فيه نجاسات وموضع دخول
 الماء طاهر فاجتمع الماء في كان طاهر هو عشرة في عشرة ثم تعدي بعد ذلك الى موضع
 النجاسة يترجس فغار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمثلة
 النزع وكذا بين وجب فيها نزع عشرة ولو اثنى عشرة فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك
 لا ينزع منه شيء وينبغي ان يكون بين بين المبالغة وبين الماء مقدار ما لا تفصل
 النجاسة الجبر الماء وقد في الكتاب نجاسة ذراع او سبعة وذلك غير لازم انما
 المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصاوبة الارض وارتفاعها **فصل**
في ما يقع في البئر الا في الطاهر اذا وقع في البئر لطلب الدلو والنبذة وليس على
 اعضائه نجاسة وخرج حيا فانه لا يفسد الماء والماء طاهر وهو لا ينزع منه
 شيء ولكن لو وقت الشاة فيه وخرج حيا لا ان حيا ينزع عشرة ولو لم يكن

الغلب الملتصق به حتى لو لم ينزع شيء وتوضا جازوه في الكتاب الحسن ان ينزع
 منها دلاء ولم يقدروا على ذلك في كل موضع ينزع لا ينزع اقل من عشرة برة لولا ان
 الشرع لم يرد نزع ما دون العشرين وكذا وقع الحديث او الجنب في البئر لطلب الدلو
 وعلى اعضائه نجاسة فان لم يكن مستجيبا او كان مستجيبا بالحي فانه ينزع كل
 الماء وان لم يكن على اعضائه نجاسة غراحي خفيفة فيه نكروايات ولا يهران يصير
 الماء نجسا ويخرج الرجل من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى لو كان تفضض و
 استشق حل له قراءة القرآن وتبديل الثوب والغارة وخروجه النجس في الظاهر لا يفسد
 يفسد الماء والثوب بين يتنجس ماؤه فارادوا نزع الماء بعد زمان وقد زاد الماء
 اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا ذلك القدر
 وبقي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا او طهرا او مرة ذلك نظر في الرجل
 اذا اخطى النزع فغير في في الغد وجد الماء كثر فماتوا ومنهم من قال ينزع
 كل الماء ومنهم من قال ينزع مقدار الماء الذي بقي عند النزول هو الصحيح **فصل**
في الحمام اختلف المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام واسحق ما قيل فيه هو
 رواية عن ابو حنيفة وابو يوسف فان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه نجاسة حتى
 لو خرج انسان من الحمام وقد دخل وجلس في ذلك الماء ولم يغسلها بعد لم ينجس
 وصلح جاز وما حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم وقوع النجاسة فيه فان دخل
 رجل يده في الحوض وعليه نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوب
 ولا يغير انسان بالقصعة منها يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يفرقون من
 الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه
 يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يفرقون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب
 اختلفوا فيه واكثرهم على انه لا يتنجس حوض الحمام اذا اتنجس ودخل فيه الماء لا يظهر

ما لم يخرج مثلهما كان فيه ثمرات وقال بعضهم اذا خرج منه مثلهما كان فيه مرة واحدة بطهر الغلبة الماء الخارج عليه والاول احرط **فصل في الماء المستعمل في الشرب**
او اخذ الماء بغيره لا يريد به المصفاة لا يصير مستعمل في قول محمد ولكن لو اخذ الماء بغيره وغسل اعضائه بغيره او اخذ الماء بغيره ولم يدر الا نية كان طاهرا او
طهورا قال ابو يوسف لا يبقى طهورا هو الصحيح اما لانه صادر مستعمل لا يستعمل في الشرب
اولا لانه خالطه البراق فلو يكن طهورا ولا بأس بالتوضي والمغسل ان يتوضي بالماء
روى ان رسول الله عليه السلام كان يفعل ذلك ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره
التوضي والمغسل والصحيح ما قلنا الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصى فيبقى
ان الرضوخ على اعضائه **فصل فيما يجوز به التوضي** ذكره المصنف رحمه الله في كتاب
الشرب واختلفوا في التوضي بما السقاء يجوز بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا
يجوز والا فلو كان كذا اعد للشرب حتى ياتي في الجاهل اعدت للشرب لا يجوز فيه التوضي
ويمنع منه هو الصحيح انتهى ولو توضأ بالسيل يجوز وان خالطه التراب ان كان الماء
غاليا رقيقا فاما ان كان ارجا او ان كان خفيفا كالطين لا يجوز به التوضي وكذا التوضي
بماء الزعفران ومنه في العصفه يجوز ان كان رقيقا والماء غالي وان غلبت الحمرة والصلابة
متاسكا لا يجوز به التوضي ثم عند ابو يوسف الغلبة من حيث الامور لا من حيث اللون
هو الصحيح وعلى قول محمد يغير الغلبة بغير اللون والطعم والريح ولا يجوز التوضي بشيء من
الاشربة ولا بغيرها من المائعات نحو الخل والمرق لا ينبغي التمسك فانه يجوز به التوضي عند
الماء المطلق في قولنا بغيره الا انه لا وجوده يمنع التيمم في قوله وتفسيره ان يكون الماء
في الماء في اخذ الماء هلوته ولا يصير غريبا ولا سكر كان صار سكر الاجل ثم قال
يجوز به التوضي وان طهر او في طهارة الصحيح انه لا يجوز به التوضي وعلى قول ابو يوسف يتيمم
ولا يتوضأ بغيره التيمم هو قولنا بغيره الا انه لا يجوز به التوضي بينه وبين التيمم **فصل**

في الاسرار واختلف المشايخ في قول التيمم والغارة منهم من جعله غفرا اذا
اصاب ثوبا لا يفسد ومنهم من قدره بالكثير الفا حشو والصحيح انه يفسد ^{سواء}
مشكوكا وهو سواد الحمار والبغل واختلفوا في المشك قال بعضهم المشك في
طهارته حتى لو وقع في الماء القليل يفسد وان اصاب الثوب واليد لا يفسد
والصحيح ان المشك في طهارته واما سواد الفروع في حنفية فيه روايتان و
اظهرهما انه طاهر وطهور وهو قولهما **فصل في النجاسة التي تصيب الثوب**
او البدن النجاسة نوعان غليظة وخفيفة فالخفيفة لا تمنع ما لم يغسل ^{الغليظة}
اذا اذوت على قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة واختلفوا في مقدار الدرهم انه يعتبر
وزن او بسطا والصحيح انه في المستحسنة كالعدنة والروث والحمة يعتبر
قدر الدرهم وزنا وفي غير المستحسنة كالخمر والبول والدم يعتبر القدر بسطا واختلفوا
ايضا في الدرهم الذي يقدّر به قال شمس الامّة الشافعي يعتبر فيه الكبر الدرهم في البلد ان
كان في البلد دراهم مختلفة واما في الحي ذكر شمس الامّة الموطأ في الصحيح انه
طاهر اذا صلى في ثوب محسوس بطلان نجس وظاهرة طاهرة جازت صلوة في
قول محمد ويجعل كثرة بين وعلى قول ابو يوسف لا يجوز ويجعل كثرة واحد ولو صلى
في ثوب محسوس بطلان طاهرة وظاهرة كذلك وحشوه نجس جازت صلوة في
قول محمد وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول ابو يوسف لا يجوز صلوة في
الفصلين وقوله اقرب الى الاحتياط اذا صلى ومعه درهم يتنجس جانيه الصحيح
انه لا يمنع جواز الصلوة لان الدرهم واحد ولو صلى في ثوب ذي طائفة فاما
النجاسة احد الطائفة ونفذت الى اخره على قول ابو يوسف هو كثرة واحد لا يمنع
جواز الصلوة وعلى قول محمد يمنع وقيل ان كان مضرا يمنع عندهم وقول ابو يوسف
اوسع وقول محمد احرط وفيما اذا كانت البطانة نجسا دون الظاهرة او كان المحسوس

نجسا الا هو طهر قال ابو يوسف الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر حتى يصح
 لانه متولد من البلغم الخف او اصابته نجاسة ان كانت النجاسة مسجدة كالقذرة
 والرق والحق يطهر بالحق او ابست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الزاوية لا يطهر
 الا بالنقل وغريبي يوسف اذا مسح على وجهه لم يمسح بمسح اليد التي بها ان يطهر عليه
 لعدم الجوى وان لم يكن النجاسة مسجدة كالخمر والبول لا يطهر الا بالنقل ويجب
 اذا اتى عليها من اياها فليطهر لان النجاسة في معنى المسحكة يؤخذ به والنجس لا يطهر الا
 بالنقل الا النجاسة في طهر بالبول او قيل من المرأة لا يطهر بالبول لانه رقيق يمتزج بالبول
 والصحيح انه لا فرق بين من الرجل ومن المرأة والبدن لا يطهر بجميع ذلك الا بالانقل
 او اصاب الثوب من غير ذلك وحكم بطهارة فاصابه بعد ذلك الصحيح انه يصح نجسا
 والارض اذا اصابها النجاسة خفت وزهبت اصابها الماء بعد ذلك الصحيح
 انه لا يعود نجسا وكذا الوضوء اذا زهبت النجاسة وورث عليها الماء جازي
 لا بأس به التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس وعلى العكس الصحيح ان الطين نجس
 ايها كان نجسا اذا اصاب الطين في القدر كان الخمر غلظا فالكل نجس لا يطهر الا
 وما روي عن ابي يوسف انه يغسل ثلث مرات لا يؤخذ به وكذا الخطأ اذا اخطت في الخمر
 لا يطهر بها قال رحمه الله وغدق اذا اصب في الخمر وتلاصق صان الكحل خالدا لا بأس به
 ذكر المصنف في كتاب الشربة ان الخمر نجاسة غليظة اذا اصاب الثوب اكثر من
 الدرهم منقح جازي الصلوة واذا اصب في طرفي نجس الطرف وان اخرجت الخمر من
 الطرف يغسل الطرف ثلثا فيطهر الطرف ان كان عتيقا وان كان خرا فاجد لا اصب فيه
 الخمر اختلف فيه قال ابو يوسف يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقال لا يطهر
 وقال بعض المشايخ على قول ابو يوسف ان لا يجفف في كل مرة لكن ثلاثا مرة بعد اخرى
 فنادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر وان خرج الماء صافيا غير متغير حكم بطهارة

وعليه الغدق وحكي عن القضاة جعفر قال اذا صار ما فيه من الخمر خللا يطهر الطرف
 كله وبأخذ القضاة بالثبوت واختاره صدر الشهيد وعليه الغدق لان جازي لكل يقع
 الى على الطرف فيطهر كله قطرة من خمر وقعت في جايدها ماء ثم صب ذلك الماء في دق
 من خل قال ابو نصر الدين يوسف بن سعيد الخمر يورق بالماء النجس فيه والماء لا يخل فينجس
 وقال بعضهم بالنجس الخمر وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا لعينه بل بجاورة الخمر اذا
 تخلل الخمر بقرعة في خلل زلا الجاورة فيصير الماء طاهرا انتهى الرعيف اذا اتى في الخمر ثم
 صار الخمر خللا اختلفوا فيه والصحيح انه طاهر ان لم يبق فيه رايحة الخمر وكذا البصل
 اذا اتى في الخمر ثم خلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خللا واذا بسط الثوب الطاهر ليس
 على ارض نجسة مبتلة فظهرت البلل في الثوب لم يصير طبا ولا بحال لو عصي بسيل من
 متقاطر لكن موضع الذرة يعرف من سائر المواضع الصحيح انه لا يصير نجسا وكذلك لو
 لفت الثوب النجس في ثوب طاهر والخمر رطب مبتلة فظهرت نروته في الثوب الطاهر لم يصير
 بحال لو عصي بسيل من ثوب متقاطر لا يصير نجسا **باب الوضوء والغسل فصل في**
صفة الوضوء وسنن الوضوء كثيرة منها الاستبراء اذا اراد ان يتوضأ بعد ما
 احدث فانه يغسل موضع النجاسة فان ترك الاستبراء بالماء واستبني بالجر او بالدر
 جاز ولا يعتبر فيه العدد وانما المعتبر فيه الانقاء والابتناء بعد الاستبراء بالجر عندنا
 وغسل يديه واختلفوا انه يغسل يديه قبل الاستبراء او بعده والاصح انه يغسلهما
 مرتين مرة قبل الاستبراء ومرة بعده ويسمى واختلفوا ايضا في وقت التسمية
 والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستبراء وشرب
 العورة ولا يستحب تحليل اللحية عند ابو حنيفة ويستحب ان يمسح ثلث اللحية ويغسلها
 وفي بعض الروايات يمسح كلها وهو الاصح ولو مسحت المرأة فوق الحماران وصل الماء الى
 جازوا كالفوق قال بعضهم ان كان الحمار جديا غير مغسول لا يجوز لانه لا يغسل الماء قال بعضهم

ان ضربت يدها مفعولة فوق الخارج حتى يصل الماء الى شعرها جاز ولا افضل ان يسبح
 تحت الماء واما مسح الرقبه ليس باب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند ائمتنا
 الاقاويل كان فعلا ولو لم يكن الغسل من الجنابة والحيف والنفاس واحدا بصورة واحدة
 يتقضا وضوءه للصلوة ثم يفيض الماء على راسه ويحسب غسله وانما غسل يده
 راسه في كونهما قبل الغسل قال بعضهم لا يسبح وقال بعضهم يسبح وهو الصحيح **فصل**
في نوافض الوضوء ولو تكلم الامام او سلم متعبا بعد التشهد ثم قرع نفسه المأموم
 انتقضت طهارته لان بساوم الامام وكلامه لا يخرج المقتدي عن الصلوة في الصحيح
 من الجواب فاذا اقعقت المقتدي في صلوة انتقضت طهارته ولهذا لو تكلم الامام او سلم
 عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدي ان يسلم في الظهر والرايتين غلبي حنيفة
 ولو قهقه الامام او أحدث متعبا لا ساوم على المقتدي ولو قهقه القوم دون الامام
 تمت صلواتهم وانتقضت طهارتهم ولا تفسد صلوة الامام **فصل في ما يوجب الغسل**
 اسباب الغسل ثلثة الجنابة والحيف والنفاس الجنابة تنبث لشئين احدهما انقضاء
 الحيض غسوة والثاني الا بالوج في الادنى واختلف عبارة التسليم في الا بالوج الذي
 يتعلق بالجنابة عن غير هذا التلقين الختانان وتوارت حشفتي الغسل وغراي يوسف اذا
 توارت الحشفتان من ذرا قبل من الادنى يجب الغسل على الفاعل والمفعول وهو الصحيح
 فان لا بالوج في الذب يوجب الغسل على الفاعل والمفعول وان لم يوجد فيه التقاء
 الختانين المرأة اذا احتلت ولم يخرج منها المني حتى غرقت فيه جفرا قال الامام
 المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبها أخذت شئنا لامة الخلق في
 واليه اشارت لما حكم الشهيد في محضه فانه قال والمرأة في الاصل كالم رجل وفي احوالهم
 لا بد من خروج المني فكذلك في احوال المرأة الا ان الفرج الخارج بمنزلة الاليتين فيعتبر
 الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وقال بعضهم اذا وجد المرأة لذة الا نزل

كان عليها الغسل الكافر اذا اجنب ثم اسلم قال الشيخ الامام شمس الدين الحسيني
 عليه الغسل ولو وضعت الكافرة ثم طهرت من حيضها ثم اسلمت للغسل عليها و اشار الى الفرق
 في السبيل لان السبب في الجنابة هو الجنابة والجنابة ما استدام فكان لو دامها حكم
 الابتداء فيصير كذا اجنب بعد الاساوم اما السبب في المرأة انقطاع الحيض وذلك
 لا يستدام فلم يوجد السبب بعد الاساوم وقال بعضهم لا يغسل عليها و فرقة العالمين
 من الكافر المحدث اذا اسلم ثم اراد ان يصلي كان عليه الوضوء قال لان السبب في المحدث هو
 القيام الى الصلوة وذلك وجد بعد الاساوم بخلاف الحيض والجنابة فان ثم لم يجد
 السبب بعد الاساوم وهذه فتوى اربعة الاول والثاني ما قلنا والثالث الصبي اذا بلغ
 بالاخلاق والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في المرأة اذا بلغت يجب الغسل
 وفي الصبي لا يجب ولا يلزم وجوب الغسل في الفصول كلها **فصل في المسح على الخفين**
 ما سح الخف اذا انتقضت مدة سحر في الصلوة ولم يجد ماء فانه يفيض على صلوة لانه لا
 في قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء المدة الموعود الرجل يقطع الصلوة ويغسل
 من غسل الرجلين فانه يتيمة ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يفيض على صلوة من المشايخ من قال
 تفسد صلوة الاول الاصح رجل باصبعه قرعة فادخل المرأة في اصبعه حتى تجاوز موضع
 القرعة فتضاوس مسح عليها جاز لمكان الضرورة وكذا الدكان على يده او على جرحه او حدة
 فجعل عليها الجباير والجباير تزيد على موضع القرعة والجرحه كان له ان يسح عليها وكذا
 المقتصد قبل هذا اذا مسح جميع الموضع الذي اخذته العصا به على غير القاصي الامام
 ابو على السفيان كان لا يجزئ المسح على عصا به المقتصد ويجزئ على خرقة المقتصد وقالوا
 ياخذة العصا به يغسل وبعضهم جوزوا المسح على العصا به ايضا عليه الاعتماد وما
 بالخارج يد جاز ان كان يستر القدم ولا يرى من العقب لا يستر القدم الا قد اصبح او
 اصغير حار المسح عليه ولم يكن كذلك فعلى قبا من ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ

يقول الفقير ينبغي ان يكون ان
 هو الاصح لان التيمم من مسح الارض
 المفسولة والممسوحة في ذات النفس
 المبدية عند الصلوة فيلزم مسح
 الما فان كان في طهره ان الما لا يوجد
 وكان قد ضاها الوقت لزم التيمم
 لنا مقه على طه

لا يجوز وبعضهم جواز ذلك لان علم الناس بما في رتب خضوا في ذلك المشيق
باب التيمم ومن خرج من المصرا والسواد لا احتطاب ولا احتشاش او لطلب الدابة
الصلوة فان كان الماء قريبا لا يجوز له التيمم وان كان خروجه الوقت واختلف في حد
القرب قال الفقهاء بجمع احوالها على انه يجوز له ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء
ميل ولا شئ في الزيادة غير ان حنيفة والشافعية ومنه جواز ذلك ان كان الماء على
قد وميلين وهو اختيار الفقهاء في كل عهد من الفضل وغيره في ذلك قالوا في المقيم
عن المصرا والسواد لا احتطاب ولا احتشاش ان كان في موضع يسير صور اهل
الماء فهو قريب وان كان لا يسير فهو بعيد وبهذا اكثر الشايع اذا كان هذا في المقيم
فاطرك في المسافر وقيل السفر وكثيره سواء في التيمم ولو كان في حلة ماء زمزم
قدر تصور ان الفقهاء يحل للهدية او ما اشبه ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز
للتيمم قال الحنفية في ذلك ان يهتد بها من غيره ويسلم قال رضي الله عنه لان هذا ليس
عندى فانه لو راي مع غيره ماء يسير بمنى التيمم او غيره يسير يلزم الشراء ولا يجوز له ان
يتيمم فاذا تمكن من الرجوع من الهبة كيف يجوز له التيمم ولو كان معه سواد حار فانه يحج
بعينه وبز التيمم فان توضع اسود الحار وصلى ثم تيمم وصلى تلك الصلوة الصحيحة ان لم يلمسه
الاعادة وكذا لو راي بالتيمم وصلى ثم توضع اسود الحار وصلى بالبركة الاعادة ولما لم
وصلى ثم اهرق اسود الحار يلزم اعادة التيمم والصلوة لاحتمال ان سواد الحار يلزم
اعادة التيمم والصلوة لاحتمال ان سواد الحار كان طهورا اجنبيا اذا كان به جرحا
في عامه جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات ولا يستطيع غسل ما بقي فانه يتيمم وصلى
لانه لو غسل غيره من صنع الجرحه لم يصل الماء الجرحه فيضه لاجرم لو امكنه ان
يفعل غير موضع الجرحه ويسعى الجرحه بالماء ان كان البضرة المسح او بعضها اخر قد
ويسعى على الخفة فعل وان كان اكثر اعضاءه صحيحا بان كانت جرحه على راسه ومن

وان كان اقل من ذلك لا يجوز اذا كان يعلم بالسافر
وان خاف خروج الوقت ولا يجوز للتيمم ان يتيمم اذا
كان بينه وبين الماء ميل

صحيح فانه يدع الرأس ويصل سائر اعضاءه ويسعى موضع الجرحه لان اكثر
حكم الكل وكذا لو كان محدثا بجراحات فان كان اكثر اعضاءه الوضوء جرحا يتيمم ولم
يستعمل الماء وان كان اكثر اعضاءه صحيحا غسل الصحيح ويسعى الجرحه ان امكنه
مسحه من غير ضرر حتى لو كانت الجرحه على راسه ووجهه ويديه وليس على رجليه
يباع للتيمم وعلى عكسها يباع وقبل بعض المكثر في اعضاءه حتى لو كان على راسه
ووجهه ويديه جرحه وليس على رجليه جرحه لا يباع للتيمم اذ المالكين من كل
عضو جرحا وان استوى جرحه والصحيح بكلامه فانه قال بعضهم لا يقطع غسل
الصحيح وهو الصحيح لانه احوط واما الحديث في المصرا اخاف الهلاك من التيمم
اختلفوا فيه والصحيح انه لا يباع للتيمم مسافر واجنب فغسل وجهه وراسه
وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيمم الجنبه لانها باقية وان تيمم وترجى في الصلوة ثم
تفقد ثم وجد ماء يكفي الاغتسال فانه يفضل به اعضاء الوضوء وما بقي فحسبه لم يكن
غسلها في المرة الاولى ولا يفضل فزجه فانه لو احدث حدثا غير التيمم ثم وجد ماء يغسل به
اعضاء وضوءه وما بقي فحسبه لم يكن غسلها في المرة الاولى لانها تنقض التيمم في
اعضاء الوضوء برؤى الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الصلوة في الصلوة تنقض
طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من يجري التقطع على ظاهره
لا ينقض طهارة الوضوء والغسل والصحيح انما ينقض ويلزم الوضوء والغسل
انه لا يلزم غسل ما غسل من اعضاء الوضوء ايضا ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة
والحديد والنحاس والرصاص والصفرة كما يذهب وينطبع والاباطيل المائى واختلفوا
في الجيلي والصحيح هو الجواز او اطهر المسافر من حيثها او ايامها اقل عشرة
فيمت ان صلت بذلك التيمم حل للزوجه ان يطأها عند الكل وان لم يصل الا ذكر
لها في الاصل واختلف الشايع فيه قال بعضهم حل للزوجه وطهرا قبل الصلوة عند

ولا يحمل عندها الا ان يقطع حق الرجعة قبل الصلوة وعلى قول الجمهور يقطع
 الاحوط ان لا يطأ باب **لا اذان** مسابيل **اشباه القبلة** رجل صلى في المصلى الى جهة
 من غير شك ولا تحري ان يتبين انه اصاب القبلة او كان كبريا به ذلك ولم يظهر حاله على
 شئ حتى ذهب عنه ذلك الموضع فصلوة جازية وان يتبين انه اخطأ فصلوة فاسدة
 وان شك في القبلة فصل الى جهة من غير تحري ان يتبين انه اخطأ القبلة او كان كبريا به
 ذلك ولم يتبين من حاله شئ حتى ذهب فصلوة فاسدة وان يتبين انه اصاب القبلة
 جازية وان كان كبريا به انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام محمد بن الحسن
 الصحيح انه لا يجوز صلوة وان صلى الى جهة بالتحري ان لم يظهر حاله شئ او ظهر انه اصاب
 او كان في كبريا به ذلك فصلوة جازية بالاتفاق وان ظهر انه اخطأ فذلك عندنا
 اشبهت عليه القبلة وتحري وقوعه على جهة فاعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة
 اخرى فتبين انه اصاب القبلة فصلوة فاسدة وغر الخ خيفة انه يخشى عليه الكفر هذا
 اذا تبين الامر بعد الفراغ من الصلوة وان ظهر الامر في خلال الصلوة ففي الوجه الاول
 وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحري ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال ^{ظلال} لانه لو
 ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة يستقبل وان
 انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم صلوة ولا يستقبل لان صلوة كانت
 جازية مالم يظهر الخطا فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله في المسئلة الثانية وهي
 اذا شك في القبلة وصلى الى جهة من غير تحري فظهر في خلال الصلوة انه اخطأ يستقبل
 لان صلوة كانت فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال وان
 انه اصاب القبلة فذلك يستقبل الصلوة وان افتتحا كان ضعيفا حتى لا يكمل سجدة
 صلوة مالم يعلم بالاصابة فاذا قوي حاله لا يجوز البناء على ما اذا علم بالاصابة بعد
 الفراغ حيث لا يصح ان لا يجتمع الى البناء ما في المسئلة الثالثة اذا شك وافتتح الصلوة

جهة بالتحري ثم يتبين في خلال الصلوة انه اخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويضوي على صلوة
 وان ظهر انه اصاب يضي على صلوة لان افتتحا كان صحيحا فان البناء في المسئلة الرابعة
 اذا شك وتحري الى جهة ثم اعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى فظهر في خلال الصلوة
 انه اخطأ او كان كبريا به ذلك فانه يستقبل الصلوة وان ظهر انه اصاب القبلة فذلك
 افتتحا كان فاسدا ولهذا لو ظهر بعد الفراغ انه اصاب القبلة لزمه الاعادة فيلزمه
 الاستقبال بالطريق الاول **باب افتتاح الصلوة** او نوى الاقتداء بالامام ولم
 صلوة الامام لكنه نوى الظهور فاذا نوى المحلة فانه لا يجزئ لان اختلفوا في فرضه في الاقتداء
 ولو لم ينو الاقتداء ولكنه نوى صلوة الامام او نوى فرض الامام لا يصح اقتداءه الا ان
 فرض الامام مقتديا به او نوى الشروع في صلوة الامام لانه نوى الشروع في صلوة
 الامام صاد كان نوى فرض الامام مقتديا به وقال بعضهم اذا نوى الشروع في صلوة
 الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا انتظر تكبيرة الامام فكبر مع الامام بخير
 مقتديا بالاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلو الامام وكبر مقتديا به
 الامام فان قال المقتدي بالله اكبر وقوله اكبر وقع قبل قول الامام ذلك قال الفقهاء
 الامام ان لا يكون شارعا عندهم وكذا لو ادرك الامام في الركوع وقال الله اكبر الا ان
 قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة واجمع على
 ان المقتدي لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام غفر ذلك لا يكون شارعا في الصلوة
 في الظاهر روايتين والافضل في تكبير الافتتاح في قوله الله خيفة ان يكون تكبيرة المقتدي
 معادنا التكبير الامام وعلى قولنا صاحبنا يكبر بعد تكبير الامام فان كبره مع الامام
 لا يصير شارعا في الصلوة في احد الروايتين عن ابي يوسف وعلى قولنا لا يصير
 واختلفوا في تسليم المقتدي عند ابي يوسف ومحمد تسليم بعد الامام وغر الخ خيفة
 روايتان في رواية تسليم معادنا التسليم الامام قال الفقهاء ابو جعفر الخزاز ان

اذا سلم الامام عن يمينه يسلم المقتدى عن يساره واذا فرغ من سياره يسلم المقتدى
 عن يساره فان لم يكن المقتدى مع الامام وكبر قبل فراغ الامام فقرأه المأخوذ كان محرم
 ثواب تكبيرة الافتتاح والاقول في التنازل تنازلا ولولا ذلك المقتدى الامام في الركعة
 فان تكبر المقتدى قاعا وزل التنازل ويكبر ويكبر فان ادرك الامام في السجدة فانه يكبر
 لا افتتاح قاعا وبأن بالتنازل يكبر ويسجد وكذا لو ادرك الامام في الركعة ولولا ذلك الامام
 بعد ما استقل بالركعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يأتي بالتنازل يسجد
 قال غيره يأتي بالتنازل ينبغي ان يكون المقتدى على التخصيص فان كان الامام يحرم بالركعة لا
 يأتي بالتنازل وان كان يسجد بالركعة بالتنازل والمسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق قال
 ان تعذر كان حذوا وكذا في الركعة من الوقوف عند باب من الشيطان انهم
 وقال الفقيه ابو جعفر المنصور قوله استغيد بالله من الشيطان الرجيم ليكن من افعال الكتاب
 وهو قوله اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله **فصل فيما يمتنع الاقضاء وما لا يجزى** وكبر
 ان يكبر الامام في مكان اعلى القوم وعلى العكس الكبير ذكره في الفتاوى مروية عنه
 المشايخ والارباع المكره مقدم بقائه الوسط ذكره المرحوم ولو كان بين الامام
 وبين المقتدى من غير طريق فيمنع الاقضاء لقوله عليه السلام ليس مع الامام
 كان بينه وبين الامام من غير طريق وصفه الشافعي والظاهر المطلق ما يمكن
 كبير وجد كبيره قلنا وان كان بينهما حائطا ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقضاء لما روي انه
 عليه السلام كان يصلي في حجرة عايشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون يصلون
 وروى الحسن بن علي حنفية ان الحائط يمنع الاقضاء لما روي عن عروة بن ربيعة انه قال
 من كان بينه وبين امامه من غير حائط او طريق فليس معه قالوا ما ذكر في الاصل محمول على
 ما اذا كان الحائط قصيرا الله مقدار الفرج بين المقتدى والامام في غير كل مكان بين
 المسجد المقتدى والامام وما ذكر في الفتاوى محمول على ما اذا كان الحائط من غير حائط

كونه

يكون اوسع من الفرج بين المقتدى فان كان الحائط كبيرا عليه ياب مفتوحا او غيبا لو ارد
 الوصول الى الامام يمكنه ولا يشترط عليه حال الامام سماع او رؤية صحيح الاقضاء في
 قولهم وان كان عليه ياب مسدود وعليه ثياب مغلقة مثل البغية لو ارد الوصول الى الامام
 لا يمكنه لكن لا يشترط عليه حال الامام اختلاف افيده ذكره في الامم الحلال في العبرة في هذا
 اشتباه حال الامام وعدم اشتباهه لا يمكن الوصول الى الامام لان الاقضاء
 متابع ومع الاستبانه لا يمكن المتابعة والزمي يصح هذا الاختيار ما روي ثاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عايشة رضي الله عنها والناس يصلون يصلون وعن غير
 انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في حجرة عايشة رضي الله عنها وكبر في الامام راسا
 الركوع والسجدة قبل ان يسجد المقتدى ثلثا اختلاف افيده والصحيح انه يتابع الامام
 لان متابعه الامام فرض فلو تركها بالسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلثا لان من العلماء
 من لم يجز الصلوة ما لم يتم التسبيح ثلثا **فصل في المسبوق** اذا اذن الامام ان عليه سجد
 فسجد السهو وابع المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فيه روايتان
 واختلف المشايخ للاخلاف الذي ايتى واشهرهما ان صلوة المسبوق تفسد قال
 الشيخ الامام ابو جعفر الكبير لا تفسد وان لم يعلم انه لم يكن على الامام سهو لم يفسد
 المسبوق في قولهم المسبوق اذا اذن مع الامام كيف يفعل اختلاف افيده والصحيح انه يستل
 في الشك حتى يفرغ من التسجد عند سلام الامام **فصل في مسائل الشك والريب**
 ولو نسي الفوت فقد ذكر في الركعة فيه روايتان والصحيح انه لا يفت في الركعة
 ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعد الركعة لم يفسد صلوة لان
 ركوعه قائم لم يرتفع رجل ترك صلوة يوم وليلة فصل في الغد مع كل صلوة
 من الغد صلوة فالغواب كلها جائزة قدمها واخرها اما الوقفات ان بدا بها
 لا يجوز وان بدا بالغواب فالوقفات كلها فاسدة الا الغشا الاخيرة وان كان علما

فالعشا فاسدة ايضا وهذا المسئلة تنافي قولنا في ترتيبها واستطاعت كبر العشا
ثم قضى بعض الغوايب وبقية الغوايب اقل من ست يهود الترتيب وقال بعضهم لا يعود هذا
ولو تركت صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلثة ايام على قولنا في يوسف ومحمد يقضى
ثلاث صلوات ولا يجب مراعات الترتيب كما قالوا في الظهر والعصر في بعضهم ولا يعيد الا في
منها واختلف المشايخ على قولنا في حنفية قال بعضهم يقضى سبع صلوات في الفجر على قولنا
واكثر صلوة من يوم وليلة ولا يدي اي صلوة كانت اختلفوا فيه ولا حرج ما روي
محمد بن حنفية انه يعيد صلوة يوم وليلة رجل ترك الصلوة شهر او سنة ثم اشتغل
بآداء الصلوة في وقتها ثم ترك صلوة ثم صلى وقتها وهذا ذكر المروكة الحديثة لما
قبلها من الغوايب اختلفوا في جواز الوقتية قال بعضهم يجوز وهو كظاهر غلوهم احتل
بعد ما صلى العشا ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشا
وقال بعضهم عليه عادة العشا وهو المختار وان استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء
العشا اجماعا وهذه واقعة محمد بن سالم ابا حنيفة فاجاب بما ذكرنا فاعاد العشا **فصل**
في الاستحلاف الامام اذا احدث فاستحلف رجلا من خارج المسجد والقصر
متصلة لصوف المسجد لم يصح استحلافه ويفسد صلوة القوم في قولنا في حنفية
وابي يوسف وفي فساد صلوة الامام روايان والاصح هو الفساد وان ظن انه
احدث فاستحلف رجلا من خارج المسجد ثم علم انه لم يكن حدثا فسدت صلوة الكل
هو الصحيح **باب الحداث في الصلوة وما يكره** ويكره ان يصلي ويؤدي في وقت
راسه او على يمينه او على يساره او في غير نصا ويرى في البساط فيه روايان ويصح
انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على النصا ويرى هذا اذا كانت القبلة كبيرة تبدو
لناظر من غير تكلف فان كانت صغيرة او نحو ذلك لا بأس **باب ما يوجب السجدة**
لا يوجب اذا صلى ولم يداصل ثلثا او ربعا قال ابن كان ذلك ولا يستقبل

واختلفوا

واختلفوا في تفسيره لك قال بعضهم اول ما سهى في هذه الصلوة وقال بعضهم قولنا
سهى في عمره وعليه اكثر المشايخ ومن عليه السهو يصلي على النبي ثم في المقعدة الاولى في قول
ابن حنيفة والجمهور وفي قول محمد في المقعدة الثانية والجمهور بان يصلي في المقعدة
يلزم السهو بتكرار الشاهد في المقعدة الثانية اذا قرأ الفاتحة الا حرفا او قرأ اكثرها ثم عاودها
ساحيا فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة والرابعة سا
لا سهو عليه ولو لم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثاني ولم يسبح عن ابن حنيفة انه
قال ان كان متقدا فقد اسأ وان كان ساحيا كان عليه سجدة السهو ويروي ابي يوسف
عن ابن حنيفة انه لا يخرج في العمدة ولا سجدة عليه في السهو وعليه الاعتماد واذا صلى
العصر خمسا وقعد في الرابعة فذكر الشاهد قالوا لا يضيف اليها اخرى لان النفل بعد
العصر مكروه ولا سهو عليه لغوات محلة لان محلة آخر الصلوة وقد انقل من العصر
الى التطوع ولم يتم التطوع وغر محلة انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان
التطوع انما يكره بعد كونه اذا كان غير اختيارا اما اذا لم يكن غير اختيارا فهو يكره وكذا اذا
فيمر اراد ان يتطوع في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فلا يفضل ان يتمها
لما قلت اذا انسى الشاهد في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة الشاهد
فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام الشاهد فسدت صلوة في قولنا في يوسف لان وقوعه
الاول او نقص بالعودة الى قراءة الشاهد فاذا سلم قبل اتمام كسشه فيفسد صلوة
وقال محمد لا يفسد صلوة لان وقوعه ما ارتفع كماله بالعودة الى قراءة الشاهد وانما
ارتفع بقدر ما قرأ ولم يرتفع صلوة لانه محل قراءة الشاهد المقعدة فلو ضرر به الى
وفضها وعليه الفتوى **باب ما يفسد الصلوة** ولو ركب كدابة فسدت صلوة كانه
لا يتم الا باليدين وان نزل من الدابة لم يفسد لان النزول يمكن بغير استعمال
اليدين بان يجعل رجله من جانب ويدير نفسه على كونه في حاله ان يمشي اذا

محل غير موضع على الشريعة فان صلوة تفسد ولكن يجب عن هذا ايقاع ان فعل
غير انتقل اليه فصار كانه هو الذي ركب بنفسه وهذا على قول من يقول بالعمل الكثير
بعمل اليدين وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل وقال بعضهم ان كان
بحال لمرأه انسان يتيقن انه ليس في الصلوة فهو كثير وان كان يشك في الصلوة
وليس في الصلوة فهو يسير وهو اختيار العامة وقال بعضهم بغير ذلك
الى المصلي ان استخف واستكفر فهو كثير ولا خلاف قال الامام شمس الامم الطوافي
هذا القول اقرب الى مذهب ابي حنيفة لان في جنس هذه مسائل لا يقدّر بآثار
ذلك الى رأى المصلي بآثار المصلي من المصنف فسدت صلوة في قول ابي حنيفة
والنظر في المصنف او المحراب وفيهم من يرى ان تفسد صلوة هو كصحيح ولو انكشف
ربيع شعر المرأة او ساقها في كصلوة فسدت صلواتها كغيره في افساد كصلوة انكشف
ما فوق الاذنير لا ما تحته ما هو كصحيح وفي حرمه كظفر يتورى بينها هو كصحيح قال
ابي يوسف ساقها ليس بعورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
وهو رواية عن ابي حنيفة ذراعها ليس بعورة حتى لو صلت لحرة وذراعها مكشوفة
جاءت صلواتها وكذا في قدمها وراياتها وكصحيح ان انكشف ربيع القدم يفسد الصلوة
وركبة الرجل وكمرأة عورة وهو عضو على حدة وانكشف ربيعها يفسد كصلوة وفي
رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذكر مع الحميمين عضوان مختلفان
في رواية وعنوا واحد في رواية اذا انكشف ربيعها جميعا يفسد الصلوة والصحيح
هو الاول المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليوقفا فانكشف عورته في الوضوء او
كشفتها هو قال القاضي الامام ابي علي النخعي ان لم يجد بدامن ذلك لم تفسد صلوة
وجد منه بدامن تمكن من الاستبراء وغسل موضع النجاسة تحت القميص فأيدي عورته
فسدت صلوة وكذا المرأة اذا سبقها الحدث في كصلوة واحتاجت الى البناء لها

ان تكشف

ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء وتفسد اذا لم يجد بدامن ذلك
وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوءه يستقبل الصلوة ولا يبني
وكذا المرأة كما لو كشف العورة في الصلوة تفسد صلوة والصحيح هو الاول لان
البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها في الوضوء طاهر وليس هذا كما
لو كشف العورة في الصلوة الا يرى ان من سبقه الحدث في الصلوة ينزع خفيه
ينوضا ولو نزع خفيه في الصلوة تفسد صلوة المصلي اذا فاء ما هو الغم لا ينقض
طهارته ولا تفسد صلوة ولا ان يوضا ويبني وان فاء من ما هو الغم لا ينقض
طهارته ولا تفسد صلوة وان فاء ما هو الغم ثم ابتلع ولم يجده وهو بعد على النجاسة
تفسد صلوة وان لم يكن ما هو الغم لا تفسد صلوة في قول ابي يوسف وتفسد في
قول محمد والاحوط قوله المصلي اذا فتح على ليس في الصلوة ان اراد به في الغرابة
لا تفسد صلوة عند الكل وان اراد به تعليم ذلك الرجل تفسد صلوة لانه ليس في اعمال الصلوة
ثم تفسد صلوة بالفتح مرة او يشترط فيه التكرار في رواية ابيان والاصح ان لا يشترط
وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ مقدار ما يجزئ الصلوة ولم ينتقل
الى آية اخرى جاز ولا تفسد صلوة اخذ الامام بفتح اوله ياخذ وان كان ذلك بعد
قراءة مقدار ما يجزئ الصلوة فان انتقل الامام الى آية اخرى لا يبني ان يقع فان فتح
واراد بالتعليم فسدت صلوة وان اخذ الامام بفتح تفسد صلوة الكل وان قرأ الامام
مقدار ما يجزئ الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المصلي فاختلقت
والصحيح انه لا تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بفتح لا تفسد صلواتهم **فصل**
في قراءة القرآن المصلي اذا اخطأ في القرآن فذلك لا يخلو من وجوه اما ان يكون الخطأ
في الاعراب او بخفيف المشددة او تشديد الخفيف او ترك المد في المدود او باخلال المد
في غيره او بذكر حرف كان حرفا وكلمة مكان كلمة او آية مكان آية او بالقديم والتأخير

او يوصل المفسر الى هذه او الخطا في النسبة اما الخطا في الاعراب فلم يغير المعنى
 لانفسد الصلوة عند الكل كما لو قرأ ان المؤمنين والمؤمنات وقرا ولم يجعل العجا
 بالنصب وقرا ما كان قوام او قرأ الحمد رب العالمين بنصب الدال ونصب
 التميم ونزل الرجز ونصب بفتح الباء او بكسر الباء فان ذلك لانفسد الصلوة فان
 الخطا مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر ولهذا قال الرجل نيت بالخفوف او قال
 لامرأة ذنبت بنصب التاء يجد لانفسد الصلوة الخطا ما يفهم في الصواب وان غير المعنى
 فاحش بان قرأ او عصى دم رب فغوى بنصب ميم او دم رب في الرب وقرا الباء
 المصور بنصب الواو او قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء بفتح الراء ونصب
 او قرأ انما خلقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وانزلنا بفتح اللام ونصب
 الله تعالى لا الله بفتح الراء وما يعلم تاويل الا الله بفتح الراء ولا يفهمكم بالله الغرور بفتح
 الغير وكسر الراء وان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر اللام الرسول وانت خير المرسلين
 بفتح الزاء وما اشبه ذلك مما لو تعدى كقرا او قرأ خطا فسدت صلوة في قول المفسر
 واختلف المشايخ المتأخرون في ذلك فقال محمد بن مقاتل وابو نصر محمد بن سالم
 وابو بكر بن سعيد البجلي والفقهاء ابو جعفر احمد والشافعية والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 والشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس الائمة الخليلي رحمهم الله لا يفسد صلوة ما قال
 المفسر من احوط لانه لو تعدى كقرا وما يكون كقرا لما يكون من القرآن وما قاله ^{المتأخرون}
 او سعى لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب وانفسد الصلوة وهذا على قول
 ابو يوسف ظاهر لانه لا يفسد الاعراب واما الوجه الثاني او اخفف المشدق قال القاسمي
 الامام لا يفسد صلوة بتحقيق المشدق الذي قوله رب العالمين او اياك نعبد ونستعين
 بنفسد صلوة وعامة المشايخ على ان لا يفسد بغيره الخطا في الاعراب لانفسد
 في قول المتأخرون وان ذكر حرفا كان حرفا غير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة

مع كساد فقر الطالحات مكان الصالحات تنفسد صلوة عند الكل وان كان
 لا يمكن الفصل بين الحرفين لا يفسد كالتقاء مع الصاد والصاد مع السين
 مع التاء اختلف المشايخ فيه قال اكثرهم لم تنفسد صلوة ولو قرأ موسى بن عيسى
 صلوة في قول محمد واحد الروايتين عن ابو يوسف وعليه العامة وان خطا
 بذكر كلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلها في
 القرآن تنفسد صلوة في قولهم كما لو قرأ ان الفجار لفي خيام او قرأ ان الذين امنوا
 وعملوا الطالحات مكان الصالحات وان كان بينهما موافقة في المعنى الا ان الثانية
 ليست في القرآن بان قرأ طعام الفاجر مكان طعام الائم لا تنفسد صلوة في قول ابو
 ابو حنيفة ومحمد وكذا الوفا ان ابراهيم لاياله طيم وعمره ذلك وعمره ابو يوسف فيه
 روايات وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة
 للو في المعنى ومخالفة فان كان موافقة لا تنفسد صلوة في قولهم كما لو قرأ الحكيم
 مكان العليم وما اشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعز علينا انا كنا غافلين مكان
 فاعلن او قرأ الشيطان على العرش استوى وما اشبه ذلك وضم آية الرعدة آية
 العذاب او على العكس قال عامة المشايخ تنفسد صلوة وهو قول ابو حنيفة ومحمد
 وعمر بن يوسف فيه روايات والصحيح هو الحساد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله
 وان اراد ان يقرأ كلمة في غير لسانه شطرا كلمة اخرى في جمع وقرا الاولى او كفي
 ولم يتم الشطران فاشطر من كلمة لو اتمها لا تنفسد صلوة لانفسد بشرطها وان
 شطر من كلمة لو اتمها تنفسد صلوة تنفسد بشرطها وللشطر حكم الكل هو الصحيح ^{وان}
 ذكر آية مكان آية ان وقف على الاولى وقفا اما ما ابتدء بالثانية لا تنفسد صلوة كما
 لو قرأ الذين والذين ووقف ثم ابتدء الحمد خلقنا الانسان في كبد لا تنفسد صلوة في
 لو قرأ الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قرأ اولئك هم شر البرية وان لم يقف

من صلا ان لم يتغير كما دل بالثانية كالوقر ان الذين امنوا وعملوا الصالحات فلم
 جزاء الحسنى وقرأ وجوه يومئذ عليها غيرة اولئك هم الكافرون حقا لا تقصد صلوات
 تغير المعنى بان قرأ ان لا يزال في جحيم وان العجاير في نعيم وقران الذين امنوا وعملوا الصالحات
 اولئك هم شرا كبريتا وقرأ وجوه يومئذ عليها غيرة اولئك هم المؤمنون حقا لا تقصد صلوات
 لان لغیر غيرة ما اخبر الله تعالى في بعضهم لا تقصد صلوات لعموم البلوى والاول الصحيح وان
 ترك كل من ايد ان لم يتغير المعنى كالوقر او ما ذكر في نفسه ما ذاك انكسب غيرة لا لا تقصد
 لانهم بدافعهم بددت التردد وكذا القران والذين اتبعوا هم بعد ما جاز من العلم وترد
 من اوقر او جزاء سيئة مثلاً لم يذكر السببة الثانية لا تقصد صلوات ولا تغير المعنى
 الكلمة بان قرأ فيهم كايون من وترد لا اوقر واذا قرأ في عليهم القرآن لا يسجد وترد
 لا فصلوة فاسدة عند العامة لان اخبر الله في اخبر الله تعالى وقبل لا تقصد لان فيه بلوى
 وضرورة والصحيح هو الاول **المسائل التي تتعلق بقراءة القرآن** سجدة التلاوة
 يجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سمعها من يجب عليه الصلوة او لا يجب
 او ناس او كرا او صغرا او جونا ولا يجب ذاسمها من طيور وان سمعها من نائم لا يختلف
 فيه والصحيح هو الوجوب ولا يجوز زاده او حاق في الاوقات المذكورة الا ان يقرأ في ذلك الوقت
 فان قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت مكروه آخر ان قرأ عند طلوع الشمس وعند
 الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز وان قرأ على غير ما عاده اختلف
 فيه والصحيح انه يكره الوجوب وكذا الوقر اياها في الدور وتسدية الثوب وتدوير الكسبي
 والذي يسجد في الموضع اختلفوا فيه قال محمد ان كان عرض الموضع وطول من طول المسجد
 لا يتكرر الوجوب بالصحيح انه يتكرر اكران كل واحد من الصلوات لنفسه فقرأ احد آية
 السجدة مرتين في سمع صاحب وصاحب قرأ آية السجدة الاخر مرة فسمعها الاول فعلى
 سجدة بان سجدة لقراءة تروية في الصلوة لان قرأ آية السجدة في الصلوة مرتين فله سجدة واحدة

في المسائل التي تتعلق بقراءة القرآن

سجدة واحدة ويسجد بعد الفراغ من الصلوة سجدة اخرى لقراءة صاحب لان ما في
 بقراءة صاحب لا يكون صلواته فلا تروية في الصلوة وعلى الثاني سجدة واحدة لقراءة
 تروية في الصلوة وهل يتكرر الوجوب باسمع من صاحب ذكر في التلاوة رانه يتكرر في سجدة
 سجدة بين اذ افرغ من الصلوة لان ما وجبت بقراءة صاحب لا يكون صلواته وانما تكريرها على
 الوجوب بقراءة صاحب لان كان صاحب مختلف حقيقة وانما جعل متحد اضرة وجوب
 الصلوة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية لا يلزم بقراءة صاحب لا يسجد على
 الاعمال لانا ان نظرا الى مكان السامع فكانه واحد وان نظرا الى مكان التلاوة فكان
 جعل مكان واحد في حقه فيجعل كذلك في حق السامع ايضا لان السامع باعلى التلاوة
 واجمع اعلى انه اذا اختلف مجلس السامع في غير الصلوة واتحد مجلس التلاوة في السجدة
 اختلفوا فيه قال بعضهم تكرر الوجوب على السامع والاصح انه لا يتكرر واجمع اعلى
 ان سجدة التلاوة يتأدى بسجدة الصلوة وان لم يسمع التلاوة واختلف في الركوع
 قال شيخ الاسلام المعروف بخبر زاده لا بد للركوع من النية حتى ينوب من سجدة التلاوة
 نص عليه محمد وان قرأ بعد السجدة تلك آيات وركع بسجدة التلاوة وذكر الشيخ الامام
 المعروف بخبر زاده انه اذا قرأ بعد السجدة تلك آيات ينقطع الغرض لا ينوب الركوع
 عن السجدة فله شمس لائمة الخواص لا ينقطع ما لم يقرأ اكثر من تلك آيات واذا سجد للتلاوة
 يكبر لا يخطا وقال محمد بكبر للرفع ايضا ويقول في سجده ما يقول في سجدة الصلوة
 هو الصحيح **مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها** وان قرأ آخر السورة في ركعة
 يكره ان يقرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح وان قرأ
 ان يقرأ آية طرية مثل آية الدابة او تلك آيات اختلفوا فيه في الصحيح ان قراءة تلك آيات
 اولى اذ بلغت الآيات عددان اقصى سورة من القرآن واما قراءة القرآن في الحمام
 يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم

تكرر الوجوب على السامع تكرار التلاوة واما
 اذا اختلف مجلس التلاوة

يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتكبير
وان رفع صوته بذلك **باب في صلاة المأثورة** والمأثورة ان كان منتهيا لما يقرب اليه
العمل والمشي جانبا **باب في قراءة القرآن عند القبرة** لا بأس بحديثه
وقال محمد بن بكره ومثله **باب في قراءة القرآن عند القبرة** لا بأس بحديثه
وقرأ آية الكرسي وسورة الفاتحة وغيره لا بأس به ان يوتر في ذلك ويكمل
في قراءة القرآن في الفناء مضطجعا والاولى ان يقرأ على وجه يكون اقرب الى المقام
ولا ينبغي للمأثورة ان يقرأ في القبرة ولا في الجبل والزبور لان الكلام كلام الله
والمأثورة في ذلك **باب في قراءة القرآن في غير القبرة** فلا بأس به
باب في صلاة المأثورة في راسه وقال البيهقي يا سيدي الاول ان لا يفعل ذلك
والعمل في القبرة تفسد صلوة **باب في صلاة المأثورة** وذكر المصنف في باب افتتاح القبرة
اذ كتب تفسير القرآن بالغانيمية **باب في صلاة المأثورة** مستد للحايف والجلب وعلى
قول اهل المدينة لا يكره وقول صاحب في هذا مشبه **باب في صلاة المأثورة** ان قوله ما كونه
ياخذان بالاحتياط انتهى **باب صلاة المسافر والمريض في الجمعة** وتعتبر مجاوزة
عمران المصر الذي خرج ولا تعتبر مجاوزة اخرى عدا ما من الجانب الآخر فان كان
في الجانب الذي خرج مجاوزة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت مقسمة بالمصر **باب في صلاة المأثورة**
حق مجاوزة تلك المحلة وهل يعتبر مجاوزة الفناء ان كان بين المصر وفناء اقل من عشرة
ولم يكن بينهما فناء من غير مجاوزة الفناء ايضا وان كان بينهما فناء او كانت المسافة
بين المصر وفناء قد رغلوا يعتبر مجاوزة عمران المصر ولا يعتبر مجاوزة الفناء وكذلك
كان هذا الاصل بين قريتين او بين قرية ومصر وان كانت القرية منفصلة بفناء
لا يرفع المصر تعتبر مجاوزة الفناء ولا تعتبر مجاوزة القرية وان كانت متصلة ببعض
المصر فالمعتبر مجاوزة القرية هو الصحيح **باب في صلاة المأثورة** عن الايام بالاس في ظاهر

يسقط عند فرض القبلة ولا يعتبر الايمان بالعينين والحاجبين ثم اذا اخذ من عند من
الاعادة اختلف فيه فالبعض ان زاد سجدة على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون
ذلك يلزمه كما في الاغناء وقال بعضهم ان كان يفعل لا يسقط عند الفرض والاولى ان
يجزء العقل لا يكفي لقوله الخطاب وكلم الناس في التسبيح والتكبير عند الخطبة قال بعضهم
من كان بعيدا عن الامام ولا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح والتكبير واجمعوا على ان
لا يسمع الخطبة لا يسمع كلام الناس اما قراءة القرآن والتسبيح والتكبير والفقه قال بعضهم
الاستغفار بقراءة القرآن وبذكر الله افضل من الانصات وقال بعضهم الانصات افضل
واما دراسة الفقه والنظر في كتاب الله وكتابته من اصحابنا من كره ذلك ومنهم من
لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا روي عن ابي يوسف اما من كان قريبا
من الامام يسمع صوته اختلف فيه روي عن ابراهيم النخعي وابراهيم بن جابر انهما كانا
يتكلمان وقت الخطبة فقبل ابراهيم النخعي في ذلك فقال اني صليت الظهر في دار ثم رحت
الى الجمعة فقبلت ولذلك نأوى يكون احد هاتين الناس في ذلك الزمان كانوا في بعض
منهم لا يصلون الجمعة لانه كان لا يرى الجارية سلطانا او سلطانهم يومئذ كان جارا فانما كانوا
لا يصلون الجمعة لاجل ذلك وكان في يومئذ منهم من لا الجمعة لان السلطان كان يفرج الجمعة
عن وقتها في ذلك الزمان وكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يصلون ويجعلونها الجمعة
وقال بعضهم ما دام الخطيب في محلة الله وثباته عليه والوعظ للناس فليعلموا الاستماع
والانصات فاذا اخذ في مدح البطامة والنشأ عليهم فلا بأس بالكلام حيث قال شمس
الائمة الحلواني الصحيح عندنا ان من كان قريبا من الامام فيسمع ويسكن من اول
الخطبة الى اخرها **باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة وغيرها** السقط
الذي لم يتم اعضاؤه لا يصل عليه بالاتفاق واختلفوا في غسله والمختار انه يغسل
ملقفا في خرقه ويقدم الكفن من الزكوة على سائر الحقوق فان لم يتركه مالا فالكفن على

من يجب عليه النفقة في صورة الزوج في قول محمد وعلى قول أبي يوسف يجب الكفن
على الزوج وإن تركت مالا وعليه النفقة والبرج عن الجنان قبل الدفن بغير إذن
أصلها وإذا كان القوم في المصلى في جنازة قال بعضهم يقولون لها إذا واصل
أن يوضع الجنان عن الاعناق وقال بعضهم لا يقولون وهو الصحيح وهذا شئ كان
في الابتداء ثم نسخ وأذكره الإمام في صلوة الجنان خمساً عن أبي خنيفة فيه رواية
والخيار أن لا يتابع في التكبير الخامسة وينظر فإذا سلم الإمام سلم معه **كتاب**
الصوم وإن رأى هالول رمضان هذه وشهد ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم
وإن افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء والكفارة وإن افطر قبل أن يرى الغاية
شهادته اختلفوا فيه الصحيح أنه لا يجب عليه الكفارة الفصل الثاني في النية إذا كان
على إنسان قضاء يوم من رمضان واحد وإذا كان يقضيها يوماً واحداً لم يجب
عليه قضاء شهر رمضان وإن لم ينفذ ذلك الجزء وإن كان من رمضان يوماً
من رمضان الأول فإن لم ينفذ ذلك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجب عليه الفصل
الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار رجله حتى غيب فافطر على ظن أن يومه يوم
وما هم فيه كان عليه الكفارة وكذا الإفطار المرأة على ظن أن يومها يوم حيض فلم تحض
في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الإفطار في يوم ليس فيه شبهة إلا بآفة ذلك
هذا إذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فإن لم ينو الصوم في ذلك اليوم كان عليه
القضاء والكفارة الفصل الرابع فيما يكون للصائم الأكل قبل الصلوة يوم الأضحية
فيه روايتان والخيار أنه لا يكون ويجب المساك وإن نوى التطوع يوم الشك
في كراهته والصحيح أنه لا بأس بذلك ما لم يضر على وعائته أنها كانت يصوم في يوم
الشك وقوله عليه السلام من صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم يحمل على صوم الفرض
ويكفي في الأفضل في هذا اليوم فإن وافق يوماً كان يصوم وقبل ذلك بأن كان يصوم يوم

النجس أو يوم الجمعة فالصوم أفضل وإن لم يكن اختلفوا فيه قال محمد بن سنان
أفضل أقواله عليه السلام من صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم واختار أبو الشيبه
بالرفق وقال نصير بن يحيى الصوم أفضل الحديث على وعائته وهو ما وافق الصحيح
ما روي عن محمد أنه يصوم يوم الشك متلو ما غير فطر ولا عازم قال في هذا إذا لم يكن
قاضياً أو مقبلاً فإن كان فلا أفضل لأن يصوم عن التطوع بنفسه خاصة وفي العامة
بالسهم ولا انتظار إلى وقت الزوال روي ذلك عن أبي يوسف لأن المفتي يمكن أن يصوم
على وجه لا يخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره الفصل الخامس في ما لا يفسد الصوم في
نحو دوشام إذا ابتلع سمكة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه وإن تناولها من الخارج
وابتلعها ففسد صومه ويكفي في وجوب الكفارة والخيار هو الوجوب هذا إذا ابتلعها
فإن مضى بالانفساد صومه لا يملك أن يأسانه ولا يصل إلى جوفه شئ ولو خاض الماء
فدخل الماء أو نزل بالفساد صومه وإن صب الماء في أذنه اختلفوا فيه والصحيح هو الفساد
لأنه وصل إلى جوفه بفعله فلو يقضي فيه صلوة البدن الفصل السادس في ما
يفسد الصوم إذا أوج قبل طلوع الفجر فلو أخصى الصبي أخرج وأمنى بعد الصبح
عليه كافي لا احتلام ولو بدأ بالجماع ناسياً أو أوج قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر النسي
تذكر أن نزع نفسه في فحشه لا يفسد صومه في الصحيح في الرواية المحقة بوجوب القضاء
وإن كان لبناً لا يثبت الرضاع وكذا السعوط والوجود والعطوف في الأذن أما
الحقنة والوجود فالأذن وصل إلى الجوف ما فيه صلوة البدن وفي العطوف والسعوط
لأنه وصل إلى الرأس ما فيه صلوة البدن وعنه أبي يوسف في السعوط والوجود
الكفارة لأنه وصل إلى الجوف ما فيه صلوة البدن فكان بمنزلة الأكل وهو الأصح
لأن الكفارة مرجع إلى إبطال صومه ومعنى ولم توجد الصيام إذا ما لا يفسد صومه
لعله عليه السلام من قاء فالقضاء عليه فإن عاد إلى جوفه فهو على وجهين إن كان

اعاده فسد صور في قولهم جميعا لان ملكه لم يكن له حكم الخارج فاعادته بمنزلة
ابتداء الاكل وان عاد بنفسه فسد صور في قول الجويني لانه عاد الى جوهره فله حكم
الخارج ولا يفسد في قولهم وهو الصحيح كما لا يمكن التصريح بخرجه لا يمكن الاخذ
عن عوده فعمله فلو ان لم يكن ملكه لم يكن عاد ولم يفسد صور في قولهم جميعا عند
عدم الفعل وعند الجويني لانه ليس له حكم الخارج وان اعاده فسد صور عند قول
الفعل ولا يفسد في قول الجويني لان الفعل ليس بخارج فلو استقر او خالده في
في هذا قول الجويني وان جامعها في غيرها او جامع امته في غيرها مستند عليه
والكفارة انزل اوله ينزل في قول الجويني ومحمد وكذا اذا عمل عمل قوم لوط او في
فيدر وبيان في رواية كالا وبأخذ المشايخ وفي رواية لا يلزم الكفارة وان استلزم
بطيخة صغيرة او خدعة صغيرة او هليج مروج مشام عن محمد ان عليه الكفارة وان اكل
شحا غير مطبوخ اختلفوا في وجوب الكفارة والصحيح الوجوب **آ** اذ ثبت لوجه التعميم
فطلع الخمر ثم استلها او اخذ كسرة من الخبز لياكلها وهو ناس فلما مضى ذكر ان صام
فاستلها مع ذكر الصوم اختلف المشايخ فيه على اربعة اقاويل قال بعضهم الكفارة
عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان استلها الكفارة عليه وان اخرجها من فيه
ثم اعادها واستلها عليه الكفارة وقال بعضهم ان استلها قبل ان يخرجها عليه الكفارة
وان اخرجها ثم اعادها الكفارة عليه هو الصحيح **آ** اذ قال الرجل لامرأته انظري اني
الفرط الى او غير طالع فظنرت ورجعت وقالت لم يطلع فجامعها زوجها ثم ظهر ان الفرط
كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان صدقها وهي نعمة الكفارة عليه وقال
بعضهم الكفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لانه على يقين من الليل شاك في النهار وعلى
المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع **الفصل السابع** فيما يسقط الكفارة
او اكل او شرب او جامع ناسيا فظن انه ذلك فطعم فاكل مستعدا للكفارة عليه

فسد قياسا فساد ذلك شبهة فان كان بلفظ الحديث وعلم ان صور لا يفسد بالنسبة
روى عن الجويني ومحمد ان عليه الكفارة وروى الحسن عن الجويني الكفارة عليه
الصحيح ومحمد اذا استغنى فيها فافاضه بالقطر ثم اكل بعد ذلك مستعدا للكفارة عليه
وهو الصحيح **فصل في الاعكاف** وعن الجويني في رواية لا يصح الاعكاف الا
في مسجد يصلي فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح
في كل مسجد اذا كان واقفا هو الصحيح لقوله عليه السلام لا اعكاف الا في مسجد اذا كان
واقفا ومحمد اذا كان منزلا بعيدا عن الجامع يخرج من بيته يبلغ الجامع عند النداء
وان كان خروجه قبل الزوال هو الصحيح وصحوة الميمنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد
الاعكاف وان كان الباب خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في
ان خروجه لانه ان يكون مستغنى عن الايجاب قافي غير المردن يفسد الاعكاف لان
من المسجد وان كان ساعده يفسد الاعكاف في قول الجويني والصحيح ان هذا قول
الكل في حق الكل **فصل في صدقة الفطر** ولا يخرج الرجل الصدقة عن وجهه وعن
الجويني اذا ادى عن وجهه وعن رواية الكبار جاز وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة
عنهم عادة وعليه الفديتم عندنا الواجب نصف صاع من بر او صاع من تمر او غير ذلك
للجامع الصغير نصف صاع من بر او دقيق او سويق او زبيب او صاعا من تمر او غير ذلك
قول الجويني حنفية وقال ابو يوسف ومحمد الذين يبيعون النعم وقال الشافعي لا يخرج الدقيق
والسويق ولو ادى من غير ذلك في الكتاب واختلف المشايخ فيه بعضهم
ذلك وبعضهم لم يجزوا الا على اعتبار القيمة وهو الصحيح لان الخبر موزون بالخط
مكيل ولا يجزوا الا باعتبار القيمة وعن الجويني الدقيق احب الى من الخط لانه اقرب الى
المقصود والدرهم احب الى من الكل وقال بعضهم الخط احب من الدرهم وبغويان
الخط اولي اذا كان في موضع يشترى الاشياء بالخط كما يشترى الدرهم ويجوز تحصيلها

يوم او يومين وغرضه في رواية بسند او مستين وقال بعضهم اذا مضى
 النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها وقال حلف بن الربيع يجوز
 اذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهو الصحيح اعتبارا
 بتعجيل الزكاة بعد ملك النصاب **فصل في التراويح** ويجوز اوجاب الجماعة
 وقال مالك والثوري في العديم الافراد افضل كسائر السن لان اقرب الى المصطفى
 وابعده عن الزيادة والزيادة في الصلاة على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام
 في مسجد فالافضل ان يصلي في البيت والصحيح ان الجماعة افضل لان عمره
 اقامها في الجماعة بحضرة كبار الصحابة وخيارهم والظاهر منهم اختيار الافضل
 وان كان الرجل من بني بني وكثير الحج بحضرة ويقل عند غيبة لا ينبغي ان يترك
 الجماعة لان في تركه تقليل الجماعة وان صلى جماعة في البيت اختلف المشايخ فيه
 والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة للجماعة في المسجد فضيلة اخرى فاذا صلى
 في البيت جماعة فقد حان فضيلة اذانها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى كذا
 قاله القاضى الامام ابو على الشافعى والصحيح ان اذانها بالجماعة في المسجد افضل
 لان فيه تكثر الجماعة وكذا في المكتوبات ولو اقام التراويح بامامين وصلى الامام
 تسليمه وامام تسليمه اخرى بعضهم جردوا ذلك والقويح انه لا يجب وانما يجب
 ان يصلي كل امام تروية ليكون معا فاعمل اهل الحرمين فلما اجاز التراويح بامامين
 على حد الوجه يجوز ان يصلي الفريضة احدهما والاخر التراويح **فصل في وقت**
 التراويح واختلف المشايخ في وقتها على ما حكى الشيخ الامام اسمعيل بن ابي ابي
 سوله ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقت لها قبل الفأ وبعد قبل الفجر وبعد
 لانها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل وعامة مشايخ بخاري قالوا وقتها
 ما بين الفأ والوتر ان صلواتها قبل الفأ او بعد الوتر لم يؤد حاقا وقها

تراويح لان التراويح عرف بفعل الصلابة فكان وقتها ما صلوا فيها وهم
 صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضى الامام ابو على الشافعى الصحيح انه
 لم يصلي التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يجوز تراويحها وان صلى بعد العشاء
 وبعد الوتر جاز ولا يجوز تراويحها لانها تتبع للعشاء بمنزلة السجدة ويجب
 تأخير التراويح الى الثلث الليل والا فضل استيعاب اكثر الليل بالتراويح
 فان اخروا التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يجب كذا لا يجب
 تأخير العشاء الى نصف الليل وقال بعضهم لا بأس به وهو الصحيح اذا كانت
 التراويح لا يقضى جماعة وهل يقضى بغير جماعة قال بعضهم يقضى في
 الغد عالم يدخل وقت تراويح اخرى وقال بعضهم يقضى بالمعنى شهر
 رمضان وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح لانها دوز سنة المغرب والعشاء
 وذلك لا يقضى اذا كانت بغير فريضة فكذا التراويح وهذا لا يقضى جماعة
 ولو جاز قضاءها بعد الوقت ليقضى كما كانت فان قضاها وحده كان
 نقلا مستحبا ولا يجوز تراويح كسنة المغرب والعشاء **فصل في نية التراويح**
 ان نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كالنوى في
 الظهر او من الوقت عند اداء الظهر او نوى صلوة او صلوة التطوع
 المشايخ فيه حسب اختلافهم في من المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السن
 بنية الصلوة ونية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة
 مخصوصة فجب مراعاة الصفة للخروج عن العادة وذلك بان ينوي السنة
 او ينوي متابعة النبي ثم كافي المكتوبة وهو في السن في سنة الفرائض
 لا تأدي بنية التطوع وانما تأدي اذا نوى السنة او نوى الصلوة متابعا
 للنبي ثم فعلى هذا اذا صلى التراويح مقتديا بمصلي المكتوبة او نوى

غير التراويح اختلفت في الصحيح انه لا يجوز ان يجتنب كل شئ من التراويح ان يروي
 التراويح قال بعضهم يجتنب لان كل شئ منها صلوة على حدة والاصح انه لا يجتنب
 لان الكل بمنزلة صلوة واحدة فصل في مقدار القراءة في التراويح اختلف المتابع فيه
 قال بعضهم يقرأ في كل شئ مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب لان الطلوع اخف من المكتوبة
 فيعتبر باخف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا المقدار لا يحصل الختم
 في التراويح ستة وقال بعضهم يقرأ مقدار ما يقرأ في الف لانها بائع للفأ وقال
 بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشرين آية الى ثلثين وقال بعضهم وهو رواية الحسن بن حنيفة
 يقرأ في كل ركعة عشرة آية وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس ويحصل السنة وهي
 الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلثين ليلة ست مائة واثبات القرآن ستة
 الاف وثماني فاذا قرأ في كل ركعة عشرة آية يحصل الختم في التراويح فصل في الشك في
 التراويح وان وقع الشك ان صلى تسعة تسعات او عشرين تسعات اختلف المتابع فيه
 بعضهم يصلون بتسليمه اخرى لان الزيادة على التراويح بالجماعة ما يكره اذ انيقوا
 بالزيادة وراى الزيادة تراويا وهذا يصلون التسليم الاخرى بنية تمام التراويح
 فلو يكره كالطلوع بعد العصر ما يكره اذ اشترع فيه مع العلم به اما اذا اشترع في الطلوع
 بنية العصر ثم علم انه كان ادى العصر فانه يتم صلوة ولا يكره كذا هنا وقال بعضهم يروي
 ولا يصلون بتسليمه اخرى احذر ان الزيادة على التراويح في الصحيح انهم يصلون بتسليمه
 اخرى فرادى فرادى احتياطا **فصل في السهو في التراويح** اذا صلى الامام
 اربع ركعات بتسليم واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس فيعيد صلوة وهو
 قول محمد بن زفر بن زفر قضاء هذه التسليم وهو رواية عن حنيفة وفي الاحتساب هو
 اظهر الرواية عن ابن حنيفة وابي يوسف لا يفسدوا اذ لم يفسدوا اختلفوا في قول ابن حنيفة
 وابي يوسف انها تسبغ بتسليم او بتسليمين قال الفقيه ابن الليث تنبغ بتسليمين لان

في التراويح والختم مرة واحدة

الاربعة لما جاز وجبان بنوب عن مسلمين كن اوجب على نفسه ان يصلي اربع
 ركعات بتسليمين فصل في اربعاء تسليم واحدة ذكر في الامالي عن ابي يوسف انه يجزئ
 فكذا هنا وكذا صلى اربع قبل الظهر ولم يقعد على راس الركعة جاز الاحتساب
 وقال الفقيه ابن جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في التراويح يجزئ اربع
 عن تسليم واحدة وهو الصحيح لان القعدة على راس الثانية فرض في الطلوع فاذا
 تركها كان ينبغي ان يفسد صلوة اصاله كما هو وجه القياس وانما جاز الاحتساب
 بالقياس وقتنا بفساد الشئ الاول واخذنا بالاحتساب في حق بناء التيمم واذا
 بقيت التيمم صح شرعا في الشئ الثاني وقد اتمها بالقعدة جاز عن تسليم واحدة
 وان قد عد على الثانية فقد شهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليم واحدة
 وعلى قول العامة يجزئ عن تسليمين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولم يخل بشئ فيجوز كما
 لو اوجب على نفسه ان يصلي اربع ركعات بتسليمين فصل في اربعاء تسليم واحدة وقول
 الثانية فانه يجزئ فكذا هنا وان صلى ثلث ركعات بتسليم واحدة فهو على وجهين اما
 ان قد عد في الثانية او لم يقعد ان قد جاز عن تسليم واحدة ويجوز قضاء ركعتين لانه في
 في الشئ الثاني بعد اكمال الشئ الاول فاذا فسد الشئ الثاني بركعة واحدة كان
 عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهيا او عمدا لا شك ان في القياس وهو
 قول محمد بن زفر واحد في التراويح عن ابن حنيفة تفسد صلوة ويلزم قضاء ركعتين لا غير
 واما في الاحتساب هل يفسد صلوة في قول ابن حنيفة وابي يوسف اختلفوا فيه قال
 بعضهم يفسد ولا يجزئ غرضي وقال بعضهم يجزئ بتسليم واحدة وعلى هذا القول
 اذا استقل بالاثنتين ركعات ولم يقعد في الثانية على قول الفريق الاول لا يجوز وقول
 الفريق الثاني ان الطلوع معتبر بالمكتوبة ولو صلى المغرب ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية
 يجزئ فكذا الطلوع يجوز بتسليم واحدة وهو قول ابن حنيفة والاصح ان لا يجزئ غرضي وهو الصحيح انه ترك

القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة غير
 في التطوع فصار كما لم يقعد أصلا ولو جرد بخلاف ما إذا صلى أربعاً لم يقعد على رأس
 الثانية على رأس الثانية لأن القعدة على رأس الرابعة مشروعة فكانت ولو صلى
 ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعة فالحال
 فيه ما مر في الباب الرابع إذا قعد على رأس الركعة من قال يجوز ثم عن تسليمة واحدة يقول
 هنا يجوز عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة ثم يجوز عن تسليمة واحدة وهو الصحيح
 هنا أيضاً كل ركعة عن تسليمة واحدة وهو الصحيح **أن** على عشر ركعات بتسليمة
 واحدة وقعد في كل ركعة عند ما يجزئ أربع ركعات وعند أبي حنيفة في ^{الرواية}
 الشاذة يجوز عن تسليمة واحدة في الرواية الطاهرة يجوز عن أربع ركعات وفي الصحيح
 وهو قول العامة كل ركعة عن تسليمة واحدة **ولو** صلى المولى كل ركعة ^{أحدة}
 أن قعد في كل ركعة عن تسليمة واحدة عند العامة وعند أبي حنيفة عن تسليمة واحدة كافي
 الأربع وإن لم يقعد في كل ركعة وقعد في آخرها في القياس وهو قول الجمهور في تسليمة
 صلوة لا يجزئ عن شيء وفي كماله حسننا على القول الصحيح يجوز عن تسليمة واحدة كالأصل
 أو بعبارة واحدة ولم يقعد في الثانية في الصحيح أنه ينوب عن تسليمة واحدة فكذلك ^{هنا}
 فصل في أمانة الصبيان في التراويح اختلفوا فيه قال شيخنا الرافعي وبعضنا يخرج
 لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن تسليمة واحدة **سئل** عن ما قال يجوز إذا كان ابن عشر
 وقال شيخنا الأئمة السرخسي الصحيح أنه لا يجوز لأنه غير مخاطب وصلوة ليست بصلوة على
 الحقيقة فالجواب أمانة كامة المجهول **فصل** في أداء التراويح قاعداً فإن صلى تراويح
 التراويح قاعداً بعد الوضوء أو قعداً بغير قوام اختلف المشايخ قال بعضهم لا
 يصح أداء التراويح قاعداً في قول الجمهور **ويصح** في قول أبي حنيفة وأبي يوسف كل ركعة
 وقال بعضهم يصح أداء التراويح قاعداً في التراويح عند الكل وهو الصحيح لأنهم لو قعدوا

صح أقدمهم فإذا قاموا كان أولى بالجران **فصل في الوضوء** اختلفوا أن أداء الوضوء
 في رمضان بالجماعة أفضل أم الأداء في منزله وحده الصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمره
 كان يومهم في الوضوء بالجماعة الأداء بالجماعة كانت الجماعة أفضل اعتباراً بالمكسفة **و** اختلفوا
 أنه يسئل يد في الغنم بعمد سئل محمد بن عمار فقال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 ومحمد بن يعقوب يد يا ذا أكبر الغنم ثم يرب لها في الغنم والمخار عندنا نحن أن يرفع
 يديه للتكبير ثم يعمد في الغنم كما في المرأة **كتاب الزكاة** **فصل في الخيل** الخيل
 السائمة إذا كانت ذكراً أو أنثى يجب فيها الزكاة في قول أبي حنيفة أن سائمة من كل
 فرس وبنار وإن ساقها وأعطى ربع عشر قيمتها والواحدة في فراس العرب لأنها
 لا تتفاوت فلعننا أماً في فراسنا يقوم ويؤدي عن كل مائة درهم خمسة دراهم وإن
 كان الكل أنثى فربع حنيفة فيه روايتان وإن كان الكل ذكراً في ظاهر الرواية عنه ^{لا يجب}
 المقدرة وفي النوادر يجب على قول أبي يوسف ومحمد وإن كان كوة في الخيل فالقول ^{والفرض}
 على قولهما **فصل في مال التجارة** والحاصل أن في غير الذهب والفضة يعتبر الوزن في
 غير الذهب والفضة لا يجب الزكاة ما لم يبلغ قيمة مائة درهم مضروبة هذا إذا كان المال
 عيناً فإن كان ديناً قال أبو حنيفة في رواية الأصل الدين ثلثة دنانير وقوي وهو بدل
 التجارة والعقود دين وسط وهو بدل ما لم يكن للتجارة كمن شرب البذلة وعبد ^{الخدمة}
 ودان السكنى ودين ضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح
 عن دم العمد والدية ففي الدين القوي يجب الزكاة إذا حال الحول ويزا في الأداء إلى أن يقضي
 أربعين درهماً وكما يقضي أربعين درهماً يلزم درهم وفي الدين الوسط لا يجب ^{الأداء} ما لم يقضي مائة
 درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويقدر بما مضى من الحول قبل القبض في الصحيح ^{الرواية} في
 الدين الضعيف لا يجب الزكاة ما لم يقضي مائة درهم ويجوز الحول بعد القبض أو آخره أو
 عبده ما في درهم لا يجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض في قول أبي حنيفة فإن كانت الدار

والعبد للتجارة وقبض اربعين درهما بعد الحول كان عليه درهم بمك الحول الماضي قبل الصبح
لان ليرة وان التجارة وعبد التجارة بمنزلة مال التجارة في الصحيح من الرواية والذين لم يوردوا
بمنزلة الساقط في البحر فان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد بن نضر ان لم يكن
القاضي علم بالدين ولم يقبضه عاوه فلم يمت بها حتى مضت السنة روى هشام عن محمد بن نضر ان لا يكون
نضابا واكثر المشايخ على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين المحرم نضابا ولم يفصل ظل
شمس السنة السحرى الصحيح جواب الكتاب اذ ليس كقاض يبدل ولا كل بقية تعدل وفي الخبر
يدى القاضي ذلك وكذا لا يختار ذلك **فصل** في موضع فيه الزكاة والذي لم يرد من قبل
على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان يأخذ من الزكاة قدر الحاجة الى طول الاجل
وكذا المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ من الزكاة مقدار البويع الى وطنه وان
كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين محسرا يجوز له اخذ الزكاة في اصح الاقوال لانه بمنزلة
ابن السبيل وان كان الدين من ماله لا يجوز له اخذ الزكاة **السكان** لا يراة اخذ
الاموال الظاهرة اختلفوا فيه الصحيح ما قاله الفقهاء ابو جعفر انه يسقط الزكاة عن اربابها
ولا يؤمر بالاداء ثانيا لانه لو ائتمر لكانت الاخذ فتمت اخذه وان لم يرض المصدق قد في موضعها وان اخذ
الحبايات او مالا بطريق المصادرة فنوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يصح وقال شمس الائمة السحرى الصحيح انه يجوز ويسقط عنه الزكاة **فصل** في الصدقة وقال
انه فعلت كذا فانهم درهم من الى صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامانة درهمهم الصحيح لا يملك
المصدق الا بما يملك لان فيما لا يملك لم يكن الصدقة مضافا الى الملك ولا الى سبيل الملك فالصحيح
فصل في العشر والحراج باع ارضا بيبضا خراجية اختلفوا فيه قال بعضهم ان يبقى من
السنة تسعين يوما فالخارج على المشتري والا فعلى البايع وقال بعضهم ان يبقى من السنة
ما يتمكن المشتري من الزراعة اي زرع كان ويبلغ الزرع مبلغا يبلغ قيمة ضعف **الحراج**
كان الحراج على المشتري والا فعلى البايع وقال بعضهم ان يبقى من السنة ما يتمكن المشتري

ان يزرعها

ان يزرع فيها الدار ويترك او يبلغ مبلغا يبلغ قيمة ضعف الحراج الواجب كان الحراج
على المشتري واختار الفقهاء على القول الاول رجل باع ارضا خراجية فباعها المشتري
من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احد منهم سنة
اشهر الحراج على احد قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخران يبقون في سنة
اشهر كان الحراج عليه **السلطان** اذا جعل الحراج لصاحب الارض وتركه عليه جاز في
قول الجريسي سقوطه فالحمد والفقهاء على قول الجريسي اذا كان صاحب الارض من اهل
الحراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء ولو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في
قولهم **فصل** في حراج الراس الذي اذا عمل الخبز لسنتين ثم اسلم يرد عليه خبز سنة
واحدة وان ادى الخبز في اول السنة ثم اسلم في آخر السنة لا يرد عليه شيء وهذا
قول من يقول بوجوب الخبز في اول السنة وهو الصحيح وذكر المصنف في فضل وقوف
المنقول من كتاب الوقف رجل جعل ارضه مقبرة او خانة للفقراء او مسكنا يستغفر **الحراج**
عنه ان كانت خراجية وقيل لا يسقط الصحيح هو الاول انتهى **كتاب الحج** واذا اجتمعت
الشرايط يجب الحج واختلفوا انه يجب مضيفا او هو ساقى قول الجريسي في اصح الروايات
عن ابي حنيفة انه يجب على الفور حتى لا يبايع له التاخير بعد الامكان الى العام الثاني
وان اقرها كان آثما وعند محمد يجب من عا **فصل** في القران رجل اوجبت نفسه
الحج ماشيا قال ان شامس وان شاربك واهراق وما وقال في الجامع الصغير عليه
الحج ماشيا وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا وفي ظاهر
الرواية الحج ماشيا افضل فعلى رواية الحسن ان يذهب ان يحج ماشيا فيرجع راكبا يخرج
عن التذمر وفي ظاهر الرواية يلزم من الحج ماشيا ثم اختلفت الصحابة انه متى ركب قال
بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك يركب جدد ما طاف للصدقة وقال ابن عباس
يركب جدد ما وقف ثم اختلفوا انه من اي موضع يركب المشي قال بعضهم من السبيل والصحيح

يمشي من عبدة فان ركب في الكلا امرأه وما وان ركب لا قبل فبغيره لك من
قيمة الشاة صدقة **فصل** في الحج عن الميت اذا حج عن الميت بامر من هل يسقط الحج
المحجج عنده اختلاف فيه قال بعضهم لا يقع الحج عن المحجج عنده ويكنى له ثواب النفقة لا غير
وقال بعضهم يقع الحج عن المحجج عنده وهو الصحيح لان الآثار يدل عليه وهذه الشبهة
عن المحجج عنده **كتاب النكاح** اذا قالت المرأة لرجل بحضرة الشهود تصدقت
بنفسي عليك او وصيت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان نكاحا
وكن الوقالت ملكت نفسي منك او قال الرجل ملكي نفسك متى فقلت ملكت يكون نكاحا
وكذا الوقالت بعت نفسي منك بهذا فقال ان شئت وقبلت يكون نكاحا في الصحيح ^{الحديث}
رجل وامرأة اقتربا يريدان الشهود بالغان سدا ما رزق وشيوع لا ينفق النكاح ^{شبهها}
وكذا الوقال لامرأة هذه امرأتى فقلت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا فان قال لها
رضيتا او اجزتما فقالا رضيتا او اجزتما لم يكن نكاحا لان الاجازة تنفذ بالعقد
وايسر بانشاء وان قال الشهود جعلنا هذا نكاحا فقالا نعم كان نكاحا لان الجعل
عبارة عن الانشاء قال ^{ابن} ويبنى ان يكون الجواب على التفصيل ان امرأ بعد ما لم
يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه زوجها واقر الزوج انها امرأته يكون
ذلك نكاحا وينقضي اقرارهما بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر بعد ذلك
لان ذلك كذب محض وهو كما قال ابن حنيفة او قال الرجل لامرأة لست لي امرأة ونرى
به الطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي امرأة لاني طلقك ولو قال لم اكن تزويجا
ونرى كماله لا يقع لانه كذب محض لا يمكن تصحيحه وذكر الحنفية في الجبل رجل
طلب من امرأة ان يجعل امرها في النكاح في يده لينزوها من نفسه على صداق وكذا
ففعلت فقال الوكيل بحضرة من الشهود زوجت من نفسي امرأة جعلت امرها في
بيدي على كذا من الصداق وهو كونه المرأة فانه يحجز النكاح وقال ^{شئ} المأثم المخلو في

هذا

هذا قول الحنفية اما على قول مشايخنا ومشايخ بلخ لا يجوز ما لم يذكر اسمها
ونسبها ثم قال ^{شئ} المأثم فان الحنفية كان كبيرا في العلم يحجز الاقداء به وذكرها
الحاكم الشهيد في المشي كما قال الحنفية وكذا اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روي
والصحيح انه لا يقع لاجتماع ما يوجب الجعل والمهر فوات واحد فترجى الحرمة
فصل في شرائط النكاح ومن شرط النكاح الولي وهو شرط العقد في الصفا
والمجانين والمالك واختلاف في العاقلة البالغة او ان زوجت نفسها روي ابو سليمان
محمد ان نكاحها باطل وروي ابو حنيفة عنده ان لم يكن لها ولي جاز وان كان لها ولي
يتوقف على جازة الولي ان اجاز جاز وان رده بطل سواء كان الزوج كفوا او لم يكن
الا انه اذا كان كفوا كان للعاقلة جازة والنكاح ولا يجزئها من غير عتيد وقالوا
والشافعي لا ينفق النكاح بعبارة النساء زوجت نفسها او امرأها او ذكرا من غير جاز
ظاهر الرواية عن ابن حنيفة يحجز النكاح بكون كانت او ثبانت زوجت نفسها او امرأها او ذكرا
من غير جاز في ظاهر الرواية عن ابن حنيفة يحجز النكاح بكون كانت او ثبانت زوجت نفسها
كفوا او غير كفوا لانه اذا لم يكن كفوا كان لا وليا حق الاعتراض وروي الحسن ^{حنيفة}
انه يحجز النكاح ان كان كفوا وان لم يكن كفوا لا يحجز اصله واختلفت الروايات عن
ابي يوسف والمختار في زماننا للفقهاء رواية الحسن قال الشيخ الامام ^{الشافعي} شئ المأثم
رواية الحسن قريب الى الاحتياط او ليس كل ولي يحسب في المرافعة الى العاقلة ولا كل
قاص بعدل فكان لا يحوط سد باب التزوج عليها من غير كفوا وقال ابو يوسف لا يحط
ان يجعل العقد موقفا على جازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفوا يصح فسخه الى
وان كان كفوا لا يصح فسخه ^{من} ولها الرواية بغير استئذان اخبرها بعد النكاح
ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا
كالاستامر ما قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا ^{فستكت}

اذا غاب الاقرب ينتقل الولاية الى السلطان والقاضي وقال في الامور ما احدث حتى
يحضر الامر او يزوجه او يكل الامر فان زوجها الاقرب حيث هو يختلف في جواز كراه
والظاهر من الجواز وكما في الفسبة المنقطعة بعضهم قد رها بانقطاع الجزع والتمساق
وبعضهم قد رها بسيرة سنة وبعضهم بسيرة شهر وقال اكثرهم ان كان في موضع لا ينظر
الكفر في الخبر في منقطعة وشار في الكتاب الى ان اولى مدة التسريح في منقطعة هو
قول محمد بن مقاتل الرازي وخيان الشريفي محمد بن معاذ المروزي وعليه فتوى جماعة من
منهم القاضي الامام ابو علي النخعي قال هو بخلاف الى نصف غيبة منقطعة والصفحة الصغيرة
خيار البلوغ في كتاب القاضي في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وهو قول محمد **فصل**
في المحرمات وروى في الصفحة التي لا تنهي لابي حنيفة المصاهرة في قول ابي حنيفة محمد
ووطنها بملك العمة او بغير ملك وقال ابو يوسف وجيزه المصاهرة وكما في المرأة
التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم اذ بلغت تسع سنين فقد بلغت حد الشهوة وبنت عمر
سنين لم تبلغ واما بنت ست او سبع او ثمان ان كانت عيلة فحتى بلغت حد الشهوة وان
لم يكن فالى ثني عشرة وعمر ابي يوسف ان كانت بنت خمس سنين فحتى تبلغ ثمانية وثلاثين
في رواية ابي حنيفة وفي رواية ان وطنها او بغيرها اثبت حرمة المصاهرة وان افضاها
لا يثبت وعمر ابي يوسف في الفتاوى اذ او طي جار يده بنت خمس سنين في الدبر وماتت لا يدري
انها هل كانت تنهي حرمت عليها ام لا وقال الفقيه ابو القاسم ما دون تسع سنين لا يكون مشبهة
وعليه الفتوى والنظر الى الفرج عشرة سنين يثبت حرمة المصاهرة عندنا وكما في النظر الى
الذي يثبت حرمة المصاهرة قال بعضهم هو كمنظر الى بنت العانة وهو رواية محمد في بعضهم
هو كمنظر الى الشق وقال بعضهم هو كمنظر الى داخل الفرج وهو رواية ابن سريج عن ابي حنيفة
وعليه الفتوى حتى قالوا في النظر الى فرجها هو قائم لا يثبت حرمة وانما يقع كمنظر الى داخل اذا
كانت قاعرة متكئة صغيرة صغيرة بينهما شبهة للضعف لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا يثبت

بالكتاب بينهما هذا اذ لم يجز هذا الانسان فان اخبر عدل ثقة بن محمد بن ابي حنيفة
بينهما وان كان الخبر بعد الكتاب وهو كبري فلا يحد ان يماروا في ذلك ولا في غيره
عليه السلام انه امر بالمعروف ونهى عن المنكر **فصل في مسائل النكاح** وروى في امرأة نكاحا
فاسدا وروى في نكاحات بول لستة اشهر ثبت النكاح من ذلك واختلاف في اعتبار هذا
الوقت انه يعتبر ستة اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول قال ابو حنيفة وابن
يعقوب من وقت النكاح وقال محمد بن يعقوب ستة اشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى في النكاح
الصحيح اجماعا على انه يعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح
الصحيح لكن لا بد من المدة رجل غاب عن امرأته وهي بكر او ثيب فزوج بزوج آخر دون
كل سنة ولا قال ابو حنيفة الا ولا ولا ولد وعمر ابي حنيفة انه يرجع عن هذا وقال لا يكون
الا ولا ولا قول امامهم الثاني وعليه الفتوى **فصل في مسائل المهر** وذكر المصنف في باب
الصرف ولو تزوج امرأة على الدرهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها
الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة نكحها العشرة كالزوجة امرأة على ثوب قيمته
خمس كان لها الثوب وخمس اخرى وان تزوجها على الدرهم الراجحة فكسدت قال بعضهم
عليه مهر مثلها وقال الفقيه ابو جعفر لا قيمة الدرهم والذهب والفضة قبل الكسار
وهو الصحيح لان النكاح اذا اوجب المستى وقت العقد لا ينقلب موجبا مهر مثل المثل كالمهر
امرأة على عبد او ثوب فذلك قبل العقد كان لها قيمة الثوب والعبد واليصار الى
مهر المثل انتهى ولو تزوج امرأة على هذا العشرة الا ثوب فاذا هي تسعة قال محمد بن
وتمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول ابي حنيفة لا التسعة
لا غير اذ كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب احد عشر بطيخة عشرة منها اى
شأ وفي قياس قول ابي حنيفة ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذ اعزلها اخسرها بعزل الا
ولها الباقي ليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذ اعزلها لا يجوز

الاجرة ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الاثر الباقية اعدل
الاجرة واقل من قيمة الاثر الباقية لا يوزن الاضربان لها مهر المثل وهو بمنزلة ما تزوج امرأة
على هذا العبد او على هذا العبد واحدهما او كسوا الاخران فخرج والفتوى على قولين ^{حقيقة}
ولو تزوجها على هذا الحق فاذا اوصى عدها او على هذا العبد فاذا اوصى عدها او على هذه ^{الشاة}
المينة فاذا اوصى عدها او على هذا الحق فاذا اوصى عدها او على هذا الحق فاذا اوصى عدها او على هذا الحق
وروي ابو يوسف عن ابن حنيفة ان لها المثل ان المهر هو الصحيح ولو تزوج امرأة ^{بالمثل}
ثم جدد النكاح بالثمن اختلفوا فيه ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهره في كتاب
النكاح ان على قولين احدهما ان لا يلزمه الاثني عشر الف الثانية ومهرها الف درهم وعلى قول
ابن جبرسيف يلزمه الاثني عشر الف الثانية وبعضهم ذكروا الخلاف على عكس هذا ان على قولين
الاثني عشر الف الثانية وعلى قولين سبعة الف درهم وذكر عصام ان عليه الف درهم بذكره فلو كان ^{مؤكرا}
شتم الاثني عشر الف في مخرج المثل او اجدد النكاح في المنكحة روي عن ابن حنيفة انه يلزم
المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليد اشار شتم الاثني عشر الف في مخرج النكاح ^{مؤكرا}
وينبغي ان لا يلزمه الاثني عشر الف الثانية لانها ليست بزيادة لفظا لانه لو ثبت الزيادة كما ثبت في
النكاح واذا لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في فسخه ولهذا الوفاق شيئا بالثمن ثم يبعد
بالثمن في سمانه كان البيع الثاني فسخا للبيع الاول والزيادة في الثمن والزيادة في المهر ^{سواء}
ولو امكن ان يجعل العقد الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل فسخا لهذا
لو كان النكاح الاول بالثمن والثاني بالثمن لا يجعل المال الثاني زيادة في المهر بل تزوج
امراة على بيت وقادم قال ابو حنيفة لها ثمانون دينار قيمة الخادم وبعضه روي عن
البيت وقال ابو يوسف ومحمد لا يبعد بالاربعين ويصبر فيها الف الف والاربعون والفتوى على قولين
او تزوج امرأة وسعى لها شيئا وشار الى شيء والشار اليه ليس من حيث المسمى قال ابو حنيفة ^{حقيقة}
ان كانا هذين فلهما مثل الذي سعى وان كانا حرامين كان لشار اليه حراما كان لها مهر المثل

واذا كان مشكوكا وقت العقد لا يدري ما تزوج امراة على هذا الدن من المثل فاذا اتمى ^{طالع}
فلهما مثل الدن من المثل وان كان فيه مهر المثل وان كان المسمى حراما والمثل المثل
اختلفت الروايات فيه عن ابن حنيفة والصحيح ما روي ابو يوسف عن ابن حنيفة انه اذا اشار الى المثل
كان لها المثل اليد او كانت المرأة امه او مكاتبه زوجهما او كاهنا او ناهيا او صغيرة او كبيرة
ثم عنت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شيء وكذا لو كانت امه فقتلها او كاهنا
الا فلهما بعد او خطأ يسقط كل المهر في قول ابن حنيفة وقال صاحبها لا يسقط شيء ^{بالمثل}
كل المهر ولو قتلت الامه نفسها عن ابن حنيفة في رواية ابن ابي عمير انه لا يسقط ^{فصل}
في جسد المرأة نفسها بالمهر رجل تزوج ابنته وسلمها الى زوجها بها ثم قال كانت ^{المهر}
عارية اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من جهة فاذا انكس
التمليك كان القول قوله وقال بعضهم لا يقبل قوله الا بيمينه لان يمينه انما يكون ملك ^{المهر}
فاذا انكره كان ملكه باظهاره قال ابن جبرسيف ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب
من الاشرف والكرام لا يقبل قوله عارية وان كان الاب من الاجتر البينات عمل ذلك ^{فصل}
قوله فان اراد الاب ان يكون ولاية الاسرة او يشهد عند بنت الجاهل عارية او رجل
فلهما زينة وكسوة ذلك اقرار بالبت انها عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا وقام
الا حياط في ذلك ان يشترط الاب جميع ما في النسخة من البت ثم يعلم ثم انها تبيع
الاب عن التفرغ كانت بالغة لاحتمال ان الاب كان اشترى لها بعض ذلك في صغرها فكان
الا حوط ما قلنا امراة في علة الفرج البها رجل وقال اتفق عليك ما دمت في العدة
بشرط ان تزوجي نفسك متى اذا انقضت عدتك فرضيت واتفق عليها في العدة فانه
يرجع عليها بما اتفق عليها لانه اتفق عليها بشرط فاسد وان اتفق عليها بشرط لم يكن ^{علم}
علم انه اتفق عليها بشرط وجها اختلفوا فيه ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما اتفق لانه اذا علم
ذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم يرجع لانه اتفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج

قال روي في ان يرجع لانه اذا علم اولم يزوجه لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط
كالمتقاضي اذ احدى المتقاضيين لم يكن احدى اليد قبل الاخرى كان حراما وكذا العاقبة
لا يجبا لوجوه الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لم يكن له نصيبا لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة
الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ماتت فاختارت لها ما تمها وبعث الزوج الى
ام المرأة بقرعة فذبحت البقرة وانفقها في ايام الماتم واراد الزوج ان يرجع بقرعة البقرة
قالوا ان انقضاء البقرة بها العتق وتطعم من اجمع عندها في الماتم ولم يذكر العتق
لا يرجع لانها استهلكت وانفق من غير شرط الرجوع وان انقضاء البقرة بها العتق
العتق كان لان يرجع عليها لانها انقضاء بما شرط عليها الرجوع لان العتق لا يذكر في
الهدايا انما ذكر ليرجع فكان ذكر العتق بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر العتق
كان القول قول ام المرأة مع يمينها لان حاصل الاختلاف يرجع الى شرط الثمن لان ذكر العتق
بمنزلة اشراط الثمن فلا ملازمة في شئ فيكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعى
الاذن باستهلاكه لا بغير عرف وهو يكره ذلك فكان القول قوله كروى في الخبر وراهم فاقفها
فقال صاحب الدرهم او فسخها وقال القاضي ابو بصير كان القول قول صاحب الدرهم
فصل في الخلوة المهر بما كذب بلفظ بالوطى وموت احد الزوجين بالخلوة الصبيحة والخلوة
الصبيحة ان يجتمعا في مكان ليس هناك مانع يمنع من الرضا حتى احستا او شرطا وطعا اذا
خلوا امرأة واحدة عامرين لا يقدر على الجماع او هم بغير او نقل او في صوم فخر او صولة
فخر او بصي الخلوة وفي صوم القضاء والتدوير والمكافآت ربانان والاصح انه يمنع
الخلوة **فصل في اضرار الزوجين** وان اختلفا في المهر بعد الطلاق وقبل الدخول
عند احدى حنفية ومحمد يحكم منقعة مثلها فايتها شهد له كان القول قوله مع يمينه على
الاخر فان كانت للعتبة بينهما خالفا في جواب الجامع الكبير وفي جواب النكاح في الجامع الصغير
القول قول الزوج مع يمينه وقال ابو بصير من القول قول الزوج في الرجوع كلها الا ان

بشي مستكر واختلف الناس في المستكر قال الحسن بن زياد المستكر ان مهر مثلها عشرة آلاف
درهم والرجل يدعى النكاح بشفرة وقال سعد بن معاذ المروزي المستكر ان يقول الرجل تزوجت
بكذا او خسرته وقال بعضهم المستكر ان يدعى النكاح بالانكاح مثلها عادة وعليه الادب
وان اختلفا في التسمية احداهما يدعى تسمية المهر والاخر يتكسر كان القول قول المستكر فيقضي
لها مهر المثل وهذا هو ما اختلف الزوجان قبل الطلاق وفي الرجوع سواء وان مات احداهما او
الزوج او تزوجت الميت فهذا هو ما اختلف الزوجان في ميراثها سواء وان ماتا جميعا واختلفوا
في قوله المستكر قال ابو حنيفة القول قول ورثة الزوج قل او كثر وقال ابو بصير من القول قول
ورثة الزوج الا ان يأتى بشئ مستكر قال محمد بن عيسى مهران المثل وان وقع الاختلاف بين
ورثتها في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضي بها شئ في قول ابو حنيفة
وقال يقضي بمهر المثل قالوا واختلفوا على قولها **فصل في الشهادة على النكاح** يجوز
الاعتداد على الشهرة والتسامع لثمن الشهادة في خمس مسائل اربع منها معرفة النسب
النكاح والموت والعتق واحدة منها ذكرها الفقهاء وهو الدخول من الزوج في ذكر
الشيخ الامام ثم ثلثة الترخيص ان الشهادة على اصل الوقف يجوز بالشهرة والتسامع
على شرط الوقف ويجوز الشهادة على النكاح بالتسامع يجوز بالمهر ايضا بالشهرة والتسامع
ذكر الحاكم الشريد في المتن ولا يشهد على غيره عرف وهو ان يسبح من قوم لا يتصحبهم
على الكذب وشري وهو ان يشهد عنده رجلا زعمه كان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة
من غير استشهاد ويقع في قلبه ان الامر كذلك ولا يكفي بشهادة الواحد من غير حنيفة اذا
شهد واحد عدل بموت رجل وقال امامنا عايت مودة هل ان يشهد على موت في الصحيح ان الميت
بمنزلة النكاح وغيره لا يكفي فيه شهادة الواحد **فصل في الغيب** نكاح الغيب جائز فان
علت المرأة وقت النكاح انه غيب لا يصلح الى النساء لا يكون لها حق الخصومة كما لو علم المشرى
العتق وقت البيع وان لم تعلم وقت النكاح ثم علمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يبطل

عنها بركة المصونة وان طال الزمان مالم يرض بذلك وكذا الرجل يصل الى غيرها
 من النساء والجاري والميسر اليها كان لها حق المصونة واذا اخاصته الى اخصها فان
 يسأل الزوج فان قال قد وصلت اليها في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت شيئا كان
 القول قوله وان قالت انا بكر يريها النساء والمرأة الواحدة تكفي والشئان احدهما فان قلن
 هي ثيب كان القول قول الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها وان
 شهد البعض بالبكارة والبعض بالنيابة يريها غيرهن وان ثبت عدم الوصول اليها احدى
 سنة طلب الرجل المناهيل ولم يطلبه ويشهد على المناهيل ويكتب لذلك تاريجا وكذا الوافرة
 انه لم يصل اليها احدى سنة وتكلموا انه يوجب سنة فريضة او شمسية قال الشيخ لمعرف فليس
 لم يذكر في هذا في الكتاب وروى ابن سماعة في الموطأ انه يوجب سنة شمسية بالايام
 وهكذا قال الشيخ الامام شمس المذاهب في المناهيل في جازان في اربعة العادج في الايام
 التي يقع التفاوت بين الشمسية والقمرية ولا يكون هذا المناهيل الا عند قاضي مصر سنة
 فان اجلت المرأة او اجله غير القاضى لا يثبت ذلك المناهيل ويحسب على الرجل مهره فان
 حيضها وان مرض احداهما شديدا لا يستطاع معه الجماع عز الجوع فيه روايان
 في رواية بحسب عليه ما وزل تحت وان كان يوما وفي رواية ما زاد على نصف الشهر
 عليه ويعرف في ذلك عروضا وما وزل تحت بحسب عند محمد لا بحسب المشهور وما وزل بحسب
 وهو اصح الا قال بل ولو تزوج امرأة ولم يصل اليها وفي القاضى بينهما بسبب العتمة ثم تزوج
 هذا الرجل امرأة اخرى فلم يجال مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه في الصحيح ان الثانية
 حق المصونة لان الانسان قد يجزع امرأة ولا يجزع غيرها **فصل في الخيارات** واما خيار
 البلوغ غير الاب والجد اذ تزوج الصغيرة او الصغيرة كان لها خيار البلوغ وان تزوج
 القاضى فغيره الى حنفية فيه روايان قال الشيخ الامام شمس المذاهب في المناهيل الطاهر
 في نكاح القاضى وكذا اذ تزوج الصغيرة امرأته في حنفية في خيار البلوغ روايان في

نبذة اما المستعانة ان زوجها اخرها او غيرها ثم عقلت كان لها الخيار كالمصونة اذ
 وان زوجها الاب والجد لا خيار لها وان زوجها ابنها لا روية فيه غير حنفية قال
 ينبغي ان لا يكون لها الخيار كالمصونة اب وان تزوجها ان لها الخيار والمولى اذ تزوج
 الصغيرة فعتقت ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلفوا فيه
 والصحيح انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكانت
 ولايته فوق ولاية الاب والجد **كتاب الرضا** واذا جعل ابن المرأة في طعام فاطم
 صبيبه فان طعم الطعام بان طعمه يبينها اذ لا يثبت الحرمة بينهما في قولهم كان اللبن
 غالبا او مغلوبا وان لم يطعم الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا يثبت الحرمة في قولهم
 قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان يتقاطر يثبت الحرمة والاصح
 انها لا تثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا يثبت الحرمة عند بلوغه وقال صاحباه
 الحرمة رجل تزوج رضية فارضعها امه او ابنته او اخذت حرمة الرضعة على زوجها وكذا
 لم تزوج رضية فارضعها امراة واحدة معا او واحدة بعد واحدة بطل نكاحها
 صار جامعاً بين الاثنين والكل واحدة منها نصف كصدق رجع الزوج بذلك على
 ان بقوت الفساد عندنا والعقدان رضعهما من غير طبعها بان كانت شبعانة ويصل
 قولها انها لم تنقذ الفساد وان كانت حنفية وهي امرأة لا يبرج عليها والحنفية نصف
 ان كان قبل الدخول وكذا الواحدة المصبي يربي الكبيرة وهي نائمة فارضعها فالتامة بمنزلة
 المصونة ولو اخذ رجل لبن الكبيرة او جرسيتين بغير الزوج والكل واحدة منها نصف
 ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك اذا قتله الفساد وهو **فصل في خضا** الحق من
 بحضنة الصغيرة حال قيام النكاح او بعد الفقرة الام فان مات الام او تزوجت فام
 الام فان مات او تزوجت فالأخت للاب وام فان مات او تزوجت فالأخت للام فان مات
 او تزوجت فابنة الأخت للاب وام فان مات او تزوجت فابنة الأخت للام فان مات

في ترتيب هذه الجدة انما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة والاختلاف في رواية كتاب
الكشاف الاثنت لابن ابي عمير في رواية كتاب الطلاق والحالة او في رواية الاثنت
او في رواية الاثنت في رواية الاثنت لابن ابي عمير في رواية الاثنت في رواية الاثنت
الرواية في بنت الاثنت لابن ابي عمير في رواية الاثنت في رواية الاثنت في رواية الاثنت
احد عشر سنة فنفقتها الام الى نفسها وانما خرج في سنة في كل الوقت وبرزت البنت
كان هو بان ياخذ البنت لان للوب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على
الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احد عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم
صغير لها اب معسر وعمة مرساة ارادت العمة ان تربي الولد بالهاجما ولا يمنع الولد عن
والام تأبى ذلك وقطاب الاب بالاجر ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال اليوم
ان تمسك الولد بغير اجروا ان تدفع الى العمة حالة الصغير اذا البت ان تمسك الصغير
النفقة ابو جعفر والنفقة ابو الليث جعفر في الصحيح انما لا يجزى لان الام لا تجزى في الصحيح
اول **فصل في النفقة** وان حبس الزوج بدين فان لم يمنع المرأة من انبائها كان لها
النفقة وان حبس في سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه والصحيح انها لا يستحق النفقة
واذا اراد الزوج ان يمنع اباها او امها او احد امهاتهما عن الدخول عليها في منزله
اختلفوا فيه قال بعضهم له ان يمنع من الدخول ولا يمنع من النظر والتكلم والقيام على
باب الدار والمرأة في الداخل ويمنع من النظر لا يكون حرجا ويأثم الزوج وقال بعضهم
لا يمنع الابن من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم من الكيفية عند حاج
اخذ مشايخنا وعليه الفتوى وهل يمنع غير الابن من الزيارة قال بعضهم له ان يمنع
وقال بعضهم لا يمنع المحرم الزيارة في كل شهر وقال مشايخنا في كل سنة وعليه الفتوى
وكذا لو ارادت المرأة ان تخرج لربان الخادم كالحالة والعهد والاختلاف فهو على هذه
وان كان لها خادم يفرق عليه نفقة خادما ولا يفرق الاكثر من خادم واحد في قول ابي جعفر

ومحمد وقال ابو عبد الله يفرق الخادمين قالوا انما يفرق لها نفقة الخادم اذا كانت من بنات
الاشراف ولم يأتها الزوج بطعام مهيا وان قال الزوج انا اخذتك او اخذتك
جارية من جوارج الصحيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته **فصل في**
نفقة الاولاد والولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في تكاهاه الاب والصغير
ياخذ لبن غيرها لا يجبر الام على الارضاع وان لم ياخذ الولد لبن غيرها قال شمس المالك في
في ظاهر الرواية لا يجبر ايضا وعزله عن حنيفة وابو يوسف انها تجبر وقال شمس المالك في حنيفة
تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى وذكر المصنف في فصل اجارة المظفر في كتاب
الاجارة الا اذا كانت الام مريضة بغيرها الارضاع انتهى **فصل في نفقة الوالدين**
ذوي الارحام فقوله في مرساة بنت بنت له مرساة كانت نفقة على بنت البنت لا على
الاخي وكذا الركان لبنت وابن ابن كانت نفقة على البنت خاصة ولو كان له ابن وبنت كان
نفقة عليها على استواء وقال بعضهم يمكن نفقة عليها انما على قدر المهرات والنفقة
على الاول مرساة لها مسكن تسكنه ولها في مرساة الوالد لا يجزى الا في نفقتها وقال
يجبر وقال شمس المالك في الخلو في الصحيح قول الخفاف والقول الاول في رواية
في نفقة المملوك رجل تزوج امه ولم يزوجها المولى بيتا حتى طلقها طلاقا حقيقيا
كان له امرها ان يام الزوج لتتخذ لها بيتا وينفق عليها في كعدة وان كان الطلاق
بائنا ليس للمولى ان يدخل بيها ويزوجها وهل له ان يطلب نفقة العدة قال الخفاف
له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك وهو كصحيح لانها ما كانت يستحق النفقة قبل
الطلاق والبيان قبل التوبة فلا يستحق بعد الطلاق والبيان **كتاب الطلاق** ولو قال
انت طالق لا قبل ولا كثير اختلف فيه الا ما قبل لا اختلاف في الروايات قال النفقة ابو جعفر
يقع طلاقه وان قال الشيخ الامام ابو جعفر بن الفضل يقع في احدى وقال النفقة ابو جعفر
بن سالم يقع ثلاث ولا ظهر ما قال النفقة ابو جعفر بن محمد قال لا امره طلاقه على واجب

اوثابت او من قال بعضهم يقع في الكل تطبيقه رجعية ان كان يدخل بانزوي او لم
وقال بعضهم لا يقع وان نوى بعضهم ذكر واخره فافعلوا فافعلوا عند ابو حنيفة يقع في
الكل وعند محمد في قوله لا يقع وعند ابو يوسف يفرق في الكل في كل المصداق في كتاب
الايمان في شرح المختصر الصحيح انه لا يقع الطلاق في الكل عند ابو حنيفة وفي قوله
الصحيح انه يقع الطلاق في الكل وقال الفقهاء ابو جعفر في قوله واجب يقع لتعارف الناس
وفي قوله ثابت او من لا لازم لا يقع لعدم التعارف رجحا قال الامراء بامطلة ان
لها زوج قبله او كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وفيه الطلاق عليها
وان كان لها زوج قبله وقد كان طلعا ذلك الزوج ان لم ينزلها من الاخبار طلق في
قال حنيفة الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلفت الروايات
في الصحيح انه يدين ولو قال يدين بالشتم وين فيما بينه وبين الله تعالى في القضاء
المشاخي في قوله وهب لك طلاقك والصحيح انه لا يقع ولو قال يدين طلاقك اختلفت
المشاخي والصحيح انه لا يقع امرأة قالت لزوجها اطلقه فده فقال الزوج داه كراهي
داوه باء او قال كرهه باء اختلفت المشاخي في الصحيح انه يفرق ان نوى المباح يقع
واحدة رجعية وان لم ينو يقع شئ ولو قال هذا الراس طالق وأشار الى راس امرأة
انه يقع كما لو قال راسك هذا طالق وهذا القول اخبر به هذا الراس ان انفرد به
راس عبده فقال المشتري قبلت جاز البيع ولو قال لامرأة تراكبي او قال تراسك قال
الشريه طلق ثلثا ولو قال تراكبي او قال تراسك قال ابو العباس الصنف لا يقع الطلاق في
قال رحمه الله وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال ذكره الطلاق
او في حاله الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنسيه كما لو قال بالعربية انت
واحدة رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطبيق
بأنه او قال جعلتها ثلثا اختلفت الروايات في الصحيح ان على قول ابو حنيفة يصير

بأينا وثالثا على قول ابو يوسف يقع جعلها بأينا ولا يقع جعلها ثلثا وعلى قول محمد
لا يصير بأينا ولا ثلثا وروي هشام عن محمد رجل اراد ان يقول الله على صوم يوم فري
على لسانه فقد على صوم شهر قال محمد عليه صوم شهر وان اراد ان يقول شيئا فري على
لسانه فاذر او الطلاق والعناق قال الفقهاء ابو جعفر في المندرجين المندرجين
خلاف وفي الطلاق والعناق يقع الطلاق والعناق في قول محمد وقال ابو يوسف
لا يقع الطلاق بينه وبين الله تعالى وفيه العناق وعنه حنيفة على عكس هذا يقع
الطلاق ولا يقع العناق والظاهر من قول ابو حنيفة وقوع الطلاق والعناق كما
قال محمد ولو جري على لسانه كراهي باله خلاف امرأة قالت لزوجها اطلقني
فقال تفرخي سرا يا اي طلاق كرهه في قالوا ان نوى الطلاق يقع والا فلا يقع
وينبغي ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه ان يجمع اجزاء مطلقه وان
ولا يقع الطلاق وان لم ينو كما قال انت مطلقه **فصل في الكتابات** ولو قال
انا برئ من ثلث تطبيقك قال بعضهم يقع الطلاق او انوى وقال بعضهم لا يقع
نوى وهو الظاهر ولو وقع الطلاق بالفارسية فقال دوست باز داشت نوى
الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خلت سبيلك لا يقع الطلاق ما لم ينو او انوى
واحدة رجعية وقال بعضهم هو تفسير قوله طلقك يقع الطلاق بالونية ويكون رجعية
قال الفقهاء ابو الليث والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقع واحدة باينة بالصيد
انه لم ينو الطلاق وعليه الفتوى ولو قال چند باز داشتتم ان نوى الطلاق قال
الفتوى ابو جعفر يقع واحدة باينة وقال غيره يقع واحدة رجعية والاول اصح **فصل**
في طلاق من لا يعقل طلاق المكره واقع عندنا خالفنا في ذلك اطلاقا **السكان**
من الحر والنبيذ وقال المكره في الطلاق وهو احد قولنا ان في طلاق السكان غير
واقع ولو كره على شرب الخمر او شرب الخمر ضرورة وسكره طلق اختلفت فيه في الصحيح انه

زال عنه
بائع

كما لا يلزم من المد لا يقع طلاق ولا ينفذ تصرفه وان شرب من الاشربة المخذة من
والفكر والحسل اذا طلق او اعققت اخلاصا فيه قال القاضي ابو جعفر الصحيح انه لا يلزم
المد ولا ينفذ تصرفه في كتاب الاشربة وان كان المد لا يقع بالبيع وابن الزم
لا ينفذ تصرفه في غير الاشربة وفيما ان الشري في الذي لا يقع بالبيع فطلق ان كان علم
حيثما وول البيع ان يقع الطلاق وان لم يكن عالما لا يقع في غير الاشربة ولا ينفذ
من غير فضل وهو الصحيح وكذا لو شرب من الاشربة ولم ينفذ فذهب عنه فطلق قال
طاهر وعليه الفتوى في هذه الاشربة في السكران او اشرب طابعا فان شرب مكرها فطلق
المشاخي فيه الصحيح انه لا يقع كالايجاب المد ومنعه ان يقع الصحيح هو الاول انتهى
باب التعليق رجل قال لامرأة اكره انك تخرجي من بيتي طلاق فذهب الى ابي ابراهيم
ولم يدخل اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يطلق لانهم يريدون بهذا البيع والطلاق
فان يطلق بدونه رجل قال لامرأة طالق كذا كرهه ام او قال ان كان كرهه ام
صادق فيما يقول اختلف المشايخ فيه قال امامهم منهم الشيخ الامام ابو جعفر الفضل
هذا ينبغي وليس تعليق الا ان يكون في ذلك في موضع لا يكون تعليقهم الا بهذا اللفظ قال
بعضهم هو تعليق والذي يصح هذا القول ما روي عن ابو يوسف رجل قال لامرأة انت
لدخلت الدار فهو بمنزلة ما قال دخلت الدار ان لم يكن دخلت فامرأة طالق في تفسير ذلك
بالفارسية انك اذ في بطاوق كذا كرهه است فان كان فعل ذلك الفعل لا
وان لم يكن فعل حث في يمينه وفي غير ما يستعمل هذا في التعليق رجل قال لامرأة
وقال كرهه من ان كان كرهه فكذا في هذه جملة الفاظ هروقت وكرهه وكرهه وكرهه
وهي يمينه وكرهه في واحدة منها ينكر الحث ينكر الفعل في قولهم وهو لا يكره
كما لو قال بالعبودية كما دخلت الدار فامرأة طالق قد دخل الدار من الاشربة والطلاق ينكر
الدخول وفيما سألها من الاشربة طاهران وكرهه لا ينكر الحث ينكر الفعل ولا ينفذ

الامرأة واحدة كما لو قال متى دخلت الدار متى ما دخلت الدار فامرأة طالق فانه لا ينفذ
الامرأة واحدة وقال بعضهم في قوله كرهه زمان وكرهه ينكر الحث ينكر الفعل لان قوله
تفسير قوله كرهه وكما في وجب الاطاعة والتعظيم وقال بعضهم لا ينكر الحث الا في قوله كرهه
وعليه لا ينفذ رجل قال لامرأة ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثم اراد ان يطلق
امرأة ولا يصح انما قال الميلة في هذا ما روي عن ابو جعفر وعليه الفتوى ان يقول
في اليوم انت طالق ثلثا على الغد وهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا
المرأة ذلك ومضى اليوم كان الزوج باثني عشر ولا يقع الطلاق في ليلتها في
ثلثا وانما لم يقع الطلاق على ما روي في المرأة وبهذا لا يخرج كالمزوج من ان يكون
تطبيقا لا يريان محمد اقال في الكتاب رجل قال لامرأة طلقك ثلثا على الغد وهم
فلم يقبل فقالت المرأة قبلت كان المثل قول الزوج ولا يقع عليه الطلاق في سعي كالم
الزوج تطبيقا من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطبيق نوعان تطبيق بالطلاق
بنية مال وقدم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعليق لان التعليق
بالشرط عدم قبل وجوب الشرط فكان لا يوجب عدم ما قبل الشرط اما قوله انت طالق على
الف تطبيق في الحال لان كلمة على لا يقتضي عدم المذكور بل يقتضي وجوده بقول الزوج
اكرهتك على ان تكوني فيمتنع في ذلك وجود الاكرام منه ولا ولو قال اكرهتك ان كرهتني
لا يقتضي ذلك وجود الاكرام عند ما يقتضي وجود الاكرام منه بعد الاكرام كما طاب
كانه قال ان كرهتني اكرهتك رجل وضع داهية في يد امرأة ثم قال لها ان يزوجهم بر
فانت كذا ثم يبين انها دفعت فقال الزوج انما قلت ذلك بطريق الاستفهام والتعريف
قال القاضي ابو جعفر ان لم يبين شيئا حث في يمينه وان نوى الاستفهام كان القول قول
قال ربه وينبغي ان لا يصدق فضلا لانه بمنزلة البينة ظاهر رجل قال اكرهت بر بن سري
باشم فامرأة كذا فتعجب من سماعه لخرج فيهم وصار عال لا يمكن ان يخرج حتى اصبح قال القاضي

لا يقبل قول الزوج ويقع واحدة رجعية وان لم يكن ذلك
حال طلب الطلاق

45

مصلحتها فان طالق فباعت المرأة بقرتها من زوجها ثم طبعها فاكل الخائف لا يبحث في
قال في وهذا اذا كان العيب بالامانة سكران وعى امراته الخوفا شاة فابت فقال لها ان
امري وساعدني والافان طالق فسادته بعد ما دعاها في المستقبل بعد العيب
وان دعاها في المستقبل ولم يساعدها حث قال في وينبغي ان يحنث اذا لم يساعده واقيم
يحسد والله عال ان الناس يريدون بهذا الامثال للامر السابق رجل حلف لا يقبل نفقا
فقبل به او رجلا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحنث وقال بعضهم يحنث في الملتحي وقال بعضهم
ان عقد العيز بالفارسية لا يحنث والم يقبل وجهه ملتحيا كان او امره وفي العربية يعرف
بن الملتحي وغيره رجل قال لامرأة ان اكلت من العذر الذي يطغى فان طالق
فوضعت المرأة قدرا في عنق فيه نار فداو قدت المرأة فاكل الخائف من ذلك طلفت وان كان
قد او قد غيرها حكما فيه والصحيح انها تطلق ايضا لان الشفء لو كان في سكة يوقد
فيه النار وتضع كل واحدة فيه قدرا في الشفء ثم اوقدت هي النار طلفت او اكل
الخائف من ذلك وان اوقدت غيرها لم تطلق لان وضع العذر في الشفء الذي ليس فيه
لا يسمى طغيا وكذا الكائن على هذا الوجه رجل قال لامرأة ان اعطيت من خطمي احدا
فانت طالق فقال الزوج بذلك امره صدق وبانة لا فضا لانه مني خصيص العام وذلك
جايز فيما بينه وبين الله تعالى وعلى قول الخصاف صحته نية في مثل هذا مطلقا قالوا
هذا مطلقا قالوا هذا اذا قال بالعربية فان قال بالفارسية لا تصح نية لان تخصيص العام
من كلام العرب والصحيح انه لا فرق بين العربية والفارسية في نية فيما بينه وبين الله
هذا اذا لم يكن كالمفطو ما فان طلع ظالم كان ان ياخذ بقول الخصاف وينوي تخصيص
رجل قال لامرأة ان مسطت احدا فان طالق فان طالق المرأة امرأة اخرى قد سرت راسها
فقدت شعرها قالوا يطلق المرأة قال في وكان في هذا الجواب نظرا لان ذلك لا يقيد
رجل ادعى على غيره الف درهم فقال له المدعى عليه امراني طالق ان كان لك على ألف درهم

وقال المدعي ان لم يكن لي عليك الف درهم فامري طالق فاقام المدعي البيينة على
وقضى القاضي بفرق بينهما المدعي عليه وامرته وهذا قول ابو يوسف واحمد والرواية
عن محمد وعليه الفتوى وان اقام المدعي عليه البيينة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم
قبل وعراه وبطلان الفرق القاضي بفرق بينهما المدعي عليه وامرته وبطلان امرته المدعي ان كان
المدعي يزعم انه لم يكن له على المدعي عليه الا الف درهم وان اقام المدعي البيينة على اقرار
المدعي عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعي عليه وامرته فان كان هذا
لان الثابت بالبيينة كالثابت عينا ولو عاينا اقرار المدعي عليه على نفسه بالف درهم
فرق القاضي بينه وبين امرته رجل قال لامرته ان لم يكن فرج احسن من فرجك فانت طالق
وقالت المرأة ان لم يكن فرج احسن من فرجك فارجي حرة قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل ان كانا قائمين عند المعالة برت المرأة وحسن الزوج وان كانا قاعد
بالزوج وحسن المرأة لان فرجها حاله القيام احسن من فرج الزوج وحالة الفقد الامر
على العكس ان كان الرجل قائما والمرأة قاعدا قال الفقيه ابو جعفر لا اعلم هذا قال في
وينبغي ان يثبت كل واحد منهما لان شرط البر ان يكون فرج احدهما احسن فعند الفقهاء
لا يكون احدهما احسن فيثبت كل واحد منهما رجل شاجر مع اخيه واخوته فقال لها اكر
شمارا ابكر من جرائد نكمت فامرته طالق تكلموا في ذلك قال بعضهم لا يثبت ما داموا في
الاحياء وقال بعضهم يثبت للحال لانه عاجز عن ذلك فظاهر انه ان ينفي بذلك التعريف
التضييق عليها فلو يثبت ما داموا في الاحياء فان مات الاثني واحد الاخر من قبل
ان يفعل ذلك حث وعليه الاعمال وامرته قالت لزوجها يا سفله اوقالت يا قبطيان او
كشيمان او يا ثعلبا او شيئا من النثم فقال الزوج ان كنت كاذبة فانت طالق شننا
اختلفوا في ذلك قال الفقيه ابو جعفر وابو بكر الاسكاف ونظروا المرأة كاذبة كان الزوج
كاذبا والمرأة لو لم يكن عليه الف درهم كان محمولا على الجحالة فظاهر ان لا يجرى امره

اذا قال لامرته ان سررتك فانت طالق فضرها فقالت اسرفي قالوا لا تطلق امرأته الا
نتيقن بكذبها قال مالك لا وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يعرف عليه فينتهي ان يعلق
الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان كنا نتيقن بكذبها كما لو قال لها ان كنت تحبين
ان يذهبك نار جهنم فانت طالق فقالت احب بيع الطلاق عليا ولو اعطاها الف درهم
فقالت لم يسرفي كان القول قولها وكاي بيع الطلاق والاحتمال انها طلبت الف درهم فلو سرفها الف
دعوى وامرته الى الفراش فقالت لك ما تصنع بي وكيفيك فالوجه لامرته اجنبية فقال
الزوج ان كنت احبها فانت طالق تكلموا في ذلك والتجسس امرها لا تطلق ما لم يقل الزوج
احبها رجل قال لامرته ان بلغ ولدي الحنان فلم اخش فامرته طالق قال الفقيه ابو الليث
اذا اصر الحنان عشر سنين ينبغي ان يثبت لان عشر سنين نهاية وقت الحنان فان التصبي
بلغ عشر سنين يضرب على ترك الصلوة فيؤمر بالحنان حتى يكون المبلغ في التطهير وغيره من
المشايخ قال لا يثبت ما لم يؤخر الحنان عن شئ عشرة سنة وعليه الفتوى ان هذا اولى
ببطلانها بل هو في الغلوم فان كسبه اذ بلغ هذا المبلغ وقال احسنت يتقبل قوله ويحكم
ببطلانه وقبل ذلك لو قال احسنت لا يتقبل قوله ولا يحكم ببطلانه وامرته ذهبت الحرة والامها
فتبعها زوجها وسالها العدة الى منزل فانت طالق فقال لها ان لم تذهب الى منزل
هذه البيعة فخرجت معدة ذهب بها الى منزل قبل ان تقار الصبح قالوا ان كان اكثر الليلة في تلك
الليلة يخاف عليه الخث وان ذهبت قبل ان يمضي اكثر الليلة يبرح ان لا يكون طائفا بالصحيح انه
لا يثبت اذا ذهبت من قبل معنى الليلة ورجل قال لامرته عند خروجها ان رجعت الى منزلي
فانت طالق ثلثا فجلست ولم يخرج من مكانه ثم رجعت فقالت الزوج ان كنت نيت الف
قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح لان يمينه ينفذ في الحرجة
التي قامت اليها من غير نية الزوج فاذا انقضت العدة او لم يكن مصداقها رجلا قال لامرته
ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يثبت في يمينه هو الصحيح

بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجعلوا هذا الكلام فارسيه قوله اي امرأة ان
والصحيح هو الاول ولو قال كل امرأة تكون لي بخار افعى طالق فزوج امرأة بخار^{طلبت}
وان تزوجها في غير بخار اثم نكحها الى بخار اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يطلق وقال
بعضهم لا يطلق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذا التزوج بخار رجل قال ان
قالوا في طالق فزوجها منه ففعلوا به ما هم اجازت له بعد ذلك طلقت وقيل في
ان لا يطلق لان حيث بعث الفضل والمدة ليست في كفاه قبل الاجارة ففعل النبي صلى الله عليه وسلم
فلا يطلق والصحيح انها يطلق لان كفاه الفضل لا يتم قبل الاجارة فلو حيث قبل الاجارة
رجل قال هرة في كفاه ويراد بها ما هو في طلاق ونوع ما يستفيد بعد التزوج او لم
شيئا لا يطلق الحق كانت عنده وقت التزويج لان المدة في العرف ما يستفيد بعد التزويج قال^{الفتية}
ابن ابي شيبة قوله كل امرأة تكون لي وقوله كل امرأة تزوجها سواء وان نوى من كانت في كفاه
وفرنين وجها بعد التزويج في تلك المدة صحت نيته لانه نوى من كان في كفاه وقت الشرط ان
كانت بمنه معلقة وان نوى الحالية غير ما يستفيد دخلت الحالية في جميع حكم النية ومن
تزوجها بعد ذلك حكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا فلو ملك
اليمين على استيفاد فكذا قوله هرة في كفاه ويراد بها ما يستفيد ظاهرا فلو ملك
في الرجوع سواء لان قوله ويراد بها ما يستفيد ظاهرا فلو ملك
سرقه لا ينفذ هذا اليمين لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما افاده الاول فليفر ويصير فاصلا
اللفظ الاول والجواب فينبغي ان لا يصح اليمين في قول ابي حنيفة كما لو قال العبد انت حر وص
ان شاء الله او قال لامرأة انت طالق ثلثا وثلاثا ان شاء الله يصير المكرر فاصلا عن الاستثناء
وبين اللفظ الاول فلو يصح الاستثناء في الطلاق والعاقبة في الصحيح ما قاله عثمان
لان تصحيح الكلام واجب امكن وامكن تصحيحه بان يجعل الثاني تأكيد لما افاده الاول وليس
كان لفظ ان ليس كل من يكون فاصلا لا مري ان الرجل اذا قال لامرأة المأثرة انت طالق بافواه

ان دخلت الدار يصح اليمين لا يصح اليمين فاصلا وذكر المصنف في كتاب الطلاق رجلين
يدعي امرأة متلفعة فتقبل هذه المتلفعة امرأته ثم قبل له اخطت بثاوث متلفعات ان ليس
امرأة سوى هذه وكانت المرأة المتلفعة اجنبية اختلفوا فيه والعنف على ان يطلق امرأته
قضا وكذا التزويج امرأة يطلق فذهب المرأة غير على ان قد تم حلف ان كان له امرأة
ففي طالق يطلق امرأته انتهى **فصل في تحريم الحادول** رجل قال كل من حل علي حرام او قال كل
حادول او قال حادول الله او قال حادول المسلمين ولم يثبت امرأته ولم يثبت شيئا اختلفوا فيه قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقهاء ابو جعفر وابو بكر الاسكاف وابو بكر بن سعيد بن ابراهيم
بتطليقة وان نوى ثلثا فثلث وان قال لم امرأته الطلاق لا يصدق قضا لانه صارت طلاقا
عفا وهذا لا يخلو بالرجال فان كانت له امرأة واحدة تبين بتطليقة وان كن ثلثا او^{بها}
يتبع على كل واحدة بائنة وان خلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة
او نسوة بن جميعا وان لم يكن له امرأة لا يلزم شي لان جعل عينا بالطلاق ولو جعلت عينا
بائنة فهي غيبوس وان خلف بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك الفعل ليس له امرأة كانت عليه
كفارة اليمين لان تحريم الحادول يبرأ من هذا القول لغيره حرامست وما بان معنى كفرن ثم كذا
عليه كفارة اليمين كما لو قال واحد لا اكلم فلو نأوان كانت له امرأة وقت اليمين فانت قبل الشرط
او بائنة الى علة ثم بائنة الشرط لا يلزم الكفارة لان يمينه انصرف الى الطلاق وقت وجوبها
وان لم يكن له امرأة وقت اليمين وتزوج امرأة ثم بائنة الشرط اختلفوا فيه قال الفقهاء ابو جعفر
بن محمد بن جندب وقال غيره لا يطلق وعليه العنق لان يمينه جعلت عينا بالله وقت وجوبها
فلا يصير طلاقا بعد ذلك ولو قال لامرأة انا على حرام ونوى ثلثا في احديةها والمأثرة
في الاخرى فما اطلقا ثلثا في قول ابي يوسف وقال ابو حنيفة هو على ما نوى وعليه العنق
قال ربه وينبغي ان يكون قول محمد كقول ابي حنيفة اصل المسئلة انه نوى بالند والند في اليمين جميعا
ولو قال نيت الطلاق في احديةها وفي الاخرى اليمين عند ابي يوسف يقع الطلاق عليها وعندهما

ينبغي ان يكون كانه في قوله انني على حرام وفيه ثلث في واحدة وفي الثانية البع
وفي الثالثة الكذب في المطلق ثلثا قال مرة ثانياً يعني ان يكون هذا قولاً او بيناً وان
في قياس قوله ما فهم على ان في **فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل ومن المرأة**
رجل قال لامرأة امرأه بيدك اليوم وغدا وبعد غد فقلت في اليوم بطلت وكلمه وليس بالان
تخار نفسها بعد ذلك وذكر في الوقائع لها ان تخار نفسها في الغد الصحيح هو الاول
امرأة قالت لزوجها من وكيلك خمسة فقال هي قالت نفسي ثلث فقال الزوج
بالفارسية من برز حرام كشيء ان اجداً يا بيشه فنفق قائم اراد الزوج ان يراجعها
قالوا لا ينبغي ان قال عتيت به التوكيل بالطلاق ولم انزل العدد وتبين بواحدة
وهذا الجواب ما يصح على قولنا ان يكون من غير ما على قولنا ان يكون من غير ما لا يقع شيء
وعليه الفقه في امرأة قالت لزوجها من يداي نطلق نفسي فقال نعم فقالت طلق ان كان
الزوج نزيه من طلاق المطلق واحدة وان غيبت طلق ان استقلت ^{لا يطلق}
وجعل قال الغير ان يريد ان يطلق امرأته ثلثا فقال كزوج نعم فقال الرجل طلق امرأته
ثلثا قالوا يطلق ثلثا كصحيح ان هذا وما تقدم سواء انما يقع الطلاق اذا اراد
الزوج نفي الطلاق اليه رجل وكل جلد بطلاق امرأته فطلقها التوكيل في سكره ^{اختلفنا}
فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق كالزوجه وكل جلد بالطلاق فنج التوكيل وطلق في ^{الصحيح}
يتبع الطلاق رجل قال لغيره وكلتك في جميع اموري فطلق التوكيل امرأته ^{اختلفنا}
والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى والنقطة ان جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع اموري
ما كنت مقام نفسي لم يكن الوكالة عامة فان كان المرء رجل فختلف ليس لصانع ^{معرفة}
فالوكالة باطلة وان كان كحل تاجراً يصر في التوكيل الى التجارة قال ولو قال وكلتك
في جميع اموري التي يجزها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات والآخذة من محل
لو قال هو وكيل في كل شيء جاز صنفه كان وكيله في البياعات والهيئات والاجارات

ومن ابي حنيفة انه يكون وكيله في المعاري منات وروايات والفتاوى قال في هذا الحديث اذا
لم يكن في حال ذكره الطلاق فان كان في حال ذكره الطلاق يكون وكيله بالطلاق ولو
قال الغير طلق امرأتي ثلثا لئن فقال لها التوكيل في كل شيء لم يجزها في ان طلق ثلثا لئن يقع
الحال واحدة ويبطل الباقي وقيل على قياس قول ابي حنيفة ينبغي ان لا يقع شيء لانه ما يقع ^{بالطلاق}
الواحدة في كل طهر وهذه كما صدرت بالواحدة اذا وقع الثلث لا يقع شيء والا صح ان يقع واحدة
ههنا بوجه خالفه لان عند ابي حنيفة يثبت المرافعة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال اغير
طلق امرأتي ثلثا فطلقها الا لا يصح وكذا القول الا الغير طلق امرأتي نصفاً فطلقها
التوكيل فطلقها لا يقع شيء وهذا وجه المرافعة من حيث اللفظ فيقع واحدة **باب الخلع**
ثم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع وكسراً وقد يكون بالخيار فانه كان
الخلع بلفظ الخلع فان خالها على مال معلوم ولم يذكر المهر فثبت المهر بلزماً بالبدل واما
حكم المهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها بلزماً بالبدل ولا يرجع احد مما على ^{حيث}
شيء في قولهم وان لم تكن المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها عند ابي حنيفة يرجع الزوج
عليها بالبدل الا في غير عند صاحب الرجوع الزوج عليها بالبدل ونصف المهر وان لم يكن مهرها
مقبوضاً عند ابي حنيفة لا يرجع المرأة عليه شيء من مهرها وان دخل بها وعند صاحب الرجوع
المرأة عليه نصف المهر ان لم يدخل بها وبكل المهر ان دخل بها وان خالها على مهرها فان كانت
المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها رجوع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن مهرها مقبوضاً سقط ^{عن}
الزوج جميع المهر ولا يقع احد مما عليه شيء وان لم تكن المرأة مدخولة فان كانت قبضت مهرها
وهو ان رجوع الزوج عليها في الاستحسان ابان وفي القياس يرجع عليها بالف وثمانية
الف يحكم البدل وثمانية بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن قبضت مهرها في القياس يرجع
الزوج عليها بثمانية وفي الاستحسان يسقط مهرها من الزوج ولا يرجع عليها شيء وان خالها ^{عليها}
على بعض مهرها بان خالها على مهرها وان كانت المرأة مدخولة والمهر مقبوضاً رجوع

الزوجه عليها كانه يسميها الباقي في قولهم وان لم يكن لهم معتبر فاسقط عن الزوج كل
في قول ابو حنيفة وفي قول صاحب سبعة عند مائة درهم ورجع عليه كراهة بتسوية وان
يكن كراهة مدخولة فان كان لهم معتبر فارجع الزوج عليها بعشر نصف كراهة عند الحسن
فان مهر جازع الطلاق قبل الدخول نصف المهر فارجع عليها بعشر نصف كراهة لم يسم لها الباقي
وعند صاحب سبعة يرجع عليها بخمس ما قلنا ويرجع ايضا بتسوية السبيل في قول الدخول ان
لم يكن لهم معتبر فارجع الزوج في مهرها في قول ابو حنيفة وعند صاحب سبعة عن الزوج
حسمائة بسبيل في قول الدخول وخمس من حكمه البديل ويرجع عليه بانجمائة وخمس
كان للخلع بلفظ المباداة فالجواب عند ابو حنيفة ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد الجواب
فيه ايضا ما ذكرنا في الخلع عنده وعند الجواب في المباداة ما ذكرنا في الخلع في
وان طلقها بالاولى او غيرها عند ابو يوسف ومحمد الجواب فيه كالجواب في الخلع عندهما وعن
ابو حنيفة فيه روايتان في رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنده وفي رواية الجواب فيه
ما قلنا لا يبرأ من عقد وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته قبل الدخول بها على الف درهم
ومهرها على الزوج ثلثة الاف درهم سقط الف وحسمائة بالطلاق قبل الدخول لا
وبقي الف وحسمائة للزوج عليها بحكم البديل الف درهم فخصها بالف فخصاها بالف
ويبقى لها عليه حسمائة ولا يسقط ذلك وان كان الخلع بلفظ البيع وكسرها قال ابو يوسف
ومحمد الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلف المشايخ فيه على قول ابو حنيفة قال بعضهم الجواب
فيه عنده كالجواب في الخلع واختلف المشايخ فيه على قول ابو حنيفة قال بعضهم الجواب فيه
كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ البيع وكسرها عند ابو حنيفة لا يبرأ المرأة عن المهر
الا بذكر مهرها وهذا هو الصحيح وفيما اذا كان الخلع بلفظ الخلع هل يبرأ من
دين آخر غير مهر عند ابو حنيفة لا يبرأ المرأة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولو قال لا يبرأ
نفسك او قال اختلف في المسئلة على وجود ثلثة اصدان يقول اخلق نفسك بالولم

فانته خلعت نفسي بالف درهم فنفى هذا الزوج لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج اجرت كان جهالة
البديل يمنع صحة التوكيد والثاني ان يقول لها اخلق نفسك بالف درهم فقال خلعت في رواية
لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج اجرت كافي الوجه الاول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم وان
الزوج اجرت وهو الصحيح والوجه الثالث ان يقول لها اخلق نفسك ولم يزد عليها
اختلفت وكفى في التخييل عراقي يوسف انه لا يكون خلعها وكذا لو قال لغيره اخلق امرأتي لغيره
الا بان لا يخلع غالبا يكون بعضه ويرى بان سماعه عن محمد اذا قال لها اخلق نفسك
فانته خلعت يقع طلاق باين غير بدل كانه قال لها ابي نفسي وبهذا اكثر المشايخ وان
كان الخطاب من قبل المرأة فقلت اخلقني او ياريتي فقال الزوج خلعت فهذا هو الجواب
الخطاب من قبل الزوج في لوجه سواء رجل قال لامرأته اخلقني او اخلق نفسك مني بالمهر
ونفقة العدة ثم لقها بالبرية حتى قالت اختلفت منك بالمهر ونفقة العدة وابراة المهر
ونفقة العدة وهو لا يعلم معنى الكلام اختلفت فيه قال بعضهم ان قال الزوج بعد ما قالت
اختلفت بالمهر ونفقة العدة وابراة المهر فخرج من نفقة العدة اجرت ذلك او قبلت صح الخلع
يقول الزوج ذلك لا يصح الخلع لكن بر الزوج عن المهر ونفقة ما مضى لان قول الزوج كراهة
اختلفت بالمهر ونفقة العدة وتكبر فلو ثبت بد من علم المرأة فاذا قالت خلعت نفسي منك بالمهر
كان ذلك ابتداء كلام من كراهة وبجهالة لا يمنع ذلك لان جهالة لا يمنع صحة الابراء كما لا يمنع
وفوق الطلاق والعناق والتدبير بالبرية وان كان لا يعلم معناه فان قيل الزوج بعد
صح وان لم يبرأ لا يقع شيء وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا يبرأ الزوج عن المهر ونفقة وان قيل
الزوج اذا لم يعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جهالة المرأة فلو يصح بد من
كالبيع ومخرو والبراة عن مهر ونفقة تحمل النفس في بطلان البرة فلو يكون بمنزلة الطلاق في
وذكر المصنف في كتاب النكاح ان الف رجل امرأته اختلفت نفسي منك بمهر ونفقة عندنا
ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم انه لم يعرف معنى اللفظ ولم يعلم ان هذا اللفظ الخلع فبما بين

فبعضهم من قول الزوج بعد ذلك بعت رجلا قال لا مراة بعت منك ذلك بتطبيق
وانقذ عدتك فقلت لك بعت ولم نقل استرعت قال ابن كبرالا سكاف يقع بتطبيقه باينة
كانها قالت بعت مهرى وانقذ عدتك بتطبيقه وقال النفيد بن الربيع لا يقع شيء وهو المختار
لان كلام المرأة ابتداء وليس عرياب وكذا قال لها بعت منك طهوقك بمهر الذي لا يقع فقلت
طلعت نفسي فانما بيني وبينها واحدة بمهر لان هذا يصلح قبل الكلام الزوج فيجعل قبلها
يتبع واحدة رجعية وهو نظير ما قالته المرأة اخذتني على الف درهم فقال الزوج انت طالق ^{اقتطعت}
فيه والصحيح انه يجعل قبلها الكلام المرأة كذلك ههنا **فصل في الخلع بالعارسية** ^{طلعت}
امراة رجعية ثم ان الخلع فقال المرأة خولتني من ان ين مرد يكايين وهن بنة عدت
طالق او نفيد في فقلت ان نفيد من قبل الزوج نوبك طالق واوي فقال وادم قال بعضهم
بتطبيقه رجعية وقال بعضهم يقع واحدة باينة وهو الصحيح لان قول الزوج خرج بها بالكلام
المرأة رجل خلع امراة ثم قال بالعارسية وبكره فقال الزوج وادم يقع بتطبيقه اخري لان
قولها وبكر طلب الطلاق وقول الزوج وادم يقع جرابا وقال بعضهم يقع الطلاق ^{قالت} كانها
او وقع الباقي والصحيح هو الاول **باب الظهار** رجل قال لامراة انت على كل شيء ابي
شيئا او نوي بك طلاق والتحريم والظهار يكون ظهارا او قال ابو يوسف ومحمد ان نوي التحريم
بالطهوق يكون طلاقا وان قال عنيبت بالكذب لا يقع بها في القضا ان يصدقه ويكذبها
فيما بينه وبين الله تعالى وهذا جملته مسيل احدها هذه والثانية ان يقول لها انت مثل
اخي ولم يقل على ولم ينو شيئا لا يلزم شيء في قولهم ولو قال انت على كافي او مثل اخي ونوي
البرق كرامة لا يلزم شيء وان نوي الظهار كان ظهارا وان لم ينو شيئا لا يلزم شيء في قول
وقال محمد هو ظهار ونوي ابو يوسف في رواية لا يلزم شيء كما قال ابو حنيفة وفي رواية يكون
ان تركها اربعة اشهر ولم يبرها بآيات بتطبيقه وان نوي الطلاق او الظهار فهو على ما نوي وان
شيئا لا يلزم شيء في قول ابو حنيفة وقال محمد وهو رواية عن علي بن يوسف يكون ظهارا وفي رواية

اخرى عن ابي يوسف يكون ايه وان نوي التحريم اخذت المرأة بآيات فيه والصحيح انه
ظهارا عند الكل والمسألة الثالثة او اقال انت على حرام كافي ونوي الطلاق او الظهار
او لا يلاوه فهو على ما نوي وان لم ينو شيئا يكون ظهارا في قول محمد وهو رواية عن
وفي رواية عن ابي يوسف عن ابي حنيفة يكون ايه وذكر الخصاف الصحيح من ذهب
ابي حنيفة قال محمد واما قال لا مراة انت على كل شيء والدم ونحوه اخذت المرأة بآيات
فيه والصحيح انه ان لم ينو شيئا يكون ايه وان نوي الطلاق يكون طلاقا وان نوي
لا يكون ظهارا وان شبهها بامراة الاب والابن يكون ظهارا كما هو شبهها بالام والاب
شبهها بمنزلة الاب والابن قال محمد لا يكون ظهارا وقال ابو يوسف يكون ظهارا وهو
الصحيح **فصل في الفقة بين الزوجين** رجل اشترى امراة او شيئا منها بطل النكاح
فان طلقها قبل ان يمضيه من ينقض في العدة لا يقع طلاقه لان الطلاق لا يقع الا في
نكاح او في عدة النكاح والمملوك على امرأته بملك البعير ولم يكن عليها العدة لا يقع الخلق
ولا الحق الشرع وان اعتقها بعد ما اشترها ثم طلقها قبل ان يمضيه من ينقض في العدة
يقع طلاقه عليها في قول محمد وابي يوسف الاول ثم رجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع
وهو قول زفر بن علي القسوي رجلا قال لا مراة الامه انت طالق السنة ثم اشترها فاجا
وقت السنة لا يقع الطلاق وكذا الواو التي اشترها فانقضت مرة الا يلاوه وكذا الواو
علق طلاقها بشرط ثم وجد الشرط بعد ما ملكها لا يقع الطلاق وان اعتقها بعد ما اشترها
ثم جاء وقت السنة او انقضت مرة الا يلاوه او لم يشرط يقع الطلاق في قول محمد وفي رواية
قول ابو يوسف لا يقع وعليه القسوي **باب العدة** واو كانت المطلقة صغيرة او ايسة
عدة نفقة ثلثة اشهر واختلفوا في حد الا يلاوه قال بعضهم ان كانت ابنة خمس وخمسة
ولا تحيض وهي ايسة ودية كانت او غير دية وعليه القسوي وعدة الوفاة على خمسة اشهر
اشهر وعشر او كفي عشر كسبي لا مام محمد بن الفضل انه قال تعدد اربعة اشهر وعشر لئلا يان

ذكر العشر المذكور وجميع البسالى يذكر بلفظ العذر وجميع الايام يذكر بلفظ الثاني فعلى
 من يد العذر ليلة واحدة وهذا القريب الى الاحتياط رجلا اقر انه طلق امرأته منذ خمس سنين
 ان كذبته في الاستناد او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار الى ان تنقذ
 والتكفي وان صدقته في الاستناد وذكر في الاحتياط ان عليها العدة من وقت الطلاق
 وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر ان تصديقا الا في ابطال النكحة
 المطلقة او اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا يصدق في اقرب من شهرين ^{اختلاف} ^{المرأة}
 من زوجها على نفقة عدتها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة تكلموا فيه فلابعضهم
 ان يخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار لانها ابطلت
 حقها عن اختيار فلم يكن ذلك عذرا **فصل في المصدة التي ترضى** رجل قال لامرأته اذا
 مرضت فانت طالق ثلثا فرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته ثلثة ^{المرأة}
 الصغار والارث والصحیح هو كقول **كتاب العتاق** ذكر المصنف في فضل المكاتب
 عبد وفع الى رجل مالا فقال اشترى مني عبدك هذا واعطني تكلموا فيه والصحیح انه
 البسيع والعتاق وعلى المشتري المخرقة بعد اخري وما اخذ المولى او كسبه للمولى ^{بنداد}
 رجل قال لعبد اهل بيته احرار وقال لعبد اهل بيته احرار ولم يفرقه وعرض اهل
 او قال كل عبد في كونه من اهل بيته في الدنيا قال ابو يوسف لا يفتق عبده ولا يفرقه
 وعلى هذا الخلاف والطلاق ويعمل ابو يوسف اخذ عصام بن يوسف وبعول محمد بن
 والفتوى على قول ابو يوسف رجل قال لعبد اقرضك الله عتق وان لم يفرقه ^{المجمل}
 رجل قال لعبد يا اذن ادره او قال يا اذن ادره من اقرضك الله اذن او قال يا اذن ادره
 من اذن او قال يا اذن ادره من اذن او قال يا اذن ادره من اذن او قال يا اذن ادره
 قال بعضهم ان اضاف العتق الى نفسه يفتق والا فله ان هذه كلمات لطف ظاهر لا يفرق
 العتق اذ لم يفرق **فصل في العتق** ذكر المصنف في باب العتق من كتاب الطلاق رجل ادعى

عبد ووقع بال
وقال استرني

والمختار ما اختاره الفقيه ابو الليث ان توى
 العتاق يفتق والا فلا صو

جارية الى فراشه فانت فقال ان لم يفرق العتق فانت حرة فانت في ساقها ولم يجامعها
 لا يفتق وكذا لو قال لا امرأته وكذا لو قال لعبد ان لم يفرق العتق فانت حرة فانت في ساقها ولم يجامعها
 حنت في قول ابو يوسف وقال محمد لا يفتق وعليه الفتوى انتهى **المصحيح** قال لعبد فانت حرة
 مولى بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يفتق من ثلث ماله وقال بعضهم يفتق من جميع المال وهو
 المصحيح لان على قول ابو يوسف يستند العتق الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيا في ذلك
 الوقت رجل اوهى ابوصايا وكتب في وصيته ان عبدا فاهون حر بعد موته ولم يسبق ذلك
 من احد ثم مات وجده وماله تدبيره يستحق العتق على علمهم ان اقر العتق باق كتاب
 الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من ثلث ماله ولا يرد السعاية فيما زاد على الثلث اذا كان
 لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين يحيط برقبته يفتق ويسعى في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمته
 قال بعضهم قيمة المدين برقبته لو كان قنا وقال بعضهم قيمة المدين ثلثا قيمته لو كان قنا وقال
 بعضهم ينظر كم يستقدم مدة عمره من حيث الحزن والظن فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث
 قيمة المدين نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعتمد بن جرير انه لو كان لثقت
 منعتين منعت البسيع وما اشاكلها من التملك بالدين والامار وغير ذلك والثاني منعت
 الا جارة والا يستدام وبالدين يفتق الا في ثلثي الثانية فكانت قيمة نصف قيمته لو كان
 قنا ولو كان العتق برقبته يفتق قنا **فصل في العتق بدعوى النسب** ولو قال على وجه ^{النداء}
 يا بني لا يفتق وهو من حسن عن ابو يوسف انه يفتق والمصحيح هو الاول ولو قال لعبد هذا ^{الرجل}
 او قال لجان يبره هذا ابي ومثله ماله مثله عتق فان لم يكن له ابناء معروفان وصداقاه ثبت
 نسبهما والا فله قال بعض مشايخنا في دعوى النسب ايضا لا يثبت النسب الا بتدوين ^{الفتوى}
 والمصحيح انه لا يثبت بصدقة ولو قال لعبد اى كونه من اهل بيته المصحيح انه لا يفتق
 ولو قال هذا اعمى ذكر في بعض الروايات انه يفتق والمصحيح انه لا يفتق **كتاب الايمان**
 رجل قال والله والوعظ والوعظ انما هو كذا ففعل في الروايات لظاهره ثم شك كذا

ويجوز ان يمين بقدر الاسم ان لم يجعل الاسم نصا للقول ومضى عن حصة
عليه كفارة واحدة وبأخذ مشايخ سرقه لان الواو بين الاسم الاول وبين الثاني والثالث
والقسم لا والاعطف فلم يفسل الثاني بالاول والثالث بالثاني فاذا ذكر كذا عقيب
الثالث انصرف الخبر على الثالث وكان يميناً واحدة واكثر المشايخ على ظاهر الرواية ولو قال
حقاً لا افعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون يميناً والصحيح انه ان اراد باسم الله تعالى
يميناً ولو قال هو يهودي او نصراني او مجوسي او برى عن الاسلام او برى من الله تعالى
فعل كذا عندنا لا يكون يميناً واذا افعل ذلك الفعل هل يصير كافراً فهو على وجهين ان حلف
الا فافعل وعلق الكفر بما هو ماض وقال هو يهودي ان فعل كذا او قد كان فعل وهو عالم
باليمين انه كاذب اختلفوا فيه قال بعضهم يصير كافراً لان التعليق بالماضي تخيير فيصير
قال هو يهودي او نصراني وقال بعضهم لا يكره ولا ينافي ولا ينافي ولا ينافي
على امر في المستقبل ثم فعل ذلك قال بعضهم لا يكره ولا ينافي وهو صحيح ما قاله بعض
انه ينظر ان كان في اعتقاد الحالف انه لو حلف بذلك على امر في الماضي يصير كافراً في الحال
كافراً وان حلف على امر في المستقبل وفي اعتقاده انه لو فعل ذلك يصير كافراً فاذا افعل ذلك
يصير كافراً وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكره من اكد اليمين على امر في المستقبل او في
ولو قال ان كنت فعلت كذا فهو برى عن القرآن وهو يعلم انه كاذب فذكر في كفارة اليمين
بخلاف عليه الردة ولا اعتقاد في جنس هذه المسائل على ما ذكرنا انه ينبغي الحكم على اعتقاده
ولو قال ان فعلت كذا انا برى من هذه كمثلتي يعني شهر رمضان قال ان ارادة اليمين
عن نفسه لا يكون يميناً وان ارادة اليمين عن غيره لا يكون يميناً وان لم يكن له نية
لا يكون يميناً بالثبوت والاحتياط في ان يكون يميناً ولو قال هرجه خذوا كذا في دعوى
ان فعل كذا اقبل لا يكون يميناً وقبل لا يكون يميناً وهو كصحيح **فصل في عطف كسرة رجل**
لجاءه ان امره في كانت عند الباردة فقال لجاءه ان كانت امره عندي كجارية فامرني

طابق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا فيها ثم ظهر انه كان عند الحالف امرأة اخرى قال
نصير من عجب يطلق امرأة الحالف وقال محمد بن مسلم لا يطلق وانما اختلفوا لاختلاف اليمين
ومحمد في الحاق كسرة باليمين المعقودة بعد السكوت قال ابو بصير خالص وبأخذ نصير من عجب
وهذا القول اقرب الى قول ابو حنيفة لان عند ابو حنيفة يصح الحاق الشرط الفاسد في
النكاح وقال محمد لا يصح الحاق كسرة باليمين بعد السكوت وبأخذ محمد بن مسلم وعليه الفتوى
لان السكوت يمنع تقبل الجراء بالشرط فيمنع الحاق كسرة هذا اذا كان كسرة على الحالف وان
كان كسرة للحالف بان كان فيه تخفيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت في قولهم
فصل في الكفارة رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلوة نصف صاع من الحنظل وفي
الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لان عدم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة ولو
عن ست صلوات احد عشر مثلاً الى مسكين ومثلاً الى مسكين اخر او ادي اثني عشر مثلاً الى اربعة
مسكين اختلفوا فيه قال بعضهم يجزئ في صدقة الفطر اذا ادي الى مسكين مثلاً الى مسكين
وبعضهم فرق بين الصلوة وصدقة الفطر والى الصلوة اذا اعطى الى مسكين اقل من نصف صاع
لا يجوز ما لم يوزن الى كل مسكين نصف صاع كافي كفارة اليمين في كفارة الصلوة اذا ادي
الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمين يعيد
الا ان في كفارة الصلوة يصير الله حتى لو ادي الى مسكين واحد اقل من نصف صاع لا يجوز
بخلاف صدقة الفطر وبعضهم جيزوا الفرق في الصلوة ايضا كافي صدقة الفطر في دفع
هو كذا **فصل في اليمين المرفقة** وفي النوازل رجل قال اخبر الله لا اكل ما دمت في
هذه كذا قال اليمين على ما دام ساكناً فيها فهو يبطل اليمين الا باستعمال يبطل التكليف لان معنى
قوله ما دمت في هذه كذا ما سكنت في هذه كذا وما بقي في كذا من قصب او غيره يكون
ساكناً في قول ابو حنيفة وعلى قول ابو حنيفة وعلى قول اصحابنا لا يكون ساكناً بذلك في
على قولهم هذا اذا كان فان لم ينسب اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان كان فله في

صيف سنة

او كان ابنا كبيرا يسكن مع ابيه او كانت امه تسكن في بيت زوجها فوجبت بنفسها
 وجبت نفسها في تلك الدار لا يبقى ساكنها وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت
 بالعربية في غير ذلك لا يبقى ساكنها ايضا لا منع على كل حال
 حلف لا يكلم فلان في الصيف والشتا او الى ارضها او الى ارضه او الى ارضه او الى ارضه او الى ارضه
 بل له حساب يعرفه الصيف والشتا بالحساب يعرفه كغيره في ذلك وان لم يكن له
 اخفق الناس يعرف هذه الاوقات قال محمد بن القاسم ما يشهد فيه حجة على الدوام وكذا ما
 يشهد فيه البره على الدوام والربيع ما ينكسر فيه البره والخريف ما ينكسر فيه البره على الدوام
 وقال بعضهم الصيف ما يكون على الاشجار ثمار واوراق وكذا ما لا يكون على الاشجار
 ثمار واوراق والخريف ما لا يبقى فيه الثمار والاوراق والربيع ما يخرج الاوراق
 ولا يخرج الثمار وهذا الذي لا يوافق الى المضطرب والاحاطة وكلما اختلف باختلاف البلدان
 الا انه تقدم في البعض وتأخر في البعض ولو حلف ليقتضيه وبين فلو ان اصله في
 ولم ينشأ له وقت الظاهر الاخره لان الكثرة صلوه كظهور فصله كانه قال اذا صلى
 ولو قال ذلك كان له وقت الظاهر الاخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الحالف عاملا لا
 اخفق العلماء في بيته يفرق الى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون يوم الخميس
 ليلة القدر عند كعامة هي ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان وان كان فيها اخفق
 الى حنفية ان كانت يمينه في النصف من رمضان لا يفعل شرط الحنفية مالم يمتد الى رمضان
 السنة الثانية لان عند ليلة القدر تقدم وتأخر فمضى ان يكون ليلة القدر في السنة
 الاولى في النصف الاول من رمضان وفي السنة الثانية يكون في النصف الاخير من رمضان
 فلو شق الى يمينه يمينه حتى يمتد الى رمضان من السنة الثانية وهو المختار للفقهاء
 قال لرب الدين ان لم اقص ما لا عند اقصي عدي عدي فغاب رب الدين قالوا يديع الدين الى
 العاصي فاذا دفع لا يحنث ويبرأ من الدين لان العاصي مضطرب المصلحة فيقبله الناس

ليلة القدر

نظرا

٢٠

نظر الحالف وذكر ان الحالف ان العاصي نصب وكبره عن الغايه في المال والركيل وقال
 اذا غاب الطالب لا يحنث الحالف وان لم يدفع الى العاصي ولا الى الركيل وفي بعض الروايات
 الحالف والدفع الى العاصي ليس بشئ والمختار هو الاول فان كان في موضع لم يكن حالفه
 حث الحالف رجل حلف ان لا يأخذ ماله من غيره اليوم وقد كان وكل وكبره بقبضه بقبض
 بعد العيز في كفي كسفي انه لا يحنث في يمينه قال محمد بن وهب بن يونس ان يكون حلفا كالحلف بالركيل
 ثم حلف ان لا يتزوج فزوج الركيل حث الحالف **فصل في التزويج** رجل حلف ان لا
 يتزوج فزوج فزوج لا يحنث ولم يحنث ولكن وكل وكبره بالركيل ففعل الركيل
 الحالف لان العاصي عقد يفتق حث في نفي العقد وكان العاصي سفي الحث
 لا يستغنى عن اضافة العقد الى موكله وكان فعله كفعل الحالف اذا كان الحالف من اهل
 المباشرة والمجنز ليس من اهل المباشرة فهو يكون ففعله كان ما كفعل الحالف بخلاف الركيل
 وكذا الركيل التزويج قبل العيز فزوج الركيل بعد العيز حث الحالف لان الوكالة غير لائمه
 فكان للزواج حكم الابداء واوله في الحالف ففعله فان كان عند الحالف قبل
 العيز فاجاز الحالف بعد العيز بالعدل او بالفعل لا يحنث الحالف لان عند الاجازة يستند
 النفاذ الى حال العقد فقبض الحالف متزوجا قبل العيز فزوج حث فان كان عند الحالف
 بعد العيز لا يحنث مالم يحنث فان اجاز بالعدل حث هو المختار وعند البعض لا يحنث وهو
 رواية عن محمد بن عمار لا يحنث كما في الركيل ايضا وان اجاز بالفعل كسوف مهرها اشبه
 ورواية ابن سماعه عن محمد بن عمار لا يحنث وعليه اكثر المتأخرين منهم الشيخ الامام شمس الدين الشافعي
 والشيخ الامام الزاهد اسمعيل البخاري وقال بعضهم يحنث والعاصي على قول الاكثر في
 او لطف لا يطلق وامره وقال نبي ان لا يطلق لنفسه لا بد من في الحث العاصي وهو
 المصنف في باب التعليل من كتاب الطلاق رجل حلف ان لا يطلق امرأته ففعله ففعله
 الحيزان اجاز خلق العاصي بالثب احث في يمينه وان اجاز بالفعل بان لم يقل شيئا

حلف ان لا يطلق

الا انه اخذ بدل الخلع لا بجنه في يمينه وعليه لا اعتاد انتهى **فصل في الاكل والشرب**
 رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن فشره لا بجنه وانما بجنه اذا اراد فيه واكل ولو حلف ان
 لا يشرب فاشرب في اللبن حاشا فاعلى هذا اكل السويق وغيره ذلك مما ياكل ويشرب قالوا
 اذا كانت اليمين بالعربية فانه كانت بالعربية فاكل او شرب كان حاشا وعليه الفسق ^{رجل}
 حلف ان لا يأكل لحم شاه فاكل لحم غيره كان حاشا في جواب الجامع لان كشاة اسم جنس
 وفي الفناوي لا يكون حاشا سدا كان حاشا مصريا او قريشا وعليه الفسق لان جميع الناس
 يفرق بينه ما هو حلف ان لا يأكل لحمه فاكل طعاما ان لم يكن ما حاشا لا يكون حاشا وان
 كان ما حاشا كان حاشا حلف ان لا يأكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلعن ان وجد طعامه كان
 حاشا وقال الفقيه ابو الليث لا بجنه ما لم يأكل غير اللحم مع الخبز او مع شئ اخر لان يمينه
 ما حلف بخوف الفلفل وعليه الفسق فان كان في يمينه ما يدل على انه اراد به الطعام ^{المأكل}
 فمن على ذلك رجل حلف ان لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم اكل ما ^{بقي}
 ذكره نصير غرسه بزياد انه لا بجنه قال في هذا انما يصح اذا حلف ان لا يأكل هذا ^{الطعام}
 فاما اذا حلف ان لا يأكل من هذا الطعام ينبغي ان بجنه رجل حلف ان لا يأكل من لسانه
 وبينها جيب من خل قال عصام ان كان لا يرى كبريا سحر ثم يأكل نصيب نفسه وان كان ^{صغيرا}
 يسبح نصيبه غرسه ثم يقاسمه ويشترى نصيبه لا ينثم يأكله قال في شئ في لا بجنه
 الى هذا التكليف وله ان يأكل قدر نصيب نفسه ويكون بمنزلة القسمة واحد الشريك في
 المعزوز والمكبل تنفذ بالقسمة اذا كان اجنبيا والاب او رجل حلف ان لا يأكل هذا
 الشئ فاكل بعضه قال ابو بكر الاسكاف ان كان شيا يمكن ان يأكله في عمره لا بجنه ^{كل}
 بعضه وقال بعضهم اذا اكل بعض ما لا يمكن اكله في مجلسه بجنه في يمينه وهو كصحيح
 رجل حلف ان لا يشرب من داء فاكل من شيا قال محمد بن محمد بجنه في يمينه لان
 المقصود من هذه كمينه لا مشاع من جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا بجنه

في يمينه

في يمينه الا ان يوجب جميع المأكولات والمشروبات قال في هذا اذا كان بالعربية فان قال
 بالعربية ان شاء فلو ان جميع غنوم بنيان المأكولات والمشروبات رجل حلف ان لا يأكل
 من هذه الحنطة لم يجر ان يأكلها حاشا فلو ان يوجب وان لم يوجب شيا فاكل من غيرها لا بجنه ^{في قول}
 ابو حنيفة وفي قول صاحب بجنه وان اكل عين الحنطة هل بجنه عندنا والصحيح انه بجنه ^{استدل}
 اليه في الجامع الصغير وان اكل من سويقها لا بجنه عند ابو حنيفة واجه يوسف وهو ظاهر ^{قول}
 محمد وان حلف ان لا يأكل من هذا الدقيق فاكل من غيره حش عندهم وان اكل عين الدقيق ^{اي حنطه}
 والصحيح انه لا بجنه ولو حلف ان لا يأكل من مال ابيه فاكل من غيره حاشا ولا بجنه ^{المال}
 من يصح رجل قال والله لا اذوق طعاما او شرابا فذا اذوقه لا بجنه وقال ابو العباس القصار ^{بجنه}
 في يمينه لان المراد من مثل هذا الكلام في العرفه في كل واحد منهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن ^{النقل}
 بنو في ذلك وان لم يبين شيا لا بجنه باجدها وعليه الفسق رجل حلف ان لا يأكل لحم البقر فاكل لحم
 الجاموس وحلف ان لا يأكل لحم الجاموس فاكل لحم البقر قال بعضهم بجنه حاشا وقال بعضهم ان حلف ان
 لا يأكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس حش وان حلف ان لا يأكل لحم الجاموس فاكل لحم البقر لا بجنه ^{هذا}
 اصح من الاول قال في يمينه ان لا بجنه في العنقير جميعا لان الناس يفرقون بينهما ^{حلف}
 ان لا يأكل لحم الشاة فاكل لحم الضأن لا يأكل من كرم فلو شربا هذه كسنة قالوا بيمينه ^{عليه}
 ان شئ من شرا قال في يمينه ان يكون على يمينه كسنة التي هو فيها حلف ان لا يكلم فلا فانه كسنة
 او قال الله على ان يصوم هذه السنة الا ان يوفي شئ من شرا رجل حلف ان لا يكلم هذا الرجل فاكل ^{قال}
 بعضه وذكر في حجة عن ابو حنيفة ان عليه كفارة اليمين قال مشايخنا الصحيح انه لا يكون حاشا لان ^{قول}
 هذا الرعيف على حرام بمثل قوله والله لا اكل هذا الرعيف ولو قال هكذا لا بجنه باكل البعض ^{ولو}
 حلف ان لا يأكل هذه كسنة فاكل ما بعد ما سخطت اختلفت فيه والصحيح انه لا يكون حاشا ^{كذا}
 لو حلف ان لا يأكل الغنم فاكل بعد ما صار زبيبا او حلف ان لا يأكل هذا الرطب والبسر فاكل بعد ^{ما}
 تم الا بجنه في يمينه وكذا لو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فاكل بعد ما شئت لانه لا يستحق جزاء ^{حلف}

او الى المسجد وام سلمة ان كانا في غير اهل البيت فليس فيهما شيء من عتقنا ما لم يتخذ سكنى
آخر وان سلمة ان كانا في غير اهل البيت فليس فيهما شيء من عتقنا ما لم يتخذ سكنى
على ما كانا ولم يتخذ مسكننا آخر لا يكون عتقا وان لم افرج من هذه الدار اليوم فامارة
طالق فتيقذ ومنع من الزوجه ايا ما قال كشيء لا يامام ابو بكر محمد بن الفضل حيث طالق وهو
الصحيح وهذا بخلاف ما لو طلق ان لا يسكن هذه الدار فتيقذ ومنع من الزوجه فانه لا يثبت
والفرق ما ذكرنا قبل هذا ان في قوله ان لم افرج من هذه الدار فتيقذ ومنع من الزوجه واما
في مسألة التكني ثم طلق التكني وان فعله فاعاد او اكل من مكرها في الفل لا يفيضان
اليد فلو يثبت في يمينه رجل طلق ان لا يسكن هذه الدار فتيقذ ومنع من الزوجه واما
لا يثبت وان كانت اليمين على سكنى القرية فاختلف فيه قال بعضهم الزوجه بمنزلة الدار وقال بعضهم
بمنزلة المصروع هو الصحيح ولو طلق ان لا يسكن فلو نادر فلو نادر طلق عتقا فافاقا
المالط معه حيث علم المالط بذلك او لم يعلم وان خرج الى المالط باهله ومناعه واخذ في العقلة
منه الفاضل لم يثبت وان سافر الى المالط فسكن فليس يثبت مع اهل المالط قال ابن حنيفة يكون
وقال ابو بوبن ولا يثبت وعليه الفتوى **فصل في الكلام في القراءة والشم** وهو ضرب من الضمان
هذين الرجلين او قال بالغاى سبعة باين وروى عن كريمة لا يثبت بكلام احدهما قال ابو
بنيته قال في روى ان يمينه ان يبيع لان المتفق يذكر ويرى الواحد فان نوى في نفسه فليط على
يبيع ولو قال كلام فلو نادر فلو نادر على حرام وكلم احدهما روى عن ابن حنيفة انه يثبت هذه
الرواية يوافق قول من يقول اذا قال والله لا اكلم فلانا وفلانا وكلم احدهما يثبت لان قول
كلام فلو نادر فلو نادر على حرام بمنزلة قوله والله لا اكلم فلانا وفلانا وفلانا والحنبلان الفتوى ان لا
ثم الا ان ينفرد به لا يثبت ان لا يكلم فلانا فخرج في ذلك الباب فقال المالط كيست او قال كيست
او قال كيست ان قال بعضهم يثبت في كونه كها وقال بعضهم لا يثبت الا ان يقول كى يوهى الحنبلان
لا نه طلق بخلاف ما تقدم ولو لم يلق المالط ما فهمه المحلف عليه وسلم في آخر الفتوى لا يثبت

الاولى ولا بالثانية هو المختار لان هذا لا يبعد كل ما في العرف هذا اذا كان المالط اما
فان كان متقافا لم لا يثبت في قوله لا يمينه وان لم يمينه كان عندهما بسوء الامام لا
المؤمن عن السلوة رجل قال واحد لا اكلمك في اليوم الذي يذم فلو نذر فكم في اول
ثم قدم فلو نذر في آخره حنت وان لم يكلم حتى قدم فلو نذر ثم كلف في ذلك اليوم فاختلف فيه
والصحيح انه لا يثبت رجل طلق ان لا يكلم صديقه فدخل على امراته وتشاجر معها فقالت له
الصديقه ما لك تفعل كذا فقال الزوجه خرجت من ارضي ثم قال لم ارد به جرب الصديقه واما
عنيت امرتي قال هو صدق لانه ليس في كلامه ما يجعل جربا قال روى يمينه ان لا يصدق
فان كان هذا الكلام على وجه الجواب عرفا ولو طلق ان لا يقرأ كتاب فلو نذر فكم في كتاب
وفهم ما فيه حنت في قول محمد لم يحصل المقصود من القراءة وهو علم ما في الكتاب ولا يثبت في
ابن بوبن في ائمه القراءة وعليه الفتوى رجل طلق ان لا يصدق فلو نذر فقال له يا ابن الزانية
حنت في يمينه وهو المختار للفتوى لان في زماننا وداينا بعد هذا قد قاله رجل شاجر
مع اخيه فقال لها بالغاى سبعة اكر من ثمان يكون من اكر من ثمان فلو نذر فكم في ذلك ولا يصح انه
يراد بهذا الزجر والغلبة فالو يثبت حتى يبرأ او يمينه المالط رجل طلق ان لا يقرأ امراته
فقرنها او غيرها او خنقها او مد شعرها فافاقا يثبت في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن
في المالط عتبه وان كان في المالط عتبه لا يثبت وهو الصحيح وكذا الراسب راسبها
في المالط عتبه فافاقا لا يثبت وقبل هذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالغاى سبعة
لا يثبت في جميع ذلك وكما في عتقنا اذا كان على وجه الغضب وان تنف شعرها
تكنون اخيه وكما في عتقنا اذا كان في الغضب **كتاب البيع باب التمسك** ما يجوز فيه
والاجل شرط الجواز التمسك عندنا وادناه شرط المختار وان اسلم في خطه قال في
وضوها بالغاى سبعة كذا يملك او قال كذا يملك او قال كذا يملك سره جان هذا كذا يملك لان
هذه كذا لفظا فرب بعضنا من بعض معنى الكل الجيد ولو اسلم في خطه فزاروحي

عن أبي حنيفة أنه لا يجوز وروى الطحاوي عن أصحابنا أنه يجوز وعليه الفتوى ^{المتأخر}
ويجوز السلم في الخبز ونحوه بخلاف ويجوز السلم في اللبن والجرادة إذا ذكر عدد وأعلوها
ومطبوها معلوما وكذا السلم في الثياب بعد بيان كطول والعرض والذراعات ^{كرويا}
أو حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في المكابس واختلفا في الحرير وكهجهي أنه يشترط
ويجوز سلم الخبز في النخلة والدقيق في قملهم وأما أقرض الخبز ونحوه في قول
أبي يوسف وعليه الفتوى وأما أقرض القمح عند أبي يوسف ولا يجوز كما يجوز في السلم
عندهما وعن أبي حنيفة فيه رواية أن ذكر في المشتق أنه يجوز فمن القمح ولم يذكر فيه غلافا
وأذا ألقا الإنسان بغير قيمة هو كعصبي ولا يجوز سلمه في كذا أهم المصلحة عندنا وإذا
لم يصح سلمه في كذا عيسى بطل العقد وقال أبو بكر لا عيش يتقلب بها النخلة بالذراع الموصلة حتى
لا يشترط قبض النخلة في مجلس ويبطل العقد به لا دلالة النخلة واحتجوا بما قاله ^{الشرعي}
الصحيح ما قاله عيسى لأن العقد النضال في محل لا يصح في محل آخر في السلم هو ^{المسلم}
وفي بيع الغنم المبيع هو كعصبي فالقصد في رتبة السلم عزايه إلى السلم المبيع وفيها ^{طباعه}
وقال كل ما إلى عليك في العزايير ففعل هذا السلم غاب اختلاف الشاي فيه وكهجهي أنه
يصير قابضاً رتبة السلم والسلم الميزان الاختلاف في قدر رأس المال أو جنسه أو صفته أو
اختلغا في جنس السلم فيه أو قدره أو صفته أو رعات ثوبا السلم يتجانسان وإن اختلفا في ^{مكان}
الأيقاع قال أبو حنيفة القول قول المسلم إليه ولا يتجانسان قال صاحباه القول قول المسلم إليه
ولا يتجانسان وقال صاحباه يتجانسان وقيل الخافق على العكس وكذا أصح **فصل في السلم**
الباطل والمشتري بالهيئة والدم لا يملك وأذا قبض فإن هلك عند المشتري فمؤاخذة ^{بعض}
وذكر شمس الأئمة المشتري أنه يضمن كعصبي **باب البيع الفاسد** رجل باع الحبة
اختلف الشاي فيه أصح أنه يجوز سلم أو لا ثم باع أو باع ثم سلم وهو اختيار ^{النفية}
أبي جعفر والأحرار أن السلم أو لا ثم يبيع فإن باع وسلم في يوم واحد أو قبل ثلثة أيام جاز

وان سلم بعد الأيام الثلثة لا يجوز رجل باع ثيابا بغير جاز أو آخر الشهر إلى الحصاد أو
الدباس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة ومنه أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لأن
التأخير بعد البيع بربع فيقبل التأجيل إلى الوقت المجهول كالقول كمال إلى الحصاد
أو الدباس وقال القاضي الإمام أبو علي الشافعي هذا يشكل بأداء الفرقين جاز ^{شط}
في الفرقين أن يكون موصولا لا يصح التأجيل ولو لم يكن ثم أجل لا يصح أيضا وكان ^{المصحح}
من الجواب ما لا ينبغي الإمام أنه يفسد البيع أجله إلى هذه الأوقات في البيع أو يرد
وأما بيع من الثاة المسلوقة لا بد في الأجل اختلغا الشاي فيه قال أبو حنيفة ^{الصفاء}
لا يجوز لأنها تختلف في القطع وقال محمد بن سلام يجوز وكهجهي هو كذا رجل اشترى ^{شعرا}
بشرط أن يتغيرا اختلغا الشاي في جواز هذا البيع وكهجهي هو كذا ^{فذكر} كعصبي في
ما يدخل في البيع من غيره كروان اشترى شعرا بشرط القطع قال بعضهم إن يرد موقوف ^{القطع}
وكان معلوما عند الناس جاز البيع والآفة وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وكهجهي
ولأنه يقطعها من وجه لا من فاعده في الأرض لا يكون له إلا بالشرط انتهى ولو اشترى
لواحدة في صدق قال أبو يوسف يجوز البيع ولا خيار إذا راي وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى
واختلفت الروايات في بيع الموهن واستاجر وكهجهي أنه موقوف وليس له البيع فسخه ولا يجوز
بيع لم لا يؤكل ولا يبيع طوله إن كانت مينة وإن كانت مذبوقة فباع طوله وجاهد جاز ^{كانه}
يطهر الذكوة حتى لو وقع في الماء الطليل لا يفسد ويجوز الصلوة معه وهو مختار وذكر
في فضل حق التمر رجل اشترى بذاق فليس ولم يذكر كعد في كفاية كيجوز وفي كذا ^{يجوز}
البيع وعليه كعصبي في **كسر** **الفاسد** ولو باع جارية على أنها مينة من قبل جاز ولو باع
على أنها حامل فكلمة أفيق قال القاضي أبو جعفر إن كان كسر من قبل الجارية جاز لأنه برأيه ^{فان}
كان كسر من قبل المشتري كيجوز لأن كسر من قبل المشتري كان مقصودا كذا ^{فان}
موصوفه فيفسد كبيع كالمشرط الجبل في البهايم وهكذا روي هشام عن محمد أنه قال البيوع ^{جائز}

كما قال هو الصحيح وقد ذكر المصنف في فصل صفات العاقل من كتاب البيع اشترى من رجل ثوبا
ان كان لا يعلم بذلك كان له الخيار ان شاء فسخ وان شاء بقر الوقت فالا الرهن والغش
الا جارة وان علم المشتري عند كسره بالرهن والاجارة روي عن ابو سفيان لا يكون له حق
الفسخ والشايع اخذوا بهذه الرواية انتهى **في خيار الرد** وبطل ما يبطل به خيار
كالتميز والكسب وكذا جارة وكذا فسخ باع بعد تحقيق قبل كونه ثم روي عليه **بعض**
قاضي واما من فسخ من كل وجه وفك كرهنا واستقصت الاجارة لا يعود خيار كونه **وهو**
الصحيح وان كان كسبه عقارا ذكر في عامة الروايات اذا راي خارجا كذا روي
لا يبقى خياره فالواحد اذا لم يكن في كراهة بنا فان كان فيها بنا لا بد من روية كذا
او ما هو المقصود منها وعليه كسبه في كراهة كذا روي في كراهة كونه في جوف آدم وان كانت
او كسبه في كراهة او الرهن في سلبه او كسبه في كراهة فسخ فيه كسبه في كراهة
بلجي ما كان في رعايته فهو بمنزلة شئين مختلفين وقال الشايع كراهة كسبه واحد هكذا
ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح ان روية واحدة يكون كراهة ما جميعا وان اشترى
مقبضا في كراهة كسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه وكسبه
اذ اقلع البايع بعضها او قلع المشتري باذن البايع فراه وهو غير المصلحة فيه روايات
في روية بطل خياره فيما راي له الخيار فيما لم يرد عنه في روية ما لم يرد كسبه لا يبطل
خياره وعامة الشايع قالوا لم يذكر من كسبه في ظاهر كراهة وماذا كراهة في كراهة
ابو سفيان قال ان كان كسبه في كراهة فما كان او يوزن بعد كسبه كالنعم وكسبه وكسبه
فقلع المشتري شيئا باذن البايع او قلع البايع ان كان كسبه ما يرد تحت كسبه او
العندنا وان ادى كسبه وهو بئس كسبه في كسبه وكسبه في كسبه وكسبه في كسبه وكسبه في كسبه
الباقي كذا وان كان كسبه شيئا ميسرا لا يرد تحت كسبه لا يبطل خياره وهذا اذا
البايع او قلع المشتري باذن البايع فان قلع المشتري منه شيئا بغيره كسبه ان كان كسبه

وهو قوله ما لم يرد كسبه لا يبطل خياره

من الرهن البيع في الكل وهو اوله برهان ان العلوق بالقلع يتعيب فانه قبل القلع كان
ساعة فساعة وبعد القلع لا يعود وان كان كسبه في كراهة لا يبطل خياره والغش في
هذه المسألة على قول ابو يوسف رجل اشترى ثوبا من رجل اشتراه بعد زمان فقال وجده يتغيرا
قال بعضهم لا يصدق وقال شمس لا يصدق كسبه وان كان كسبه بزمان لا يتغير في ذلك كراهة
غالب لا يصدق ويكره القول بالبائع وان كان اشتراه بعد زمان يتغير مثله كسبه
في ذلك الزمان غالبا كان القول قول المشتري كالمراي جازية ثم اشترى بعد عشر
او عشر سنة وفي رواية كان القول قوله وعليه الغش في كراهة كسبه في باب كسبه
رجل له حنطة لم يكمل آخرها ومعه فلفل انما اربعة الاف من فليها من اربعة الف
واحد منهم الغش من ثمن معلوم ثم وجده ناقصا قال بعضهم لهم بالخيار ان شاءوا اخذوا
الموجود بمقتضى من كسبه ان شاءوا تركوا وكسبه ما قال بعضهم ان الجواب فيه على
التفصيل ان باع منه حنطة فذلك له وان باع منهم على كراهة فالفقان على الاخر وان
الا طبر وهو الخيار وان شاء اخذ ما وجد وان شاء ترك انتهى **فصل في العيب والرد**
واما اشترى عبدا قد كان آبقا وسرق او بال في العرائش عند البايع في كراهة ولم يسل عند
قال ابو بكر سعيد البلخي ان برة وقال ابو بكر الاسكاف لا برة ما لم يرد عند المشتري
الصحيح ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البايع او عند غيره ولم يعلم به لم يرد
كان له ان يرد ما في احدى الروايتين وعليه الغش في رجل اشترى غلاما وبكرته ودم فقال
البايع انه ودم حديثا صابره فادعه فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه كان قد يابسه
قال منه وهذا اذا لم يبيح كسبه وما اذا يبيح كسبه ثم ظهر انه كان بسبب آخر غير الذي
بين كان له ان يرد كالمراي عند اهل محرم فقال البايع هو عتيق فاداه عن غرض
كان له ان يرد لان العيب يخلف باختلاف كسبه رجل اشترى شجرة فوجد بعض الاشجار
معيبا قال ابو بكر برة لكل واحد الكل وليس له ان يرد كسبه فانه كان لا يشترى

فيل العيق او بعده لانه اذا روي بالعيق كذا اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوي بطلان
الشيء لا يلزم الامر وهو بمنزلة ما لو روي بغيره كقولنا بعد كذا بغيره كقولنا البسيع او اباي ثم ختم
في بيع عيب قبل البسيع بغيره فلو لم يكن كقولنا ولا يلزم كقولنا ولا يكون كقولنا لا يكون
للكيل ان يخامم كقولنا فان خامم را قام كسيرة على ان هذا العيب كان عند كقولنا لا يقبل
لان الرد بالعيب بغيره بمنزلة الاقالة فيجعل في حق كقولنا كان الكيل اشتراؤه كقولنا
اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قد لا يحدث ذكر في بعض روايات البسيع ان يلزم
الامر في كوفي عامة روايات البسيع وكوفي الرواية والمأثور ان يلزم الكيل دون
الموكل وهو كصحيح وبأخذ النسخة ابو بكر البجلي لان كوفي بغيره فضا في حق كقولنا بمنزلة
سواء كان العيب قد اولى لم يكن وان كان كوفي بغيره فضا فان كان بالعيب لم يكن كقولنا
قد با كان العيب وحده وان كان العقب بكون الكيل فكذا عند علمائنا وان روي على
بأقراره بغيره فضا فان كان عيبا لا يحدث مثله كان فلا روي على كقولنا كوفي
بالعينة او بالكل وان كان عيبا يحدث مثله لم يكن كقولنا ان يخامم كقولنا فان قام
الكيل بينه ان هذا العيب كان عند كقولنا روي على كقولنا مسائل الاقالة وجميع البسيع
وجعل اشترى ورجعه بغيره بدراهم معلومة وبقين كسيرة وسلم بعض كسيرة جاء كقولنا بغيره فيه
بقية التمر فقال المشتري انه قام على غير غل في البسيع عليه ما يقين من كسيرة واخذ المشتري
قالوا لم يكن ذلك الاقالة لان كالة بمنزلة البسيع وكسيرة بالقول لا يكون الا بايجاب وقول
وان كان بطريق كفا على ذلك لا يكون الا بالعقب وكسيرة في الجائز وهذا قول بعض
اما على قول كسيرة بغيره احد البدلين كفي لا نقفا والبسيع وهو كصحيح **فصل في الاحتياط**
والغزو رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل البينة وقبضه كعبه ثم ان استحق
البسيع اختلفت الروايات فيه في ظاهر الرواية لا ينسحق البسيع ما لم يرجع المشتري على كياي
بالتمر وعليه التمر وان استحق الكيل بعد كسيرة او البسيع غايب وكسيرة اخذ كسيرة

الباء فقال المشتري ان البسيع قد غرق وهو غايب قال ابو حنيفة لا يفتق الى قول المشتري
بل يبرأ بهدم كسيرة ويدفع الدار الى كسيرة فان خسر كياي بعد كسيرة لا يرجع المشتري
على كياي بغيره كسيرة انما يرجع عليه اذا كان كسيرة قد با في التمر كسيرة الى كياي
ياخذ النقص واما اذا هدمه فلو روي له على كياي فان خسر كياي وقد هدم كسيرة
البسيع روي كسيرة كان المشتري ان ياخذ البسيع بغيره ما بقي كسيرة فانما روي له البسيع
البسيع طابق ويكفي النقص لوان شأ المشتري بغيره كسيرة وكسيرة كسيرة ولا يلزم البسيع
وهذا كقولنا في حنيفة وابو يوسف في ظاهر الرواية وروي عن ابو حنيفة وهو قول
الحسن ان كفاي يبعث من يقوم كسيرة ثم يقول المشتري انقصه واحفظ كسيرة فان
بالسيع فسلم النقص اليه ويقضي له عليه بغيره البسيع وذكر كوفي ان المشتري اذا انقص
البسيع فسلم كسيرة الى كياي فانه يرجع على كياي بالتمر وبغيره كسيرة مبني وان لم يسلم
النقص الى كياي لا يرجع الا بالتمر وهذا قولنا **باب ما يدخل في البسيع من غير كسيرة**
بيع التمر ولو باي بيتا بغيره من كسيرة بغيره ورواه فلو اشترى في يد رجل كسيرة
وصاحب كسيرة ينفذ عن كسيرة واما بغيره كسيرة الى كسيرة فان كان كياي بغيره كسيرة
بغيره طريقا معلوما في كسيرة ليس ان ينفذ عن كسيرة في كسيرة فان لم يبين له طريقا معلوما
اختلفت المشايخ قال بعضهم لان ينفذ عن كسيرة في كسيرة وليس ان ينفذ عن كسيرة في
كسيرة وقال بعضهم ليس لان ينفذ عن كسيرة في كسيرة وهو كصحيح لان عند ذكر كسيرة
والمراد يدخل كسيرة كسيرة فيما اذا باي بعض كسيرة بغيره كسيرة في كسيرة
كسيرة لم يبيع كسيرة وكذا ان كانت مركبة لانها من جلة الدار فان لم يكن مركبة خلتها
فيه وكسيرة انها لا يدخل رجل باي ارضا فان روي ولم يبيع كسيرة وكسيرة لا يدخل
في كسيرة من غير كسيرة كسيرة الامام ابو بكر محمد بن كسيرة هذا اذا اصاب الزرع مستحقا فان
مستحقا يدخل الزرع من غير كسيرة كسيرة ان يقوم لا ينفذ منه ورواه غيره من رواة

على الدوام فانه يمنع عن ذلك قال وهذا شئ استحسنه مشايخي لما عند أبي حنيفة لا
يمنع عن ذلك رجل له في دار شجرة قوصا وقد باع أعضائها وإذا ارتقاها انتهى بطليح
على عوداته كسليم قال الجبير أن ابن برفرا الأمر إلى القاضي حتى يمنع في ذلك ولا يفتقر
أن تشتري بغير الجبير وقت لا ارتقاء في اليوم مرة أو مرتين حتى يستقر المكنز معا بين
وإمامة المصنفين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن ارتقاها في رفق الأمر إلى القاضي
فان رأى القاضي أن يمنعهم كان ذلك **باب في غير المال** رجل باع عقارا أو ضيقا أو
المصغيرا أو بغيره يسيرا قال أن كان الأب محمولا عند الناس أو مستورا جازا بعد ولا يكون
أن يبطل ذلك البيع بعد البلوغ لكنه يطلب الممنوع من والده فان قال الأب ضاع كثر أو
انفقت عليه وذلك نفقة مثله في تلك مدة يقبل قوله وان كان الأب فاسدا لا يجوز بيعه
والابن أن ينقض بيعه إذا بلغ إلا أن يكون البيع خيرا للمصغر لأن الأب إذا كان محمولا
أو مستورا كان نظا من مباداة البيع على وجهه بغيره بخلاف ما إذا كان فاسدا أو باع
الأب غير العقار أو الضيق فذلك الجواب إلا أن الأب إذا كان مفسدا في جواز بيعه
روايات في رواية يجوز البيع ويؤخذ الممنوع وهو منع على يدي عدل صيانة للمال
المصغير وفي رواية لا يجوز بيعه إلا أن يكون خيرا للمصغير وذلك بان يبيع الشيء
بضعف قيمته وعليه كفتري إذا باع الأب ابن عاقلا ثم جرت بعد ذلك فباع الأب ماله
أن دام جوفه شهر جاز تصرف الأب عليه بعد شهر وان كان الجوف قصيرا لا يجوز
تصرف الأب عليه لأن القصير يكون من غير الأهلية والكل في الفاصل بين الطول والقصير
وأبو حنيفة قدرة الطول شهر كذا ذكر الشيخ الإمام كجوفه بخلافه زاده وكذا طوله
الصحيح لأن الشهر طويل أجل ومادون الشهر قليل عاجل **فصل في بيع الكوفي** **باب**
وتصرفات الوكيل ذكر المصنف في فصل الوكيل بالبيع من كتاب الوكالة ولو باع
الكوفي أو الأب شيئا لليتيم على أنه بالخيار ثلثة أيام فبلغ المصنف في مدة الخيار وذكر في

الزيادة أن على قول أبي برفرا يتم البيع ويبطل الخيار وقال محمد أن رد اليتيم ينقض البيع وإن
أجاز جاز سواء كان في مدة الخيار أو بعدها ومنه ما لا شك روايات أحدها هذه كالثانية
ما روي أبو سليمان عندنا أن أجاز في مدة جاز وإن مضت المدة ولم يجز بطل البيع
والثالثة ما روي جابر بن سماعة عندنا أنه يشترط العقد إلى اليتيم بصفته وكذا صحيح من قول محمد
ما ذكر في الزيادة أن العقد يبقى موقفا على إجازة القضي ويكون كتاب له خيار الإجازة
في العقد كوقوف حتى لا يوفت بوقت وأما الأب والكوفي إذا اشترى من قريب كصبي أو ثمة
ابن مفعول لا يجوز ذلك على كصبي وكعتق وينفذ على كواب والكوفي فان اشترى المفعول
أمة قد كان استوراها بالخيار وذكر في الزيادة أنه لا يلزم المفعول ويلزم الأب قالوا
استحسن مسحسن فقال لهم المفعول صحيح والكوفي أصح انتهى رجل دفع إلى رجل عشرة
درهم يشتري له ثوبا باسمه فانفق الدرهم عشرة ثم اشترى بغيره من غيره ثوبا لا قدره
أبو يوسف يكون المشتري للور وقال محمد لا يكون للور إلا أن يكون مال الأم فاما وقت
وقت الشراء وهو صحيح لأن المال لا يتقبل بهلاك مال الأم قبل شراء مذكور في ذلك
في البيع والزيادات وعامة الكتب **باب الاستبراء** وإن كانت شابة قد ارتفع جهرها
طهرها وأخبره أخلفت الروايات فيه ذكر في كوفه من أصل غير أبي حنيفة وأبو حنيفة لا يبرأ بها حتى
يستحييها فاعلم ولم يوفت لذلك وفي رواية لا يبرأ بها ستين وفي رواية ثلثة أشهر
أو أربعة أشهر ومنه رواية في رواية لا يبرأها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية شهر
وعشرة أيام قال الشيخ الإمام شمس الأئمة كسخره كان محمدا يقول أو لا يبرأها أربعة أشهر
وعشرة أيام ثم رجع وقال شهرين وعشرة أيام ومشاخي أخذوا بهذه الرواية رجل أنكر
وجوب الاستبراء اختلف مشايخي قال بعضهم كيف لأنه أنكر ما فيه إجماع كسليم وقالوا
لمشاخي لا يكفي لأن ظاهر قول الله تعالى وما ملكت أيمانكم يقتضي إباحة الوطء مطلقا وإنما
عرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا يكون جازا ومنه ما إذا اشترى جارية ولا يلزم الاستبراء

افعله كقصاره الى كقصاره او امه او مته او لم يكن له من حوله ولا وكان كقصاره
 فهو الى نفسه يضمن كقصره قالوا في هذا الجواب ان يستقيم اذا كان كقصره او اذا كان كقصره
 مواضعه فان يضمن كقصره او اذا كان كقصره او اذا كان كقصره او اذا كان كقصره
 لو دل سارفا على الرد بعد اوري انسانا بحد الرد بعد وهو يضمن على كقصره فلم يضمن
 او اذا كان كقصره او اذا كان كقصره او اذا كان كقصره او اذا كان كقصره او اذا كان كقصره
 يحفظ الثياب بالقبض الذي يكون في عياله ويعد على كقصره وان لم يكن كقصره في عياله كقصاره
 تليده ولا يبرأ الا كقصاره اخذه ببدن واقعه لم يحفظ كقصره كان كقصره على كقصاره
 لا نه لما احتفظ الميراث في عياله يصير مستلما كقصاره سلم ثياب الناس الى ابيهم الميراث في
 المقصود ويحفظها فان لم يجد من ضاع من ثياب بعض الايدي كيف ضاع وتوضا في
 الفقيه ابن جعفر او لم يعلم انه ضاع في طردهم كقصره كان كقصره كقصره ان شاء الله
 الا جبروان شافه كقصاره وقال كقصره او كقصره اما قال الله ان يضمن القصاره لا نه كان
 في كقصره كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره
 ايجنفة لا يضمن كقصاره ما هلك لا يضمنه كقصره وبه يأخذ وكقصره على قول آخر
 نوب الى كقصاره ثم امر جلاله بغيره من كقصاره فدفع كقصاره اليه غير ذلك كقصره
 ذلك كقصره في كقصره كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره
 اما عدم وجوب كقصره على كقصره كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره
 ثياب انسان بغيره ان صاحب كقصره **فصل في غياط وكساج** او قال صاحب كقصره
 كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره
 فاحسن كقصره في كقصره كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره
 او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره
 وان كان صاحب كقصره في كقصره كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره

حال نوم الاجير كان الضمان على
 القصار لا على الاجير وان علم
 انه ضاع

على جاله ولو منع الحاله بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصلها على شئ
 كان حنا جلد ونوع الى سابع كرايا بصفة منسوج وبعضه غير منسوج **فصل في**
 عند السباغ ذكر في كقصره ان على قول آخر يضمن الاجير كقصره ما هلك في يد بغيره
 يضمن كقصره كل ثوب كان منسوج مع غير منسوج بحكم الاتصال كقصره واحد ونسج الباقى
 يزوي في قيمته ما كان منسوجا فكان السباغ في الكساج اجماعا كقصره الكساج هذه جملة
 مسائل افتقارها على قول آخر يسفد محمد منها هذه ومنها جلد دفع الى خياط كرايا
 خياطه فيصاوي بقي قطع من الكرايا يسفد قالوا ضمن الخياط ومنها جلد دفع صرا الى خفا
 ليختره خفا ففصل شئ من كقصره فسقوا قالوا يضمن **فصل في اجارة كرايا وفيما**
تضمينها جلد استاجره اية ليضمن بها كل يوم بدوهم وبها يضمن من الخطة او كقصره
 ذكر في كقصره ان يضمنه وان لم يبين مقدار ما يضمنه وهكذا اقل يضمن كرايا في كل سنة
 المعروف بخلافه زاده لا يضمنه من بيان مقدار ما يضمنه كل يوم وعليه كقصره جلد استاجره
 لم يفرسخ ففسد على استيعافه اسخ كان عليه اجر كقصره بالفرسخ وبما زاد على كقصره
 يضمنه غاصبا ولا اجر عليه وان ارضى كقصره صاحب اية بشئ كان افضل من استاجره
 حمان العمل عليه اثني عشر يوما من التراب الحار منه بدوهم وصاحب اية يضمنه فكلما
 عاد كقصره من ارضه يحمل عليه وقرا من اللين ان سلمت كرايا حو فرغ من كقصره وجبت الاجر
 ولا يجب كقصره وان هلك الحار قالوا ان هلك في كقصره من اللين يضمن قيمته الحار ويجب الاجر
 لانها لا يضمنها قالوا في وعدي يجب بصفة انو درهم للوقد كقصره مع قيمته لانه لم يكن غاصبا
 في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فيجب الاجر للوقد الا في كقصره كقصره او كقصره او كقصره
 غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحار وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار غاصبا لانه لم يكن
 الدابة يجب الاجر كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره او كقصره
 سلمت كرايا يجب كقصره الاجر وكذا لو استاجره اية ليضمنه فكلما يضمنه فكلما يضمنه فكلما يضمنه

يضم نصف القيمة وعليه نصف كوجران كانت الدابة تطبق ذلك وان سلت كان عليه كل الا
ولان رجاو كان على الدابة بالعارية او بالاجارة نزل عنها في السكة ودخل المسجد لم يصب على
عنها فصاعدا كان ضامنا فالرأى ان الم يربطها بشئ اما اذا ربطها لا يضر لان المستجير
لا يجد ان يدافع ذلك فكل شيء كوامم غير كومة كسرى المصبي عندي ان اذ اغتبا عن يمينه
فانه لو كان في كسرى فقل الصلوة واسكها فان قلت منه ليعتبر فيقيد بهذا ان يفتقر الى ان يفتقر
عن يمينه لانه اذا غلبه لا يبقى لها حظا وان ربطها بشئ من اجل استجارها ساو استجارها
ليعمل به ووقع اليه كفاس فذهب الاجير بها من اختلافه فيه فلهذا يضمن استجارها لانه صا
غافا بالذوق الى الاجير وقال بعضهم ان كان استجارها اجيرا لانه استجارها كفاس ووقع
لا يضمن وان استجارها كفاس او لانه استجارها اجيرا فلهذا يضمن استجارها كفاس ووقع
لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير موقفا بالحيانة وان استجارها كفاس
ولم يفتقر كسرى فذهب الى كسرى ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمله بنفسه او لانه
وقع الى كسرى فذهب الى كسرى ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمله بنفسه او لانه
سأل يفتقر وان لم يفتقر وان لم يفتقر وان لم يفتقر وان لم يفتقر وان لم يفتقر وان لم يفتقر
داوية وعلم بذلك ساق كسرى فاعطى من سبيلونه كسرى على كسرى وان صاحب كسرى ساق
بعد كسرى انقطع جنابة كسرى وعلق في الكتاب انقطاع جنابة كسرى وان سبيلونه
بذلك وجعل الرواية وقال كفا في ابوابه اذا ساق كسرى فاعطى من سبيلونه كسرى على كسرى
بذلك ولم يعلم وان اعتبر الحقيقة وفي حقيقة هذا ان فعل كسرى وان ساق كسرى فاعطى من سبيلونه
فان من حفر في الطريق وجاء انسان ولم يعلم به ووقع في كسرى فانه كسرى وان ساق كسرى
في الطريق بالبشر بعد رجوعه لان جنابة كسرى من كسرى فانه كسرى وان ساق كسرى فاعطى من سبيلونه
في ذلك وبذلك العلم لا يكون متقدما فلو يقطع من الاول طاعة تولى وكسرى فاعطى من سبيلونه
قالوا لا يضمن صاحب كسرى لان خطه في يد صاحبها وان كان عليه حفظه او لا ينبغي ان يكون الجواب على

التفصيل ان استجارها من يضمن هو بها لا يضمن صاحبها طاعة وان استجارها
لم يضمن له فحينئذ يضمن الطمان **فصل فيما يضمن الجارة** واذا تحقق العذر والمست
الى النقص هل يضمن صاحب العذر بالنقص او بما يوجب الى العذر او الرضا اختلف الروايات فيه
والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يضمنه وان كان مضمنا لا يضمنه اما العذر الذي يكون من قبل
الاجارة والحقة بين لا وفاء الا بتم استجارها فان الاجارة لا يضمنه بالنقص ويضمنه في ذلك الى ان
لصاحب الضرر من فريج العاقبة احد على الاخر وان كان هذا العذر مشبه بجمل ان يكون فاعدا
على قضاء الدين بدونه من المال فلهذا يضمن العذر الا بالنقص كما في خيار البلوغ وغير ذلك فيكون
الاجارة بينهما على ما هما يضمن على استجارها الدار الى ان يفتقر العاقبة على صاحبها
او ضا فترقت قبل ان يضمنها ففقت المدة فلهذا يضمن عليه كسرى ان يضمنه وان ساق كسرى فاعطى
الزريعة فلهذا الزريعة او غرت بعد الزريعة فلم يثبت ففتى محمد في رواية كان عليه كسرى
ومنه في رواية اذا استجارها من فاعطى ماؤها او انقطع فلهذا يضمن الاجارة كفا في
بذلك لا يضمنه به باجر المثل الى ان يضمنه فان سقى زرع بعد ذلك لم يكن له ان يضمنه الاجارة
للمنع على ان هلك الزرع لم يكن عليه لما يفتقر من كسرى بعد هلك الزرع اجارة اذا كان مضمنا
ان يضمنه مثلا ولا ضرر بالاجارة وان قل من الزرع وان قل الزرع وانقص غلته كان
عليه الاجارة كما لو لم يضمنه وان لم يكن يضمنه الى الحاكم **فصل في اختلاف كسرى** وان ساق كسرى فاعطى
الحقصار ثوبا بالقيمة بدراهم فاعطاه كسرى فقال هذا ثوبك وقال صاحب كسرى ليس هذا ثوبي
القول قول كسرى عند المجنبه وكذا لو كان الحقصار يدعى كسرى في قول المجنبه الحقصار
وكذا اكل اجير مثله وكسرى على قوله رجل اجار ضامنا فاعطاه كسرى فقال هذا ثوبك
فادعته وكسرى كسرى كانت مشقة يضمنه ذلك كسرى كسرى كسرى كسرى كسرى كسرى كسرى
صاحب الضرر بخلافه كما يفتقر الى اختلافه في كسرى وكسرى كسرى كسرى كسرى كسرى كسرى كسرى
مدعى كسرى لان في هذا الوجه صاحب الارض مضمون الاجارة اصله وقال كفا في كوامم على السعد

او استندت خمسائة ولم يعلم به السعد فادرك على هذا الوجه قبل ان مات في بيت
يحملة المدعي وكشادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامة البينة على كونه قال بعضهم بشرط
الشهادة على التوفيق وكما يصح هو قول وانما يحتاج الى ابيات التوفيق بالبينة اذا كان التوفيق
لا يتم به ولا ينفرد باثباته كالرأى في الملك بالشرع فشهد كشور بالملك بالعبية اما الابرا فثبت
وكذا الاستيفاء ان اظهر بيمينه كانه ان يأخذ ولو يحتاج الى ابيات التوفيق بالبينة **ان**
كان المدعي بر منقول لا يمكن فله الا ينفرد بيمينه في حقه العظيم ويجوز ان يقيم كغيره
والملك والمعدون في اختلافه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضى ورواية كقول المدعى عليه
والصحيح ان القاضى يبعث رجلا يسمع كشادة بحضرة المدعى به وهو اولى من غيره عند
القاضى ان شهد المدعى به والمدعى حشد يفتى القاضى المدعى والذي بعد القاضى
يسماع كشادة لا يكون قاضيا فالرأى في كونه كشادة كشادة او شهدوا بشئ ينقل
ان هذا الشئ ملك المدعى يجوز شهادتهم وان لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه في حقهم
لما شهدوا له بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعارض بالبينة يكون على
العارض ولا يكون على صاحب الامل قال بعضهم لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق
لا يقطع به المدعى عليه والاول اصح وفيما سوى كفان لا يشترط ان يشهدوا انه في يد
المدعى عليه لان القاضى يراه في يده فالوجه ان البيان بخلاف القمار والارثتان في غير
كل واحد منهما يدعى به فان كان الغير في يد غيره انكر عوارضا فاقام كدعيان البينة على
الملك المطلق ان لم يقرها او ارادها وان ينكرها سواء يقضى بينهما نصفان وان ارادها
اسبق في ظاهر الرواية عن البينة والى يوسف ومحمد الاول يقضى لا سيما وان ارادها
والثاني في ظاهر الرواية عن البينة يقضى بينهما هو كصحيح ولا يعتبر كانه في عند الاقرار
واختلفت الروايات في صاحبها في ذلك كشيخ كدام كحرف بخلافه كصحيح على قول
ابن يوسف والاولى في الاخر يقضى بينهما نصفان كما قال ابو حنيفة رجلا ادعى دابة واراه في

اجارة الغنم لا يقبل بينة المدعى الا بحضرة الاجرة والمستاجر جميعا وكذا الرهن ولو
كانت من اربعة في يد رجل فان كان البذر من قبل المزاريح فهو بمنزلة الاجارة وان كان
البذر من صاحب الارض اختلفوا فيه وكما يصح لا يشترط حضرة العامل ولو ادعى على صغير
شئنا بحضرة وصية ذكر كشيخ كدام كحرف بخلافه كصحيح في شرح القسمة ان يحضر
لا يشترط حضرة الصغير ولم يفصل بينهما اذا كان المدعى به عينا او دينا وجب بمباشرة
الوصي ولا بمباشرة الوصي وذكرنا طحا في انه لو ادعى دينا وجب بمباشرة الوصي لا يشترط
حضرة الصغير وان كان دينا وجب بمباشرة كصحي كنهان لا يستبرأ له ولا يجوز ذلك بشرط
حضرة الصغير الا شارة اليه وذكرنا كحرف فانه لو ادعى على صبي محجورا باستبرأ له او غضب
ان كان المدعى يقول ان بينة حضرة تسمع وعواه ويشترط حضرة الصغير وحضره ابو
او وصية حتى اذا قضى القاضى الى الجاني بغير الاب والوصي بالاداء وان لم يكن الصغير اب ولا
وصي وطلب المدعى من كنهان ان ينصب وصيا للصغير اجابه كقاضى الى ذلك لكن بشرط
حضرة الصغير عند نصب كنهان وعند بعض كحرفين بشرط حضرة الصغير عند كنهان سواء
كان كصغير مدعي او مدعى عليه فالرأى في ان لا يشترط حضرة الاطفال عند كنهان
كما ذكر كشيخ كدام كحرف بخلافه كصحيح وذكر ابن شجاع في المفاد لو اقام كره البينة
الدار واره والمرأة امته واقامت لكرامة البينة ان كدار لها وان كرهل عبدها والمست
الدار في ايديهما فالدار بينهما نصفان وان كان في يد احد ما يركب في يد كنهان في البينة
في الدار ويحكم لكل واحد منهما الحرية ولا يقبل بينة احدهما على صاحب الرق لكان النفا
فالرأى في ان كدار كدار كانه في يد احدهما يقضى بينة كحرف لان بينة صاحب اليد في الملك
لا يعارض بينة كحرف ولو ادعى ثوبا في يد رجل انه له سجد فاقام البينة وكشور وشهدوا
انه سجد ولم يشهدوا انه له فانه لا يقضى به المدعى لان كساج قد شجع ثوبا غيره وكذا لو
في رواية انها تحت عنده او في امته انها وليت عنه ولم يشهدوا انه له لا يقضى به المدعى وكذا لو

شهد على من باع غلام من قطن فلان لا يقصو به لغزو كذا الذي شهد ان هذه الحقة
حصدت من زرع في ارض فلان لا يلزم لصاحب الارض ايجد الحقة هي كهي وذكروا
في التسمية ان مسلما خرج من دار الحرب ووجد مسائرا في يد حافل عليه مال كل واحد منها
يقول هو مالي وفي يدي ثقات كاهن ما بينه من المسلمين فان كفاضي يقضي بالمال لمن اقام
البينة لانه نوره وعواه بالجملة قال شريك انه وبهذه المسئلة تبين خطا بعض مشايخنا فيما
قال كل واحد من القضاة عيين ملكي وفي يدي ان كفاضي لا يسمع هذه القضية ويقول اذا كان
ملكك في يد فلان اطلب متى قد نهر هنا على قبول البينة من احد هاهنا كفاضي وفي
ان كل واحد منهما محتاج الى البينة لانه في منازعة الاخر والبينة لهذا المقصود مقبولة
ويقال لكفاضي اطلب منك ان ينفذ عن احدى وتقره في يدي فالحاصل ان دعوى الملك
في حقك لا تسمع الا على صاحب كيد ودعوى كيد يقبل على غير صاحب كيد اذ كان ذلك
منازعة في كيد فيجعل مدعى الليد مقصودا ومدعى الملك بقا الملك كيد ورجل ادعى
وان في يد رجل انهاء وملكه وحقه وفي يد كذا في يد يد غضب فاقام كذا في يد يد البينة
انها ودية في يد غرض الغائب اختلف المشايخ فيه فالبعض منهم ينفذ عنه خصوصا
وقال بعضهم لا ينفذ في كهي كالمواك غصب متى ثم اقام الذي في يد يد اناء ودية
عنه خصوصا فكذا انما لو قال هذا الى شريك في كيد كذا اقام المدعى عليه البينة
يد ينفذ في ذلك ان ادعى على كيد فوالله البينة احكامه بان ادعى كذا فانه ينفذ
انه نوره لا يقص منه فاقام كذا في يد يد البينة انه لفلان الغائب او غصبه
لا ينفذ في خصوصه في قولهم فان ادعى عقدا انتهى احكامه بان ادعى انه اشتراه منه هذه
وهذا العبد كذا ونفذ كذا فبعض منه يسبح ثم اقام المدعى عليه البينة انه لفلان كفاضي
اختلاف فيه فالبعض منهم ينفذ في خصوصه لانه لما ادعى عليه عقد انتهى احكامه لم يبق دعوى
العقد وبقي دعوى الملك فينفذ عنه خصوصا فالبعض منهم لا ينفذ لانه وان انتهى احكامه لا يصيب

مدعيها ملكا مطلقا حتى لا يفتني له بالزواج ويدفع ويصحبها انها تدفع رجل قال للمدعي ان
 هذا المدعي عليه اقران هذا الشيء الذي في يده فربما تسليم الوعدة كسنة على وجه
 احد هاتين يدعي ان هذه كدرا وهذا العبد له وان الذي في يده اقران بعد فان المدعي
 يسمع وعنده هذه عند الكل وان قال هذا الا ان الذي في يده اقرب الى الصحيح انه لا يسمع
 رجل استاجر من رجل ثلثة دواب ثم ان رتب كدواب اجراء منها من غيره واعاد اخرى
 وذهب اخرى وباع فوجد كسكري كدواب في ايديهم فان كان باع بعد جاز البيع
 وانقضت الاجارة في رواية الاجارة وان باع بعد جاز فالباع مردود وكسكري
 بالدواب لقدم عقده وما وجد في يد كسكري فهو خصمه بينهما حتى يحضر صاحب الدابة
 لان يد كسكري ليست بدخوله وما وجد في يد كسكري فهو خصمه فيها المستاجر لان
 الموهوب له يدعي ملكا كريمة فيما في يده فيكون خصمه لمن يدعي حقا في ذلك وان كان المدعي
 يدعي الاجارة قال في الكتاب المستاجر حقها حتى يستوفي الاجارة هكذا ذكر في الكتاب
 ولم يبين اي المستاجر حقها الاول ام الثاني اختلفا مستاجريه في كل شيء الا في
 الصحيح ان المستاجر كفا في لا يكون خصم المستاجر ولا حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة
 لانه يدعي ملكا العبد فلا يكون خصم الاول والحاصل ان المستاجر لا يكون خصم لمن يدعي
 الاجارة ولا يدعي الزوج ولا يدعي كسكري كسكري يكون خصم لكل وكذا الموهوب له
 رجل استعار من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لا يملكه كسكري ذكر ابو بصير في الامم انه يسمع
 وعنده ويقبل بينة قال وهذا على الرواية التي لم يكن الاستعارة اقرا بالملك ولو
 يكون اقرا بان لا ملك للمستعير **فصل في دعوى النكاح** وما يتعلق به من غيرها اذا
 ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البينة انه تزوجها او كان ذلك
 الزوج او اصدق واحدة منهما انها او كانت امرأته تبطل بينة الاخرى ولا تنفي لها
 من لهما ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم تزوج واحدة او قال تزوجت جميعا

ولا ادري الا ولها قال في الكتاب فرقبينه وبينها وعليه نصف كبريهما ان لم يكن
 بواحدة منها فالأول هذا اذا قال تزوجتها ولا ادري الا ولها اما اذا قلنا لم تزوجها
 منها ينبغي ان لا يجب شي وان اصح ان هذا الجواب في تفصيله سواء وهو كما قال في البينة
 موت كزوج فانه ينفق لكل واحدة منها بالمهر والكبريات امرأة ماتت واختلفت الزوج وروايتها
 في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج انها وصية منه في مهرها فادعى الورثة ان الصبة كانت
 في مهرها فادعى الزوج ان الصبة كانت في مهرها فادعى الزوج ان الصبة كانت في مهرها
 واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية جامع كسفيان
 الاعتماد على تلك الرواية لانهم يقصدون على ان كبرها كان واجبا عليه واختلفوا في كسقوط
 وكان القول قوله في كسقوطه لان كسبه طوت والاصل في جواز ان يضاف الى
 الاوقات في دعوى الحائط وكطريق وان كان لا طهرها على الحائط المتنازع فيه جدي
 والاخر اتصال بهذا الحائط من طرف واحد عند صاحب الجذوع اولي وكره بهذا الا
 مدخله بعض اتصاله في بعضه لان هذا في حائط المتنازع في كبره الحائنين وذكر
 الطحاوي ان صاحب هذا الاتصال اولي بالحائط المتنازع فيه وبهذا المشايخ وان كان
 لاصد المدعين على الحائط المتنازع فيه جدي والاخر اتصاله بربع هذا الحائط
 اتصال الترسيع اولي بالحائط المتنازع فيه ولا يفر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما
 قلنا في كسوة واختلفوا في تفسير اتصال الترسيع والذكر في تفسيره مدخله انصاف الدين
 من جاني الحائط المتنازع فيه بجائز لاهدها وحائطان متصلان بجائز بجائز
 المتنازع فيه حتى يصير بجائز الصبة فكلوا الكل في حكم بناء واحد وبهذا بعض المشايخ
 وعالمين في تفسير اتصال الترسيع الذي يترجح صاحب كونه اتصال على صاحب جذوع اتصال
 جاني الحائط المتنازع فيه بجائز انصاف الدين بجائز لاهدها فاما اتصال الحائط
 بجائز اخر في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معين وعليه كذا المشايخ منهم شمس الدين

فمن ادعى من صاحب الجذوع ولا يفر صاحب الجذوع برفع الجذوع لان صاحب
 استحقاق الحائط المتنازع فيه يرفع ظاهره لا يستحق برفع الجذوع على صاحب الجذوع
 ولو كان الحائط بنو واريد جليز كل واحد منها يدعيه وكل واحد منها عليه جذوع
 ينفق بينهما بنفسه هو المختار فان كان جذوع احداهما اكثر فلا فرق بين
 جذوعه وحقوقه يكون مثل جذوع صاحبه فادعى وهذا اذا كان الحائط بجائز الزيادة
 فان كان لا يجتمع الزيادة ليس لان يزيد **باب التميز** ذكر المصنف في فصل في دعوى
 انفصال وذكر كسوف القاضى اذا اتم وهو البتيم او قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا
 معلوما فان على قول اكثر المشايخ يستحقه القاضى نظرا للتصغير والوقف انتهى
 ادعى على رجل مالا فادعى المدعى عليه وطلب المدعى من القاضى ان يحلف قالوا يقول
 القاضى المدعى لا بد بيمينه ان قال نعم بيمينه حاضرة في كسرة في مجلس القضا وطلب من القاضى
 ان يحلف فانه لا يحلف في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف يحلف واضطره كرويات
 غرضه والخيار فيه ان كفايته ان كان يجهل او اري كمين الى قول ابو حنيفة لا يحلف له
 مال الى قول ابو يوسف يحلف وان اراد كدعى تحليفه بالطلاق او العتاق ونحو
 ذلك حرام وبعضهم جوزوا في زماننا وكعبيح ظاهر كرواية وعن ابو يوسف المدعى
 اذا ادعى ما لا سبب يحلف على كمال السبب بيمينه ما استقرضت منه هذا المال او بيمينه
 اعتصبت منه هذا المال ونحو ذلك الا ان يعرض المدعى عليه للقاضى فيقول لا يحلفنى على
 هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك كمالا عليه عند كدعوى بان رده
 او ابراءه فاذا عرض على هذا الوجه يحلف على الحاصل كما ذكرنا وبهذا بعض المشايخ
 وقال شمس الدين الحارثي ينظر الجواب كدعى عليه ودعوى كدعى ان ادعى المدعى عليه لا
 وكسوفه ما استقرضت منه شيئا ولا اعتصبت منه شيئا يحلف على كسبه بيمينه ما استقرضت
 قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى ولا شي منه يحلف على الحاصل بيمينه

في ظاهر الرواية لا يجيب القاضى الى ذلك لان التحليف
 بالطلاق والعتاق صحيح

عليه ولا يملك هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه قال وهذا الحسن الا قال بل عندني وعليه
 اكثر لقضاء رجل ادعى على رجل مالا فقال المدعي عليه ان المدعي ابرأ من هذه الدعوى فقام
 الحاكم ان هذا اقرار المدعي عليه بالمال خلف المدعي على البراءة فيحلف المدعي عليه بعد ذلك على
 المال ام لا قال الخصام فيحلف وهكذا قال الشيخ كوام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه
 وقوله ابرأ من المدعي من كونه يكون اقرارا بالمال وكان كواجب على الكفاية ان يسأل المدعي
 اللابينة على المال فان اقام البينة عليه يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم يكن للمدعي
 على المال يحلف المدعي عليه ولا على دعوى المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان
 المدعي عليه ترك او حلف المدعي على البراءة وتوهم كفاية هذا اقرارا بشي قال
 مسئلة اختلف فيها المتأخرون قال المتقدمون من اصحابنا دعوى كبرية غرقة عوى لا يكون
 والغرض فيها المتأخرون وقول المتقدمين اصح قال الشيخ كوام ابو بكر محمد بن الفضل ان
 المدعي لا على البراءة لان المدعي عليه يدعي عليه بطلان دعوى غيره بانقطع خصومة بينهما
 قال وفي مسئلة اختلف فيها المتأخرون رجل توجه عليه اليمين فقال ان المدعي حلفني في هذه
 عند قاضي بلد كذا وطلب من المدعي على ذلك حلفه القاضي بانه ما حلفه فان نكل لا يكون له
 ان يحلف المدعي عليه على المال فان قال المدعي عليه ان المدعي قد ادعى على هذا المال عند قاضي
 كذا ثم خرج فزعه وادعى عليه وطلب من القاضي تخليفه قال بعضهم كفاية هذا لان دعوى
 الابرأ لا يصح فلا يستوجب جواز المسئلة الاولى قال شمس الامم تكملة في هذا الاول اسوأ
 والاصح ان لا يحلف وذكر كصنف في كتاب المازن ادعى على صبي مالا فانكر
 في تخليفه ذكر في كتاب الاقرار انه يحلف وعليه كفتوى ائمتي لا سيما في غلبة او جبر وجه
 عند الكل وهو القصاص وهو مال وفي وجه لا يحلف عند الكل وهو المدود وفي وجه
 فيه عند ابي حنيفة لا يستحلف وهي سبع مسائل ستة منها معروفة كذا في كذا وكذا في
 والا بالاولى كولا وكربعة وكسب وكسابقة ذكرها في الجامع كصغير اذا دعت الامة على

وان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه

مولاها انها ولدت منه هذا الولد وادعت انها ولدت منه ولدت الولد وادعت
 انها اسقطت منه سقطا استبان خلقة وانكر المولى لا يحلف في قول ابي حنيفة وكذا لو
 ادعت امرأة الرجل انها ولدت هذا الولد وانكر الزوج وكذا لو جاء المولى وكفر في
 وادعى انها ولدت منه واراد استحقاقها لا يمين عليها في قول ابي حنيفة قالوا لا يحلف
 في احدي وتبين خصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فيها اذا ادعى رجل
 وامرأة على رجل انه قد زنا لا يحلف لكثرة قولهم وانما اذا ادعى الزنا لا يحلف وصورة
 ذلك رجل حلف بعتق عبده ان لا يرضى ابد اقصد من العبد الى الكفاية ان هذا حلف بعق
 ان لا يرضى ابد وقضى الذي حلف عليه بعد يمينه وعققت فانكر المولى الزنا فطلب العبد يمينه
 وذكر الخصام انه يستحلف بانه ما زنت بعد ما حلفت بعق عبدا هذا ان لا يرضى فان
 عن اليمين عتق عليه عبده وان حلف لا شق عليه وذكر الخصام لا يستحلف بانه ما زنت كما ادعى
 العبد وذكر الشيخ كوام شمس الامم كسرة خسي الزنا في حلفه في المكتبة ان كفاية اذا
 ادعى على المقدوف ان كلفه وفي صدقة في كلفه وان قد زنى واقام البينة على ذلك
 بينة ويسقط عنه الحد ولهم يكن له بينة واراد استحقاق المقدوف بانه ما صدق في ذلك
 القذف يسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المقدوف على ذلك ولا في غير المسلمين فان مقصد
 من هذه الدعوى اسقاط الحد عن نفسه لا يجاب الحد على المقدوف ولهذا لا يشترط عدلين
 في الشهود كما ان مقصد العبد اثبات العتق لا يجاب الحد على كونه قضا في مسئلة
 وقال شمس الامم تكملة في الصحيح انه يستحلف المولى في مسئلة ان هل يصير العبد قاذفا
 بهذا الكلام ذكر الخصام في ادب القاض ما هو اشارة الى انه يصير قاذفا فانه قال
 قد اتى الذي حلف عليه ولم يقل انه زنى تخذ اعز ذلك وذكر في حدود رجل قد زنى فقال
 رجل اخر للقاذف هو كما قلت يصير كذا في قاذفا ثم ادعى حلف كونه ههنا كما هو حلف
 على السبب ما زنت بعد ما حلفت بعق عبدا هذا او لا يستحلف فيه الحدود الا ان

في السرقة يستلزم السارق وعند النكاح يعقوب عليه المال لانه ادعى عليه اخذ المال
بجهد السرقة فاستلزم اخذ المال وما لا يستلزم فيه النكاح لا ينفذ فيه وهو قول ابو
سواء كان المدعى من الرجل والمرأة وعند صاحبه يستلزم النكاح كقولنا على ما
لعموم كقولنا في فصل دعوى النكاح امرأة ادعت على رجل نكاحا فاستلزم
قال ابو ابراهيم سفيان يحلف كقولنا ما بيننا وبينك وان كانت امرأتك فهو طالق بآية وقال
بعضهم يحلف على النكاح واذا حلف وليس للمرأة بينة يقول القاضى فرقت بينكما وفي
الاستحلاف على النكاح اخذ المشايخ بقول ابو يوسف ومحمد وعليه كقولنا انتهى **وحل**
قدم رجلا الى القاضى وقال ان ابى فالد زين فالد زين فالد زين فالد زين فالد زين فالد زين
غهمي ولد على هذا الرجل الذي قدمته كذا وكذا من المال وقال القاضى سألته عما ادعت
اجابة القاضى الى ذلك فان سألته كفاؤى فصدقه كدعى عليه في جميع ذلك امره كفاؤى
ان يدفع جميع كمال اليد ولم يكن ذلك قضا على كفاؤى فان كذب كدعى عليه في جميع
ذلك فقال المدعى للقاضى حلف لي بانه ما يعلم انه ابن فالد زين فالد زين فالد زين فالد زين فالد زين
مات قال القاضى روى عن اصحابنا لا يستلزم لكن يقال للمدعى اقم البينة على فادع
واما بانه فاذا اقامت البينة على ذلك فبعد ذلك احلف على ما يدعى عليك من المال ثم
قال المصنف في هذا قول اخر انه يستلزم على العلم كاطلب المدعى واختلف المشايخ
قال بعضهم منهم الامام شمس المنة السرخسى ما ذكر انه يحلف على قول ابو يوسف ومحمد
وما ذكر انه لا يحلف حتى يقيم البينة قول المجتهد وقال شمس المنة الملقب بالشيخ
قبل ان يقيم المدعى البينة فان حلف المدعى عليه تكلف الابن اقامة البينة على فادع
وانه وانته وان نكل المدعى عليه يصير مقرا بالموت وكسب لواء كدعى عليه بالموت
صريح وانكر المال لا يكون كدعى خصما في حكم البينة على كمال ويكون خصما في التحليف على
المال وكذا اذا نكل فحلف بعد نكاحه بانه ما تعلم من فالد زين فالد زين فالد زين فالد زين فالد زين

وفي دعوى الموت والنسب واخلف المدعى عليه يحلف على العلم وذكر المصنف في
فصل تحليف العلة من كتاب الايمان رجل اكره امرأته على ان يرب مهرها فحلفت ثم
انكرت البتة واراد الزوج ان يحلفها قال بعضهم لها ان تحلف لان الزوج يدعى عليها
بمهرها جائزة وهي تنكر ذلك فيحلف ولحقنا للفقهاء ما قالوا الفقيه ابو الليث ان تقول للحاكم
سأله يدعى على البتة عن اختيار او اكره فان ادعى الزوج عن اختيار يحلف
المرأة بانه ما وجبت بغير اكره ويكون صادقة في بينهما والى هذا اشار في المحيل
ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل رجل مات وحلف وارثا
وبنا على رجل فاصم الوارث الغريم في الدين فحلف الغريم انه ليس للمدعى عليه شيء قالوا
ان كان لا يعلم الغريم بموت مورثه رجلا لا يكون حاشا وان علم بموت المورث
فالمصنف انه يحلف في يمينه لانه اذا علم برجل ان يحلف ليس عليه شيء لا بطريق
الاصالة ولا بطريق كونه امانة وهو كاذب في ذلك انتهى وذكر المصنف في باب
التعليق من كتاب الطلاق رجل دخل منزل رجل فسرق ثوبا فلم يطالب به حتى رجع
على مسروق من دراهم فجد المسروق منه دراهم وحلف قال ابو القاسم الصفار ان
كان الثوب ذهب من يد كسار ولا يحلف المسروق منه لانه صادق وان كان قايما قالوا
ان المسروق منه يحلف لان على قول بعض الناس المسروق منه والغصب منه ان يحلف
القاصب ما لم يمتدح عند قالوا لا بد من كسب في هذا الجواب وينبغي ان يحلف لان البينة
اذا كان قايما في المسروق منه في ثوب لا في قيمته ولهذا الوصف صاحب كدعى بغيره
المدعى ليس له ان يأخذ بانفاق الروايات اما من ادعى عليه انسان او اظهره ثوبا
مدبره كان له ان يأخذ الدنانير في رواية كتاب العين والدين لان الله اراهم في ثوب
جعلوا جنبا واحدا في بعض الاحكام لا تخاد كقصص منها وهو التفتة اما الاعيان
لم يجعل جنسا الا فان لا تخاد في المقصود وكسرة انتهى **باب ما يبطل دعوى**

المدعى قبل القضاء او بعده ولو ادعى رجل على رجل ان باع منى هذه بجماعة بالبيع
 فقالوا لا يدع لم يبرأ منه قط فلما اقام المدعى عليه البينة على اقراره بالشراء قضى له بالمال
 وجدها اصعبا زيدا فان اراد ان يرد ما على المقتضى عليه فقال انى برى من كل عيب
 لا يقبل بينة من غير الجبر سفاها يقبل ولو ادعت امرأة على رجل ان باع له رجل لا نكاح
 بينى وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلفت عند
 بينة وان قال الرجل فى النكاح لم يكن بيننا نكاح قط او قال ما تزوجها قط فلما
 اقامت البينة على النكاح اقام هو كينة على انها اختلفت عند ^{هذه} بينة او يكون
 المسئلة ومسئلة البيع سواء اذا ادعى كسرا فقال المدعى عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام
 المدعى على ما ادعى وقضى القاضى له بالبيع ثم وجده اصعبا زيدا وثمة فى ظاهر الرقعة
 لا يقبل البينة على المرأة من العيدين المرأة يكون اقرارا بالبيع فله الخلع لان الخلع عندنا
 طلاق والطلاق يقتضى سابقة النكاح وكان هو فى دعواه كطلاق متافضا فالو
 يسمع رجل ادعى ملكا السبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا وشهد بشوذه بذلك
 وذكر فى عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينة قاله ^{فلا} جدي ثم لا مد
 يقبل بينة ولا يبطل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك لطلاق الملك بذلك السبب
 يسمع دعواه ويقبل بينة امرأة او عت على ولادتها انها كانت امرأة ابية فانت ربي
 فى نكاحه وطلبت الميراث فخذ الابن فاقامت البينة على نكاحه ان الابن اقام البينة ان
 ابانا كان ظمها مالا ناوا انقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه وكصحي انها يقبل
 بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم يكن
 زوجة قط ثم اقام البينة على كطلاق لا يقبل بينة رجل ادعى على رجل مالا و
 اخرج بالمال خطأ وادعى انها خطا لمدعى عليه فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطا
 فاستكتب فكتب وكان بين الخطر مشابها ظاهرة تدل على انها خطا كاتب واحد اختلف

فيها المشايخ والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لم قال هذا خطا وليس على هذا المال
 كان القول قوله الا ان يكون الكاتب سمسا او صرافا او غيره ذلك من يزوج خطا
 فنعما او لمان لا يزوج بالخط رجل ادعى على رجل وعوى اتفق اهل الزمان
 على فساده فقال المدعى عليه لا دفع لهذه كدعوى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 لا يطالب المدعى عليه بانبات الدفع وقال بعضهم يطالب ومن دفعه ان ثبت فساده
 المدعى قال لا وينبغي للقاضى ان ينظر فى دعوى كدفعه وسيلان كانت فاسدة
 ظاهرا وهو يعلم بفساده كدعوى لا تسمع ودعوى المدعى ولا يؤمر المدعى عليه بانبات
 المدعى رجل ادعى دارا فى يد رجل انها له فقال المدعى عليه نصفها الى ونصفها الى ^{بينة}
 عندى لغفون ولم يتم البينة على الرد بعد فاقام المدعى البينة على دعواه ثم اقام المدعى
 البينة ان نصفها هو بعدى لغفون يبطل دعوى كدفعه فى كصف وهو يبطل فى الكل
 قال بعضهم يبطل قاله وفيه نظائر فى الجامع الى انه لا يبطل فى الكل رجل ادعى اعيانا
 مختلفة الجنس والفرق وكصفه وذكر قيمة الكل ودفعه ولم يذكر قيمة كل غير جنس
 على حدة اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط كصفيل وبعضهم كفى بالاجل وهو كصحي
 اذا باع الرجل شيئا بجمعة امرته وهى ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انها اختلفت
 فيه قال بعضهم لا يسمع دعواها وكصحي انها تسمع وذكر كصف فى فضل الا ^{حقيقا}
 من كتاب كسبي رجل باع عقارا وسلم وامرته او ولده او بعض اقارب حاضره لم يقبل
 ثم ادعى على منتهى وكان حاضرا وقت كسبه ان العقار له اختلف المشايخ فيه المشايخ
 سمعوا لا يسمع دعواه وقال مشايخنا تسمع دعواه فينظر المقتضى فى ذلك ان كان فى
 دايه ان لا تسمع هذه كدعوى وانفق بذلك كان حسنا ليكون سنة الباب التزويج ^{ان}
 لم يكن له راي فى ذلك يفتى بقوله مشايخنا لان كصفه لادى ابايع مال الغير وصاحب المال
 حاضره لم يقبل شيئا لم يكن سكوت اجابة وهذا اذا لم يكن السلطان استغنى فى تقليد

على المسحوق قال بعضهم ينفذ قضاؤه واليه شار في الكتاب قال بعضهم فانفذ اذ لم يعلم
القاضي انه مسحوق اما اذا علم انه مسحوق لا ينفذ قضاؤه القاضي وعليه لا عقاب انتهى **باب**
عليه وبين الرجل فطالب صاحب المال المدين ان لم اقبض مالك اليوم فامانة طالق **باب**
حرثهم يقبض عند الطالب فالحالف ان يحث في يمينه فجاءه كملطوب الى قاض وقص عليه **القصة**
فغضب القاضي للحالف وكيلو في يمينه فنفذ في اليد كمال وحكم القاضي بذلك
ثم رجع ذلك الى القاضي آخر مال ابو يوسف قضا الا ولا باجل لا يجيب كفا في ردة كذا **باب**
في الكفاية غرض من زيادة ان القاضي يقبض وكيله عن الغائب ويدفع اليه كمال **باب**
الحالف وقال كذا طفي وعليه كفري ولو كان قاضيا قضى مجاز بيع ام الولد نفذ قضاؤه
في قول البصيرة وابو يوسف في ظاهر الرواية وغرضه روايان في اظهر الروايتين عنه
لا ينفذ قضاؤه وغرضه يوسف اذا قضى القاضي مجاز بيع ام الولد ينبغي في كفاية
ان لا يرة قضاؤه كافي كذا بر لا ان القضاة انفقوا على ايضا لا يباع ويكره الحديث
فانما لا اجنبها وان باعها القاضي وفي كذا الحضانة القاضي اذا قضى مجاز بيع ام الولد
لا ينفذ قضاؤه ولم يذكر فيه خالفه قالوا مساجنة ذلك قول محمد وآبى الكاتب برضا جاز
بعده في اصح الروايتين **كتاب الشهاد** **باب** في اخره من بعد وجوب ان كان له
معين كالصوم والصلوة بطلت عدالة الا ان يكون القاضي يبرز وان لم يكن له وقت
معين كالزكاة والحج ذكر كذا طفي في رواية هشام عن حماد قال لا يبطل عدالة و **باب**
محمد بن مقاتل وقال بعضهم اذا اخذ الزكاة والحج بغيره بطلت عدالة و **باب**
الفقيه ابو الليث وغرضه يوسف في كذا مالي ان الحج يكون على كفري وكفري ان تاخير
الزكاة لا يبطل العدالة وان ترك الجمعة ثلث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض
المواضع واخذ شمس الكوكبي في ذكر بعض المواضع انه يبطل العدالة ولم يقدر
ولم يذكر كذا و **باب** في كذا طفي وعليه كفري وهذا اذا انكها من غير عذر

انا اذا ارى كمالهم من اول بعد مسافة او تاويل بان كان يفسق الامام او يضل ولا
 يتقبل عدالة الناس او اناب لا يقبل شهادته مالم يرض عليه زمان يظهر امر الشبهة ثم
 بعضهم قد رد ذلك سنة اشهر بعضهم قد رده سنة وكصحيح ان ذلك موقوف على
 راي كفاي والمعدل والمعدل بالعدل اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا
 يقبل شهادته ابدا الا يعرف نوبته وروي كنفية ابو جعفر انه يقبل شهادته وعليه
 الاعتناء **والفتي** اذا احتل ثم شهد قال محمد لا يقبل شهادته مالم يسأل عنه وهو
 على ان عند ابي يوسف ومحمد لا يجزئ القضاء بظاهر العدل وعليه كنفية اذا قدم
 الامير بالدين فخرج الناس وجلسوا في كثر يوقنظرون اليه قال حلف بطلت عدالتهم
 الا ان ينصبوا له اعتبار فحي لا يتقبل عدالتهم والفتي على انهم اذا خرجوا
 لا تقضيهم من يستحق التقدير ولا له اعتبار بطل عدالتهم ولا يقضي افاضها
 العدل في قول ابي يوسف ومحمد ويسأل عن الشهود طعن الخصم كشيء اولم
 وقال ابو حنيفة ان كان المدعي برحق ثابت مع كسبهات كان لان يقضي بظاهر العدل
 مالم يطعن الخصم في شهوده والفتي على قولهما رجل ادعى على رجل حقا واقام على
 ذلك شهود اخرجهم خصم واراد ان يثبت ذلك بالبينة فادعى وجها ما ان يكون
 حرجا حجة الا يدخل تحت الحكم نحو ان يقول انا اقيم البينة على ان شهودي كدعي
 فسقوا وزناه او على اقرار الشهود ان كدعي استأجرهم على هذه الشهادة او
 على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا المدعي على كدعي عليه في هذه الخصومة او
 على اقرارهم انهم قالوا ان كدعي مبطل في هذه كدعي او على اقرارهم انهم شهدوا
 بزور او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر يقبل شهادة
 شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح عند علماءنا وذكر خصائصنا يقبل وهو قول
 ابن ابي ليلى وكفاي وكصحيح مذهبنا **المرئي** اذا سال عن شهود وعرفهم بالعدل

فأراد التعديل روي عن محمد بن يعقوب هذا عند عدل مرضي جازين الشهادة وأخذ
بعض المشايخ وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون نقدي لأن قوله عند في لفظهم فلو كان
نقدي لوجب أن يشاهد له قال الحق عند في لفظ المدعي يكون ذلك باطلاً فذلك
في التعديل لا يوجب خطأ ولو قال المعدل لا أعلم فيه إلا خبراً يكون ذلك نقدياً ولو قال
بعضهم يحتاج في التعديل إلى خمسة الفاظ وهو عدل مرضي جازين الشهادة صالح مقبول
الشهادة لي وعلي وقال بعضهم إذا قال هو عدل جازين الشهادة يكون عدلاً وعليه
الاعتقاد وهل نزل من ظهر إلى قوم لا يعرفونه قبل ذلك فاقام بين أظهرهم ولم
يظهر لهم منه إلا الصلوة والاستقامة كان أبو يوسف ولا يقول إذا مضت
أشهر وسعهم أن يعدلوه ثم قال لا يسعهم أن يعدلوه حتى يقيم بينة وقال محمد
لا وقت وقتنا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى شاهد فعدل ثم شهد
عند القاضي في حادثة أخرى قال إن كان العهد قريباً لا يستعمل بالتعديل التكميل
في القريب قال بعضهم مقدار سنة أشهر فأول سنة أشهر قريب وقال بعضهم ما دون
السنة قريب وكما هو أن يفرض ذلك إلى رأي القاضي **فصل في ما لا يقبل شهادته**
للمرأة وأما أصحاب المدرسة إذا شهدوا الوقف على المدرسة قال بعضهم إن كان
الشاهد يطلب بنفسه حقاً من ذلك لا يقبل شهادته وإن كان لا يطلب يقبل وقاسوا
على مسألة شفعة دار بيع ولها شفعا فانكر كما بيع البيع فشهد بذلك بعض
أن كان لا يطلب شفعة وقال أبطلت شفعتي جازت شهادتي وإن كان يطلب
الشفعة لا يقبل شهادته ثم قال في عندي هذا بخلاف شفعة لأن حق شفعة ما
يحتمل الإبطال فإذا قال أبطلت شفعتي بطلت شفعتي أما الوقف على المدرسة
من كان فقيراً من أصحاب المدرسة يكون مستحقاً للوقف استحقاقاً لا يبطل بإبطاله
فإنه لو قال أبطلت حق كان له أن يطلب وأخذ بعد ذلك فكان شاهد بنفسه فيجب

لا يقبل شهادته رجل قال إن شرب خمر فبدي حرق فشهد رجل وأما إن أنه
شرب الخمر قال أبو يوسف لا يقبل بغير العبد ولا يجده ولو قال إن سرق من فلول
فبدي حرق فشهد عليه رجل وأما إن أنه سرق من عشرة دراهم قال في المنقح
هذا أو لا أو لا سواء لا يقبل شهادة الكرايين ولا يقضي بشئ وقد ذكر في كنف أزل أن
محمد قال أضمن العشرة ولا أقطع بين ولا اعتق العبد وكما يجب أن خلاف محمد في
مسألة تسمية وشرب الخمر وكفتوى فيهما على قول أبي يوسف ولو كان الشاهد شيخاً
لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لأداء كشادة الآثار الكبار ليس عنده وأبدي
لا يستكره دابة فبغت للشهود له اليد دابة فركبها لأداء كشادة لا تبطل شهادته
وإن لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي وكان يجده دابة فبغت للشهود له وأبدي
لا يقبل شهادته في قول أبي يوسف وإن أكل الشاهد طعاماً للشهود له لا يفسد شهادته
وقال الفقيه أبو التيث الجواب في الركوب ما قال وما في الطعام إن لم يكن المشهود له
هياً طعاماً للشاهد بل كان عنده طعام ففقد مد لهم وأكلوه لا يفسد شهادتهم وإن
هياً لهم طعاماً فأكلوه لا يقبل شهادتهم هذا إذا فعل ذلك لأداء كشادة فإن
لم يكن كذلك ولكن جمع كئاساً وشهادتهم هياً لهم طعاماً أو بعت اللحم وأب
وأخرجهم من كسره فركبوا وأكلوا طعاماً اختصوا فيه قال أبو يوسف في الركوب
لا يقبل شهادتهم بعد ذلك ويقبل في أكل الطعام وقال محمد لا يقبل فيهما وكفتوى
على قول أبي يوسف لأن العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصاً في الأكل
فإنهم يذوقون السكر والحلو ويتذوقون الدراهم ولو كان ذلك قد عاين الشاهد
لما فعلوا ذلك وعن أبي كقاسم الصغار إذا شهد إنسان على طلاق
امراة أو عتق أمة أو فلا كان ذلك عامراً وإن جازت شهادتهما وأخبرهما لا يفسد شهادتهما
قال في المنقح إن يكون وهذا إذا علم أنه يحبسها أمساكاً الزوجات والأما

وقال الفقيد ابن النيث اذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب ان راى شخصها
وشهد عندهم رجلا من عدلان انها فلو نذر جان له من يشهد واعلى اقرارها
وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها لاجل لهم ان يشهد واعلى اقرارها
وهو اختيار كفقيد ابن النيث وذكر هو في كتابه في غرضه من يجمع بين ابن النيث
الحسن دخل على ابن سليمان الجرجاني فسأله ابن سليمان عن هذه المسئلة قال كان
ابن حنيفة يقول لا يجوز له ان يشهد عليها حتى يشهد عنه جماعة بانها فلو نذر وكان
وابن بكركي سكا فيقول لا يجوز له ان يشهد عنه عدلان انها فلو نذر وعليه كفتي
فصل في الشهادة على كسادة فرعان شهدا على شهادة اصلين
ان كان كفاضي يعرف كدصول وكفروع بالتصديق قضى بشهادتهم وان عرف
الاصول بالعدالة ولم يعرف كفروع يسأل عن كفروع وان عرف الفروع بالعدالة
ولم يعرف كدصول ذكر نقصان كفاضي يسأل عن كفروع عن اصولهم ولا يقضي
قبل السؤال فان عدل الاصول يثبت عدل الاصول بشهادتها في ظاهر الرواية
وعرفته انه يثبت عدل الاصول بتقدير كفروع وكصحي ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف اذا قال الفرعان لا تخجلان فان كفاضي يسأل عن كفروع من كدصول
ولو قال الفرعان لا تعرف كدصول اعدل ام لا فله تسخير كدصول ما لم يكن على التسخير
هذا قول الفروع لا عبرة سواء وقال شمس الامنة كذا في اذا قال لا تعرف اعدل
ام لا لا يرد كفاضي شهادتها ويسأل عن اصول غيرها وهو كصحي لان شهادته
الاصلي يقي مستورا ويجوز شهادته الرجل على شهادة ابية وفي شهادته على قضاء
ابيه روايتان وكفاضي هو كذا في **كتاب الوكالة** ولو قال انت وكيلي في
كل شيء يكون وكيلك يحفظ المال الا غير هو كصحي وكذا لو قال انت وكيلي بكل
وكثير ولو قال انت وكيلي في كل شيء جائز ان لا يصبر وكيل في جميع كسائر كالتية

كالباع وكشراء والعتق والعتق في الاغناق وكطلاق وكزنا قال
بعضهم بملك ذلك لا طلاق ولا غنق النعيم وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا اول سابقه
ونحوه وبأخذ كفقيد ابن النيث وذكر كذا طوطي اذا قال انت وكيلي في كل شيء جائز مستند
رواه عن محمد بن وكيل في كذا ومنازل والامارات والعتبات والامتناع وعن
ابن حنيفة انه وكيل في كذا ومنازل في العتبات والامتناع وقال وعليه كفتي هذا
قريب مما اختار ابن النيث وفي كتابه في كفاضي جعفر بن محمد قال غيره وكل في جميع
امري واثبتك مقام نفسي لا تكن الوكالة عامة ولو قال وكل في جميع امري
التي يجوز بها التكليف كانت كوكالة عامة تتناول البياعات والامتناع وفي كذا
اذا لم تكن عامة تنظر ان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة
باطلة وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة فيصرف كوكالة اليها وغايب عن كذا
الكبير انه لا يجوز وعليه كفتي رجل له عبيد فقال لرجل ما صنعت في عبيدي فبين
فاعتق الكل جاز وغايب حنيفة لا يجوز وعليه كفتي وذكر كصنف في فضل ما يجب
على المتاجر ولو ان رجلا قال لغيره اتفق في بناء اري ولم يقل على ان يرجع على يد
اختلفا فيه قال الشيخ الامام شمس الامنة كسرخسي الصحيح ان لا يرجع انتهى
فصل في التكليف بالخصم لا يجوز هذا ابين في غير خصم سواء
كان التكليف من قبل الطالب او من قبل المطلوب وقال محمد وكشافي وابو يوسف
يجوز ويستوعب كدصول وكشافي والرجل وكراهة وبأخذ ابن القاسم المتعارف
قال شمس الامنة كسرخسي صحيح عندي ان كفاضي اعلم بالمدعي القفت في ابراء
التكليف يقبل التكليف ولا يلقت اليد وان علم من كدصول كقصد الاضرار بالمدعي
ليشغل كدصول بالليل والاباطيل والتليس لا يقبل منه كدصول وكذا شمس الامنة
الحمد لله ان ذلك يفرق بين المدعي كفاضي وهذا قريب من الاول واجمع على ان كدصول

انفق في بناء
داري

لو كان غائبا او في حلة السفر او كان مريضا في كسره لا يقدر ان يشي على قدميه الى مكان
كان لكان يركل مدعيها كان او مدعي عليه وان كان لا يستطيع ان يشي على قدميه
يقدر ان يشي على ظهره كذا به او ظهر انسان فان ارد مره فبذلك هو التوكيل وان
لا يرد او لغيره فغيره قال بعضهم هو على نحو ايضا وقال بعضهم له ان يركل وهو صحيح
ويجوز للمرأة المحذرة ان يركل وهي التي تخالط الرجال بركا كان او ثوبا كذا ذكر ابو بكر
الرازي وقال الشيخ الامام المعروف بخار زاده ظاهر كذا به في الجعيفة انها على
الاختلاف ايضا وعامة المشايخ اخذوا بما ذكر الرازي وعليه كفتري رجل قد من
الى القاضي فقال ان قالوا بن فلان ان قالوا في على هذا الفقه هم وقد وكلني بالحق
فيها وفي كل حق لم يقبله واقام البينة على ذلك جملته قال ابو حنيفة لا يقبل البينة على
المال حتى يقيم البينة على كوكالة فان اقام كنبته على كوكالة والدين جميعا يقضي
بالكوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد اذا اقام البينة على الكوكالة يقضي بالكل
ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وقول ابو يوسف مضطرب ظاهر انه يقبل
البينة على الكوكالة ان القاضي يقضي بالكوكالة او لا ثم يقضي بالمال ولا يحتاج الى اعادة
البينة على المال ويراعى القاضي الترتيب في كفترا لا في البينة وهذا استحسان
ومن الجعيفة انه قال اخذ في هذا بالقياس لظهور وجه كقياس فان البينة على
لا يقبل الا من خصم وهو كالمو اشترى جارية فوجد به عيبا فان ارد ان يرد لا يقبل
البينة على كفترا ما لم يثبت كعب في الحال ومحمد اخذ بالاستحسان لحاجة الناس وكفتري
على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على كوكالة وكوصاية جملته وكوكالة
اذا اقام البينة على كسب وموت كوكالة والدين عند الجعيفة بشرط اثبات كفتري
او لا ثم يقبل البينة على الحق اذا وكل رجلا بالخصم على ان التوكيل ان يركل من احب
ثم ان كذا على عليه شاهد فبغيره كفتري ان يركل ان يركل غيره جان مجرم

محذره

الوصي اقام
البينة

عند محمد ولا يجوز عند ابو يوسف والشافعي على قول محمد لانه لا حق للطالب في توكيل
الوكيل غيره رجلا وكل رجلا بالخصم يطلب خصمه ثم من كل اوقات بطلت الكوكالة
والراهن اذا اسقط العدل بالبيع ثم جن الراهن ذكر شمس لانه كسبي انه لا يقبل
العدل الموكل اذا جن ذكر في بعض الروايات انه اذا جن ساعده في القياس بطلت الكوكالة
ولا يقبل استسمانا وفي بعض الروايات ذكر كقياس والاستحسان في الجعيفة كفتري
في كقياس لا يقبل الكوكالة وفي كذا استحسان يقبل وهو صحيح واختلاف في كذا كفتري
كان محمد او لا قدر المتناول بشهر ثم رجع وقدره بسنة وابو يوسف واذا قدره بالثمن من
واحدة ثم رجع وقدره بالثمن السنة ذكر كفتري في فضل فيما يقضي في المجتهدين من
كتاب كذا في اختلاف الروايات في المطبق وانفتحت الروايات كظاهر ان المجتهدين
اذا كان يربها او يربها لا يقبل ولا يقبل غيره خصما عند وينفذ تصرفاته في حاله
الا فاقه كما في الاما المطبق في اظهر الروايتين عن ابو يوسف وقدره بالثمن
السنة وقدره بالثمن من يوم رايته ومحمد قد راى الجعيفة المطبق بشهر
ثم رجع وقدره بسنة كاملة وذكر كفتري والشيخ الامام المعروف بخار زاده
ان المجتهدين المطبق في قول الجعيفة مقدر بشهر وعليه كفتري انتهى مره فرب
منه قد دفع الى رجل وراهم وقال لا ذهب بهذه كذا رهم وادفعها الى اخي وابني
ثم مات كفتري فان التوكيل ان يدفع الراهم اليها وقد ظهر على كسب دين واراد الوفاة
اخذ المال منه ذكر في فتاوي سمرقند ان الدافع ان كان قال له او دفعها الى اخي وابني
ولم يذكر غيره فلا يحل للتوكيل ان يدفع المال الى كوكالة لان الكوكالة بطلت بالموت
بقي المال امانة في يده وهو كالمو دفع وكوكالة اذا دفع المال الى كوكالة شيا بغير
امر القاضي والركبة مستغفرة بالدين كان ضامنا قال مولانا وهذا الجواب صحيح
اذا كان الدارث مما يخاف عليه استهوك المال اما ان لم يكن كذلك يكون له اخذ الوكيل

حديث الجعيفة
المطبق

وقضا دين الميت من ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا اعتبار في
ذلك على العرف ان كان التوكيل في بلدة كان عرف التجار فيها ان المتفاضي يقيف
الدين كان التوكيل بالتفاضي تركه بالقبض والا فلو قال في ينفذ ان ينظر الى المتفاضي
ان كان امينا يدين عليه في ذلك المكان كان التوكيل بالتفاضي تركه بالقبض
وكذا لو بحث متفاضيا من بلدة الى بلدة كان له ان يقيف وان كان التوكيل بالتفاضي
من اعران المتفاضي ومن اعران السلطان او من غيره الذي لا يبرئ عليه لا يكون
وكيفه بالقبض وينظر الى المال ايضا ان كان كمال خطيرا لا يبرئ في مثله على كمال
بالتفاضي لا يكون للتوكيل ان يقيف **فصل في توكيل بالبيع** التوكيل بالبيع
اذا لم يقبل له التوكيل ما صنعت من شئ فهو جائز لا يملك التوكيل فان وكل غيره فباع
التوكيل الثاني بمحض الاول جاز وحقوق العقد يرجع الى التوكيل الاول عند قبض
وذكر في كذا صل ان يحق الرجوع الى التوكيل الثاني وهو كصحة التوكيل بالبيع
المطلق اذا باع باي عن كان او باجل اختلفت كروايات في كذا صل في كذا صل
فوله يجوز على كل حال طالت مدة او قصرت وقال صاحباه ان باع باجلا متعارفا
في تلك السنة يجوز عن ابويهما ان كان قبض للتجارة فباع الى اجل يباع تلك
السنة بذلك التمر الى ذلك الاجل جاز وان كان التوكيل بالبيع للمحاجة الى الفقه او
قضا الدين ليس لان يبيع بالنسبة وعليه كفتوي كفاضي او امر امينة يبيع عبده
المدين المأذون بطلب كفايا ان قال كفاضي جعلتك امينا في بيع هذا العبد فباع
لم يكن العبد على الامير حتى لو وجد المشتري عيبا لا يرد عليه لكن المشتري يطلب منه
القاضي ان ينصب امينا لرد عليه اما الاول واما غيره فان قال كفاضي لا يمينه في هذا
العبد ولم يرد عليه اختلف المشايخ فيه وكذا في كذا صل في كذا صل في كذا صل
وكل وجوب يبيع ضيقه فباعها التوكيل فظهر فينا فظهر ان في كذا صل في كذا صل في كذا صل

ان يرد لها على التوكيل فالتوكيل بذلك كان له ان يرد على التوكيل ثم التوكيل
لا يرد على ماله وان ردت على التوكيل باليمين كان التوكيل ان يرد على كل
وهو كذا بالعيب وان لم يفسد العقد في كفاي قال بعضهم يفسد كالجع بين
صاحب ومعه وباعها بصفة واحدة قال عامة المشايخ لا يفسد البيع في كفاي
وهو كذا في كذا صل لان لو وقف باق على ملكه بمنزلة المدبر لا بمنزلة الخمر قال ابن جليل
احد كاشف جارية بالثمن درهم فاشترى المدهما ثم اشترى الاخر فان الاخر يكون
مشترا بالنفس ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤها في وقت واحد
كانت الجاريتان للموكل كذا ذكر في كذا صل في كذا صل في كذا صل في كذا صل في كذا صل
مشتريه جارية بالثمن درهم واجاز ففسد فكل التوكيل له جاز ان يشتري
جارية بالثمن درهم فاشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤها معا كانت كل
جارية لمشتريها لا للموكل ورواية الكفاز ان الثاني وكيل رب كمال بمنزلة
التوكيل الاول ولو وكل الامر رجلين كل واحد منهما على حدة ان يشتري جارية
بالثمن درهم فاشترى ووقع شراؤها معا كانت الجاريتان للموكل ورواية
المنقذ ان التوكيل لم يلزم الا جارية وليست احدهما بالان لم يلزم الا جارية
فقد يلزم واحدة منهما بخلاف ما اذا وكل رجلين كل واحد منهما على حدة جارية لان
لما وكل واحد منهما على حدة لم يتعلق توكيل احدهما بالآخر فكان ملزما بتوكيل واحد منهما
جارية وكفتوي على ما ذكر في كذا صل في كذا صل في كذا صل في كذا صل في كذا صل
اذا بحث بالدين على يد وكيله فباع به التوكيل الى الطالب واخبره ورضي به كطالب قال
التوكيل اشتري بر شئ فاشترى توكيل ببعضه شئنا فطر منه كفاي اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم يملك من مال المدين في كل بعضه يملك من مال صاحبه كذا قال وهو ظاهر
اذا جاء به التوكيل وعلى غيره حال كطالب لا يضره ايضا بالظنية فاذا امر ان يشتري

ان يزوجها زوجها من غير ان يكون الزوج

به شيئا صح امره وان كان ذلك قبل الخطبة فكذا لان الطالبا امره ان يشترى له
بما في به فقد رضي بان يكون له الزوج بعد نفسه انتهى **فصل في كسب الكمال**
والطلاق رجل وكل رجل ان يزوج امرأة فزوجا امرأة قد اباها المولى كل
قبل التوكيل جازا والم يكن المولى شكا اليه من سوء خلقها وغير ذلك ولو تزوجها
باكثر من مهر مثلها ما في قول ابو حنيفة ولا يجوز في قول صاحبها اذا زوجها
باكثر من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه ولو تزوجها امرأة رقيا او مقعدة او
مجنونة قيل يجوز عند الكل وصحبه ان لا يزوجها في عقد فاشهدوا ولو كانت كفاية
ان يزوجها امرأتين في عقد فزوجا ثلثا في عقد ذكر في بعض الروايات ان ذلك
يتفق على كونه جائزا وكذا الوارء ان يزوج امرأة فزوجا امرأتين في عقد واحدة
او وكل ان يزوج فزوجا رجلا في عقد واحدة وكذا الوارء ان يزوج ثلثا
في عقد فزوجا رجلا في عقد وفي بعض الروايات لا يجوز وهو ظاهر وعن
ابي يوسف انه قال ولا جاز ويختار له مروا واحدة رجل وكل رجل بطلوق امرأة
فعلها الوكيل اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول
بها او بعده لانه وكيل بارسال الطلاق وتعلق بطلاق بقبول المرأة
والوكيل بالارسال لا يملك التعلق وقال الفقيه ابو جعفر يقع طلاق سواء
كان دخل بها او لم يدخل وبها اخذ الفقيه ابو الليث لانه لما رضى بالطلاق وبغيره
كان ارضى ببدل وقال بعضهم ان كان ذلك قبل الدخول بها يقع وان كان بعد
الدخول لا يقع وهذا ظاهر لان طلاق قبل الدخول باين فاذا رضى بالبيع فز
بغير بدل كان ارضى ببدل اما الطلاق بغير بدل بعد الدخول لا يوجب كسفا
بالبدل بوجوب المكره بالرجوع لا يكون رضى بالباين فيه قال ابو القاسم كسفا
وعليه اكثر المشايخ رجل اراد سفرا فخاصمة امرأة فكل رجل وكل رجل بطلوقها ان

يرجع الى وقت كذا وخرج الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالفضل اختلف في المأخوذ من
شمس لامة السرخسي القضي ان يصح غلظة ذكر كسفا في فصل كسب الوكيل بالخص
وكل بطلوق امرأة بطلوقها لا يملك غلظة الا بحضورها وقال شيخ الامام شمس الدين
القضي ان يملك لانه لاحق للمرأة في طلب الطلاق وطلب التوكيل بخلاف الوكيل بالخص
واذا وكل الرجل رجلا بطلوق امرأة او غيره للرجل وقال كماله لانه فان وكله
بغيره يصير وكيله لانه علق الوكالة بالرجل والوكال لا يقبل التعلق بشرط اي شرط كان
فاذا عذر يصير وكيله وعنه قالوا من اولى كوف اذا اخرج من كوف اكثر من سنة
او ثلث سنين يجب في صدق الجارة ان لا تكون وكل فالوفا باجارة هذه دون من
اخرج هذه الوكالة فهو وكيل باجارة هذه دون من سخر اخرى قال نصيب بن يحيى
الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن مسلم لا يجوز لان الوكالة شرعت لغيره فلا يجوز ان يملك
بهذا الشرط لا يتمكن من اخرج من كوف لانه فخصيصا لزمه وقال الفقيه ابو جعفر انما اختلف
نصيب بن يحيى ومحمد بن مسلم في جواز كسب الوكيل بهذا الشرط قال محمد بن مسلم تفسير هذا الكلام
ان كمالا اخرجك عن كوكالة فانت وكيل بهذه الوكالة ولو مر به ذلك كان باطلا
لان كوكالة شرعت على وجه يرد عليها الاخر وهو قصد هذا ان لا يرد كوكالة على كوكالة
وتغير هذا الكلام عند نصيب بن يحيى انه متى اخرج من كوف هذه كوكالة يصير وكيله كوكالة
مستقبلة تعلق لزمها بطلوق الوكالة الاولى ولو مر به ذلك كان جائزا ولا
يكون مخالفا حكم الشرع واذا ثبت الاختلاف في هذه المسئلة بينهما فارجح ان يصح هذه
الوكالة عند الكل ينبغي ان يقول كمالا اخرجك عن هذه كوكالة فانت وكيل وكوكالة مستقبلة
فيقصد كوكالة مرة بعد اخرى وهذا في غير كوف وما في كوف يمكن ان يزوج ولا يزوج
الوكالة مرة بعد اخرى ثم في غير كوف اذا جازت كوكالة بهذا الشرط وارجح ان
الوكالة اختلفوا في عقد الاخرى قال بعضهم يقول كوكالة رجعت غرقا متى اخرجك

على حسب اختلاف اراء الامة من كسبها ايضا الاجابة
اكثر من سنة او ثلث سنين هو

حصتها من درهم التركة او اكثر او من قبل العقد ههنا لان مقابلة القيمة بالقيمة
 لا يشترط كذا وفي ما وقع الشك في كذا ويجوز ان يكون البيع المقتضى بالقيمة جائزا
 وهذا الذي ذكرنا اذا صالحها وليس على الميت دين فان كان على الميت دين فنصحت كرامة
 على شيء من ثمنها لا يجوز هذا الصلح لان كذا بن القليل يمنع جواز كذا في كذا فان طلبوا
 الجواز فطريق ذلك ان يفرض الوارث دين كذا بشرط ان لا يرجع في التركة او يفرض اجنبي
 براءة الميت ويبرء دين الميت من مال آخر ثم تصالحوا عن ثمنها او صدقها على غيرها
 قلنا وان لم يفرض الوارث لغير الميت ولكن عرلوا عين الدين الميت فيه وفاء بالدين ثم بقاها
 في الباقي على غيرها قلنا فان اجاز غريم كسبت قسمتهم وصلحهم قبل ان يصلح اليه جده كان له
 ان يرجع عن ذلك **فصل في الصلح عن الامانات** رجل اودع حجر جلد شيئا فقال
 ضاعته الوديعه او قال ردها عليك وانكر صاحبها الوديعه او كماله كان كماله قول
 المودع معي كمن يدين شيئا على فان صالحه صاحب كره يده بعد ذلك على شيء فهو على وجه
 احدثها ان يدعي صاحب المال الوديعة وقال المستودع ما اودع عن شيئا ثم صالحه على شيء
 معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح مبني جواز على زعم كذا وفي زعمه انه صار غا
 بالحجر وفيه كذا الصلح معه ولو جردنا في اذ ادعى صاحب المال الوديعه وطالبه بالوديعه فاقتر
 المستودع بالوديعه وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على
 شيء معلوم جاز الصلح في قولهم ولو جردنا في اذ ادعى صاحب المال عليه كذا استهلاكا
 المودع يدعي كذا او كماله ثم صالحه على شيء جاز الصلح في قول الجدي يوسف الاخر
 واختلفوا في قول العجينة وكهجهج انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول الجدي يوسف الاول
 وعليه كذا وجعل على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رده او هلك لا يصح الصلح
 وانما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل التبرع من عصب عبد ثم صالحه من قيمة على الف
 او الى اجل ثم اقام كفاصية بعتة ان قيمة اهل الف لا يقبل ببيعة في قول الجدي حنيفة وفي قول

صاحب يقبل ويسته الزيادة لان عند العجينة الصلح عن المقتضى على كذا ببيعة
 جازين وعند ما بطل ما لو اهدا او اكان الفضية ثانيا في بياض كان المقتضى عبد ابغا
 وما اشبه ذلك اما اذا كان مسرعا حقيقة لا يجوز الصلح على كذا ببيعة في قولهم
 لو تصاد فاعلى ان الصلح وقع على كذا ببيعة كان ببيعة الزيادة انما الخلاف فيما اذا
 اختلفا في ذلك واقام كفاصية ببيعة على ان الصلح وقع على كذا ببيعة عند العجينة
 لا يقبل هذه كبيعة وكهجهج ان الصلح على كذا ببيعة يجوز عند العجينة وان كان مسرعا
 ولو تصاد فاعلى ذلك لم يجز ببيعة الزيادة ولو كانت كظلة على طريق غير اذ فصلا
 واحد من اهل التركة صاحب المظلة على ان ياخذ المخاصم مالا معلوما على ان يترك كظلة
 على طرهما ان اضاف الصلح الى جميع كظلة فقال صاحبك بهذا المال على ان يترك جميع
 المظلة في موضعها يصح هذا الصلح في حصة ويتوقف في حصة الشركاء لان شركتهم
 ملك ان اجاز الشركاء ان الصلح في الكل يكون ببيعة كظلة ببيعة وبشرط الشركاء وان لم
 يجزوا في المظلة يبطل الصلح في حصة الشركاء ويكون لصاحب كظلة حق استرداد
 حصتهم من كبدل وهل يبطل الصلح في حصة المصالحى اختلف فيه كذا في قول بعضهم
 يبطل ولصاحب المظلة ان يرجع بحصته من البديل لانه لم يحصل له حصته قال بعضهم
 لا يرجع على المصالحى بحصته من كبدل لان الصلح صحيح في حصة حتى لو كان لصاحب المظلة ثانيا
 لا يكون لهذا المصالحى حق الخصومة معه هذا اذا كانت كظلة حديثة فان كانت قديمة فالصلح
 باطل لان الزيادة حتى متى لصاحب كظلة ليس لاحد ان يرجعها فلم يستفد بهذا الصلح
 شيئا وان اصطليا على ان يبطل المصالحى صاحب كظلة مالا معلوما في المظلة او كان
 المصالحى من اهل التركة وكظلة حديثة اختلف كذا في قول بعضهم جردوا ذلك كالم
 كانت كظلة قديمة لان فيه تفرج كماله وقال بعضهم لا يجوز ذلك وكهجهج هو كذا لان
 فيه منفعة لاهل كظلة او فاعلى ذلك اجنبي صحى كظلة فهذا **باب الحيطان** جدار بين

ينقسم عند الكل فان طلب صاحب القليل القسمة والى صاحب الكثير فذلك وهو اختيار
الشيخ الامام المعروف بخلافه وعلية القسمة في كل دين واراضيه واخذ
كل واحد منها وان لم استحق احدى كدان يزيد ما بنى فيها صاحبها كان السحق عليه ان
يرجع على صاحب نصف قيمة البناء في هذا قول ابي حنيفة لان عنده قسمة الجير يجري في
الدارين فكانت القسمة في معنى البيع ولا معنى ان هذا قول الكل لان عند صاحب الجير
قسمة الجير في كدانين او اراضي كقاضي ذلك القسمة القوم شيئا من الارض غير ذلك ثم ظهر الغنى
المناحش في القسمة ان كانت كقسمة بعضا لكفافي بطل عند الكل وان كانت بالراضى
اختلاف ابي قال الفقيه ابو جعفر ان قال قائل بان المعين ان يبطل القسمة فله وجه
قال قائل ليس ان يبطل فله وجه وهو ان ينجح كوامم ابو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه في
وكفري وان يبطل القسمة كالكوات كقسمة بعضا لكفافي وهو كصحيح شر كان بينهما
او او قسمة يجوز قسمة بالوزن بالقياس والميزان ولا يعنى شيئا من الجير بالقياس ايضا
لقلة التفاوت قال في هذا غير صحيح لانه في الجير فلو يجوز قسمة بوزن الوزن اما بالقياس
او بالميزان فلو يجوز بالقياس لانه مجازفة رجلان غراما واثني والمائة تدعى انا حامل
قال في الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تفرغ على امرأة ثقة او امرأتين حتى تخرج حبيها فان
تفق على شئ من عولمات لكل يقسم الميراث وان وقعت على شئ من عولمات لكل ان يقصلا
حتى يولد فانه لا يقسم وكذا الوات رجل ورجل وامرأة حامل وانما فان كفاي لا يقسم للميراث
حتى تلد فان كان كوارث اكثر من واحد ولم ينظر في الولادة ان كانت كواحدة بعبدة تقسم
وان كانت قريبة لا تقسم ومقدار القريب وكبعد مفوض الى ابي كفاي وان قسمت الميركة
يوقف نصيب الحمل واختلاف في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر يوقف نصيب ابنه
ويقسم الباقي وهو رواية ابي حنيفة ومحمد وابو يوسف في رواية وقال ابي حنيفة يوقف نصيب
ادبع بنير وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا وذكر كفاي يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى

هذا اذا كانت الميركة موزنة مع الحمل بان كان ابنا فان كان ابنة لم يوزن مع الحمل
بان ماتت غرضه وامرأة حامل يوقف جميع الميركة ولا يقسم لان في حق الاخرة في
القسمة شيئا فلا يقسم **كتاب المزارعة** وذكر في كوامم او قال هذا المال مضافا
بالنصف على ان يشترط به كطعام او قال اشترط به كطعام او قال هذا في الطعام فهذا
تفسيره وتفسير المزارعة بها ولو عطف بالواو بقيت للمزارعة على كوامم وعلية الفتوى
كتاب المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة وقال صاحباه يجوز اذا اجتمعت شروطها
الحاملة على هذا الخلاف ايضا والفتوى على قولها التعامل الناس في جميع البلدان
شروطها من هاسته منها بيان الوقت فان وقع ارادة مزارعة ولم يذكر كوامم قال في
الكتاب لا يصح المزارعة وانما قال ذلك لان المزارعة اجابة فان البذر لو كان من قبل صاحب
الارض كانت المزارعة استيجان للعامل وان كان البذر من قبل العامل فهي استيجان للمزارع
ولهذا القول الغيرة استاجرة لم يرد على هذه بيده على ان يكون المزارع بيننا نصيبه
كانت مزارعة وكذا القول للعامل ذلك لصاحب الارض وكما في التصدير معلومة الا ببيان الوقت
وقال في شيخنا لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على اول السنة يوقف على اول مزرعة يكون
في تلك السنة قال في كتابنا اجاب بنسب المزارعة في الكتاب اذ الميراث الوقت لان اول وقت
في بؤدهم غير معلوم وفي بؤدهم معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا يسير الا ترى ان وقت
لما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استحسننا وكفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب
ثم المزارعة على قولنا يجوز فيها على نوعين احدهما ان يكون الارض لاهلها والثاني ان يكون
الارض لغيرها فان كانت الارض لاهلها فهو على نوعين احدهما ان يكون البذر من اهلها والثاني
ان يكون البذر منها فان كانت الارض لاهلها والبذر لاهلها فهو على وجهين احدهما ان يكون
جائزة وثمة منها فاسدة اما الثلثة الاول ان يكون الارض لاهلها والبذر لغيرها
والعمل من الاخرين صاحب الارض شيئا معلوما من المزارع فان كان صاحب البذر مستاجرا

لقد رتب شي معلوم من خارج والوجه الثاني ان يكون العمل من احد ما وكما في المثال
فمن جاز ان صاحب البذر يصير مستاجرا للعامل بشي معلوم من الخارج ليعمل في ارضه
ببقره وبزده والوجه الثالث ان يكون البذر وكذا في احد ما وكما في المثال
فذلك جاز ان صاحب الارض يصير مستاجرا للعامل ليعمل في بقره لصاحب الارض
والبذر واما الثلثة الفاسدة منها ان يكون الارض وكذا في احد ما وكما في المثال
وذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستاجرا للورث والبقر شي من خارج وعن
ابن يوسف انه يجوز ان كان العرف وكما في المثال على ظاهره كما ان منفعة الارض لا يمتنع
منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا
لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة الارض لا يكون البقر مستاجرا للورث فيبقى استيجان البقر
مقصودا بشي من الخارج وذلك فاسد كما لو كان احد ما البقر فقط ولو كان الارض
والبذر مستاجرا فطالما دفع ثلث الخارج والتشبه للعامل لا يجوز في اصح كذا في المثال
الخارج فاما بذرهما فاذا كان البذر منها كان الخارج مشتركا بينهما فصاحب التشبه
انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومزج في عمل مشترك لا يستوجب الاجر **فصل فيما يفسد**
الزراعة ولو شرط لجذ او على العامل في المعاملة يفسد العقد عند الكل لا لا عرف
فيه وغرضه يبرح ويحرم من انما فاعله لا يكون على كمال شرط عليه
بحكم العرف ولا الشيخ الامام ستمائة تسع مائة هذا هو الصحيح في بيان ايضا
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استفتي عن هذه المسئلة يقول فيه
ظاهره وان لا يتقبل فليعمل بالمعروف ولا يمنع عنه ولو ان للزاد ترك
سقي الارض مع القدر عليه حتى يسر الزرع قالوا فيمن قيمة الزرع نابا
ان كان له قيمة في ذلك الوقت وان لم يكن للزاد قيمة في وقت القدر لا السقي
فيه يقوم الارض من دونه وغيره من دونه فيمن نصف فضل ما بينهما لانه صان

بذلك السقي فيمن كان استاجرا جازا في المنفعة حتى اخرج هذا اذا اراد السقي معي
عليه وكان الشيخ الامام ظهير الدين المغربي يقول في جواب الماء بحيث يمكن السقي كمن على
الدافع ثم السقي على العامل قال لا ومنه ان كان مستكنا من فسخ فوجه الزرع المستقيم
الورثي يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لعالم بمنعه عن ذلك كان يتسبب على
الدافع بحكم العرفم لتعجب السقي على المزارع اذا كانت الارض لا يخرج زرعها معناه الا
بالسقي فان كانت عرج ذلك لا يجب مزارع سنة زرع الارض فاكل الجراد او اكل الكرم ونحو
شي قليل فان اراد المزارع ان يزرع فيها شيئا آخر فيما بقي من السنة ففسد صاحب الارض
ينظر ان كانت المزارع بينهما على ان يزرع فيها زرع معين ليس له ان يزرع فيها غيره ذلك
كانت المزارعة عامة على ان يزرع فيها ماشا او مطلقا كان ان يزرع فيها بقى من الوقت
ماشيا لمن استاجر منها المزارعة كان ان يزرع فيها مدة كوجارة ماشا قال ابو نوار
ان كانت المزارع بينهما في نوعه ينبغي ان يكون له ان يزرع فيها ماشا مثل الاول او دونه
المصدر بالارض من استاجره لانه يعمل عليها شيئا معلوما كان ان يعمل عليها ماشا مثل الاول
او دونه في قصده **فصل في زراعة الارض بغير اذن** رجل دفع الى رجل ارضا
مزارعة سنة لينزعها المزارع ببذر فزرعها ثم زرعها بعد مضى السنة بغير اذن صاحبها
فعلم صاحبها بذلك قبل انبات الزرع او بعد فلم يجز له ان كانت العادة في تلك القرية انهم
يزرعون ثم بعد اذ في غير مجدي العقد جاز وكان الخارج على ما شرط في العقد فيما مضى
وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال ذكر في كوصل هذه المسئلة وقال انه لا يجوز
وعلى المزارع ان يدفع من الخارج مقدار اجر عمل وبزده وينصف الباقي كافي القصب
قال مشايخنا كان لا يفتقر بحج باب الكتاب الا في راي في بعض الكتب انه يجوز وهو كالمعنى
ارضه الى رجل وقال كنت اليك هذه الارض على ما كانت مع فلان عام اولا فانه يجوز هذا
او لا ذلك ومنه ان كان الارض من مزرعة له فمزارع ونصيب العامل من الخارج معلوم عند

اصل ذلك الموضع لا يختلف فمن لم يزل حسنًا وان لم يكن مفضيا للعلم من المزارع
 معلوما واحد عند اهل ذلك الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم كما يجوز في المزارع
 غاصبا وانما ينظر الى كفاية اذ لم يعلم انه ذرعا غاصبا بان اقر الزرع عند الزرع
 انه ذرعا لنفسه على كثر ارضه او كان الرجل من لا يأخذ الارض من غيره وما يفرض ذلك
 يكون غاصبا ويكون كذا في له عليه نقصان الارض وكذا الذي اقر بعد ما زرع في قارورة
 غصبا كان القول قوله لانه ينكر استحقاق شيء من المزارع لغيره رجل زرع ارض الغرض
 فعلم صاحبها بعد ما احتصد الزرع وروى به قال ابو كاسم بطيبا الزرع للزارع فان
 قال رب الارض مني لا ارضيتم قال رضى بطيب قال الفقيه ابو الليث هذا استحقاق
 يأخذ وادعى على شط الجحش جميع فيه كما ايام الربيع ثم يذهب الماء ولم يوفى زرع فيه
 قوم فادرك الزرع فجاء قوم يدعون الزرع والزارع قال ابو كاسم الزرع يكون
 لصاحب البذر لا حق لغيره فيه واما رتبة الارض المزروعة ان علم ان ذلك ملكا لغيره ثم
 عليه الماء عليه فهو لهم وان لم يعرف رقبها ملكا لاحد فهو الذي احيها بالزراعة قال
 مولانا وعندي هذا قول ابو يوسف ومحمد اما عند البيهقي لا يكون لمن زرعها اذ لم يزرع
 باذن الامام وصحي الميث اذا اخذ ارض اليتيم فزارعه او شجر ارض اليتيم من اليتيم اوسع
 ارضه لليتيم قال ابو نصر اما اذا اخذ ارض اليتيم فزارعه على سبيل ما يافه الناس ارجح
 يكون جانبا اما البيع والشراء فانه لا يعجبني قال الفقيه ابو الليث جواز في البيع وكسره قول
 ابو يوسف ومحمد وبناخذ واما المزارعة فليست فيها رواية عن اصحابنا اما الرواية في
 اصحابنا في كونه اذ اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جانبا كانه قاس المزارعة على المضاربة
 وعن شذوذ انه قال ان كان البذر من قبل الرمي جانبا وان كان من قبل اليتيم لا يجزى
 رجل زرع ارض نفسه فجاء آخر زرع فيها شجرا وروى عن محمد ان زرع الشجر يفسد
 قيمة الخطة مبذورة قال الفقيه ابو الليث هذا اذا زرع صاحب الخطة ان يضمن قيمة الخطة اما

اذ لم يزرع بذلك فانه يجزى ان يترك حتى يثبت فاذا ثبت يامر بقطع الشجر ان يميز
 الشجر من زرع الخطة يمكن بعد النبات واختار صاحب الخطة ان يميز صاحب الشجر
 عن الغصان فاذا اورد الزرع وحدها يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لانه
 لما ابراه عن الغصان سقط اعتبار فعل صاحب الشجر وبسبب كان الخطة اختلطت بالشجر
 بفعلها قال مولانا وينبغي ان يكون هذا الجواب قول ابو يوسف ومحمد اما على قول البيهقي
 الجواب كروي عن محمد او لا ان الثاني يضمن قيمة بذر الاول بذر الاول وان العامل
 بذر الارض ولم يثبت ولم يسقط فسقاه رقب كور قبل النبات وقام عليه حتى يثبت ^{استحقاق}
 كان المزارع بينهما على ما شرطوا استحقاقا ويكون رقب كور من متعلقا وفي القياس يكون
 لصاحب الارض لان الخطة قبل النبات في الارض بمنزلة مالو كان في الجوارق قبل الفاعل البذر ^{القياس}
 على جوارق الاستحقاق لان الفاعل البذر سبب النبات ولهذا لا يملك رقب كور من فسق كفسق
 فيقام ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في محل منزله **باب المعاملة**
 رجل دفع الى رجل ارضا ليعرس فيها الاشجار والكرم يقبضان من قبل المدفوع اليه ولم
 يوقت لذلك وقتا وغرس هذا المدفوع اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستاجر الارض
 من صاحبها كل سنة باجر مستحق ثم ان صاحب الارض اخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل البذر
 لان يرفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت قبل حروجه النار كان له ذلك لان النار
 لا تقهر بقطع الاشجار في ذلك الوقت ضرر ان يراى اولا وعندي ان كان ذلك قبل عام ^{السنة}
 وقد استاجر الارض مسانعة لا يجبر المستاجر على قطع الاشجار ان **كتاب كسب نهر**
 لقيم ولرجل جنبه ارض ليس لها شجر من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويؤثاوي
 ورواية من هذا النهر ليس له ان يسقي منه ارضا او شجرا او زرع او لا ان يشرب ولا على هذا
 النهر لانه وان اراد ان يرفع الماء بالقرب والاولى يسقي زرع او شجره اختلف
 المشايخ فيه والاصح انه ليس له ذلك والاهل النهر ان يسقوه رجل اخذ في ارضه خضرة او شجرا او

ان يسوق ذلك بالادنى من ثمنه لغيره ^{المتعارفين} قال شيخنا ^{عليه السلام} لا باذن صاحب الميراث ^{المعتمد}
ان يسوق زعمه وذكره ^{الشيخ} في بعض النسخ ^{الشيخ} لا يمنع من هذا المقدار ان الناس يتسعون فيه
فالمعنى من ذلك بعد من الدارة رجل اشترى ثيابا من غدا وفي تلك الفترة يتابع كذا بغيره في
ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشروط ان يكون الشراعي على المشتري فسد كعقد في الروايات
لان غرضه يكون على صاحب الارض من باع الماء بدون الارض وقبض كغرضه ثم باع كغرضه
او من قال كغرضه ابو جعفر لا يجوز البيع في كسب الا ان يجرى كبايع الا في كسبه كقول المالك
كسبه بالثمن وكغرضه لان بيع كسبه يتبع كغرضه على من جرد الارض لئلا يباع الارض في كسبه
البيع وان كان الماء منقطعاً وقت كسبه وانما يقع البيع في الماء على ما جرد وقتا بعد وقت فاذا لم
يشتر ثيابا موجودا لا يملكه بالقبض فهو بمنزلة ثانيا لانه على ملك البايع كقولنا كسبه وعند
هذا الجواب مشكل ويغني عن كون حكم البيع كقول في كسبه حكم بيع فاسد كحكم بيع باطل لان
المشرب وحره وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبهذا كذا في قوله جرد العادة
بيع كسبه في بعض الجمل ان كان حكم حكم البيع كفاسد وبيع باسدا يملك بالقبض فاذا
باع بعد قبض وجب ان يجرى ويؤخذ ما ذكر في كسبه من باع كسبه بعد قبض العبد ^{اعتقد}
جاء عقده ولو لم يكن كسبه محال للبيع لما كان عقده كالاشترى حين يمينه او دم فقبضه ^{الاعتقد}
لا يجوز عقده وذكره كصنف في فضل فيما يدخل في بيع من غيره ذكره كتاب كسبه رجل اشترى
بجاريه ثمن اشترى ماء فاراد ان يجرى كما في ذلك كسبه الى ارادة ان يجرى فيه كما في قوله
اغرى لا يجوز في قوله وان اراد ان يجرى فخره كغيره اختلفوا فيه قاله في سنده ذلك في كسبه
ليس ذلك وهو قول العامة لان هذا يرد او مقدار شربه كذا في قوله جرد العادة
بين رجلين باع احدهما الارض الذي يجرى من الثمن واداه كسبه في ذلك في كسبه البيع قد كسبه
التي باعها كسبه قال ابو نصر لا يجرى كسبه في كسبه وقال كغرضه ابو الليث يدخل عليه كغرضه في كسبه
وان ان متاه صفا واحدا عامرة ولو غرضه خراب فباع خراب وسيل ماء وسيل العامة وعلق

نحوها الى الخراب قال كغرضه ابو بكر ان استثنى البايع لنفسه مسيل الماء في خراب جاز لان ^{المعتمد}
جرت بذلك ولو استثنى طريق النخل لا يجوز لانه لا عرفه وقال كغرضه ابو الليث ان كان ميرا ^{المعتمد}
سطح العامة في خراب وسيل ماء وسيل الى هذا الجانب عرفه في كسبه كان كسبه على ^{حاله}
وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل سطح رجل الميراث رجل آخر فباعه بقديم ليس لصاحب الارض
منعه عن اساله الماء وهذا جواب الاستحسان في كسبه ليس له ذلك الا ان يقيم البيعة
ان له مسيل الماء وكغرضه على جواب الاستحسان وجرد له مجرى ماء في دار رجل في كسبه
فاخذ صاحب الدار صاحب كسبه باسلاوه هذا ابو نصر لا يجرى صاحب كسبه على اسلاوه ^{المعتمد}
وعند اكره له مجرى ماء على سطح رجل في كسبه لم يكن لصاحب كسبه ان يخذ صاحب كسبه
باسلاوه سله فذلك ههنا وان كان الثمن ملكا لصاحب كسبه باسلاوه وقال كغرضه ابو الليث ^{المعتمد}
وقد قال بعضهم ان اسلاوه الثمن يكون على صاحب كسبه وليس هو كاسطح لان الماء في
الثمن يكون ملكه ومعه وهو كذا يستعمل الثمن وان اسلاوه عليه وهكذا في كسبه ^{المعتمد}
في مثل هذا وهو مختار **فصل في كسبه كسبه** واما الثمن الذي يكون كسبه على اهل كسبه
وان استغنى لا يجوز في الثمن الخاص ويحكم في كسبه الخاص قال بعضهم ان كان الثمن ^{المعتمد}
خاصا او عليه قرية واحدة ينفق ماؤه فيها فهو خاص يستحق به كغرضه وان كان الماء في
العشرة فهو عام وقال بعضهم ان كان كسبه الماء من الارض فهو خاص وان كان لو يجرى
فهو عام وقال بعضهم ان كان الماء من المائدة فهو خاص وقال بعضهم ان كان الماء من الالف
فهو خاص واصل ما قيل انه يجوز من الارض كسبه حق مختار اي كذا قالوا بل شام في كسبه كسبه
لما اراد بعض كسبه الكسبه واستغنى كباقر قال ابو بكر حتى يسعيد البايع لا يجرى له الامام ^{المعتمد}
حقه الذين طلبوا الحفر كانوا مستوطنين قال ابو بكر لا سكا في كسبه على ذلك وذكره كغرضه
ان كغرضه باقر الذين طلبوا الكسبه بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع كغرضه عن كسبه ^{المعتمد}
حتى يوفى اليهم حصصهم غرضه كسبه وهكذا في كسبه في كسبه وان اراد كسبه كسبه

في ظاهر الرواية لا يعينهم الامام وقال بعض المتأخرين اجيبهم كوامم واد الجعفر اعلى
 كروي كثر قال ابو حنيفة البداية بالكري من اعلاه فاذا اجازوا ان يردوا على من رجع عنه
 الكري وكان على من رجع وقال ابو يوسف ومحمد الكري عليهم جميعا من اول كثر الى آخره ^{كثيرا} ^{مؤنة}
 ولو راضوا ليس على اهل الكوفة من الكري شي لانهم لا يحضرون اليه يوسف ومحمد ان صاحب
 كما يستغنى بكري كروي على يستغنى بكري كروي على يستغنى بكري كروي على يستغنى بكري كروي على
 على الملك ولا ملك لصاحب على فيما جاوز ملكه وانما يستغنى بما جاوز ملكه بملكه كغيره فلا يرد
 بحكم العتق كمن لم يسبل ما على سطح جاره لا يكون عليه عار سطح الجار ولهذا لا يجب الكري على
 الشقة بحكم كنفقة وبقول ابو حنيفة اخذوا العتق فان كان فرجة كثر في رضى في سطح
 فكري الى فرجة كثر هل يسقط عنه الكري في قول ابو حنيفة اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط ويرفع
 عنه الكري وقال بعضهم لا يسقط مالم يجاوز رضى وهو كصحيح لانه ان يقع الماء في رضى
 او لا يقع حتى يرفع الكري عن الكري لا يعينهم له ان يقع وقال بعضهم لا يقع حتى يرفع الكري
 عن الكري لانه لو وقع قبل ذلك لم ينفق بالماء قبل شراؤه ولهذا اختار المتأخرون البداية ^{بالكري}
 من اسفل النهر بماء كطير في سكة عند باب ارجل امته ولصاحب كذا رضى بذلك قال
 بعضهم له ان يكسب النهر فلا يرد وينبغي ان يكون الجواب على كسبهم ان كان النهر قد مال اليه
 ذلك فان كان محدثا كان له ذلك **فصل في احياء الكوات** والحوادث احياء ان كان يابون
 الامام ملكا وان احياءا بغير اذن الامام لا يملكها في قول ابو حنيفة وقال صاحبها يملكها
 واختلفوا في كوات عند جدران كوات لا يملكها احد وانقطع عنها الماء وانفق اهل كوات
 وكثرة باسوله كانت قريبة من كمرات ولم يكن كانت من ارض العربا ومن غيره في كفاور
 من الجبال واصل ما قيل فيه ان يقف الرجل على طرف غدران القربة فينادي باعلى صوت فالى ابي
 ينتمى اليه صوته يكون من فناء كمرات لان اهل القربة يحتاجون الى ذلك كوضع لرجل كواشي
 وما واد ذلك يكون من كوات اذ لم يعرف لها مالان **فصل في ضمان ما يتولد من كسب**

قال كذا في رضى الجار المجاور اذا كان يابون

رجل سقار رضى او زر عاله سقيا مقنا ومن جرد له ونعت والارض جاره ذكر في كوامم ان
 لا يضمن وان سقاء غير مقنا فمن قال الفقيه ابو حنيفة كسنة على وجهه ان ابرجى الماء
 في رضى جاره لا يستقر الماء في رضى بل يستقر في رضى جاره ومن كان مستقرا في رضى
 ثم يتقدي الى رضى جاره ان كان جاره تقدم اليه بالسكرو كحكم فلم يفعل فتر استعسنا
 ويكون ذلك بمنزلة الاشهاد في الحائط الكائن وان لم يتقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام
 فتقدي الى رضى جاره لا يضمن وان كان رضى في معدة واد جاره في حيطه وهو يعلم
 انه اذا سقار رضى يتقدي الى رضى جاره يضمن ويؤبر موضع المساء حتى يحول بينه وبين
 ويمنع عن سقي وان كان في رضى نقبا وجرحان علم بذلك ولم يسد حتى فسد رضى جاره
 او كرايد فمروا ان كان لا يعلم لا يضمن كمن صب ماء في الميزاب ويعلم ان تحت الميزاب متاع
 رجل فيسد بذلك فمروا ان كان لا يعلم لا يضمن وذكر في كوامم ان في كنفه لا يكون ضامنا
 ولم يضمن وكهيج انه على التفصيل الذي ذكرنا رجل سقار رضى من رضى كعامة وعلى هذا
 العامة انهار صفار مفتوحة الفوهات قد دخل الماء في كواتها الصفار ففسد بذلك كواب
 غيره او بسطة غيره قال الشيخ كوامم لاجل طهر الذي لم يغني عن ضامنا كانه اجري الماء
 فيها فلكه وينبغي ان يضمن بين العالم والجاهل ان علم بذلك كان ضامنا **والا فلا**
الاشربة اما الخمر التي من ماء كغيب او غلوة واشتد وقذف بالزبد ومار اسفله اعلاه
 فهو خمر بخلاف وان غلوة ولم يشتد ولم تقذف بالزبد فليس بخمر عند ابو حنيفة حلال كان
 او حامضا وفي قول صاحبها يصير خمر او غير كشي كوامم ابو حنيفة ككثير الخمر انما اخذت
 وغيره اذا طهي كعصير فلم يذهب عنه ثلثاه فطعم عنه كثار وبرد ثم اعيد كطهي ان كان
 ما طعم كثار عند زمان فطعم كعصير من غير ثلثه فلا خير فيه وان كان لا يطعم في ذلك كغدير من
 الزمان فهو بائس وكهيج ما قال في الكتاب انه اذا اعيد كثار بعد على كعصير حرم ولا يحل شربه
 او اصيب على كمثل حتى رقت مادام طوايح شربه فيهم وان غلوة واشتد وقذف بالزبد فقل

قطع يد صاحبها كان لصاحبها ان يضمن الغاصب فيها ويدفع اليه المقتضوب وان شاء ضمنه
 النقصان وانما يقطع على لان كود في يقطع كيد وكل من لا يصير ملكا من كل وجه اما كونه
 يقطع اليد او الرجل يصير ملكا عليه كان له في كود في الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء
 ضمنه جميع القيمة كالعرف في انسان خروفا فاحتشاه اذا كانت كدابة فلا يملك كالهمار
 والبغل وان كانت مأثورا كل الشاة ويجزى في ظاهر الزواجر هذا الزواجر لسوق للمالك ان
 يضمنه جميع القيمة وليس ان يضمن النقصان ~~وهو~~ كدابة وحكمة اذكر شئ من الائمة كسرى
 وكذا اذا ذبح شاة فلصاحبها ان يدفع كد بوجهه ويضمن قيمتها وان شاء اخذ المذ بوجهه
 واشتد كود ذبح حمار غيره فلما كان ان يمسك الحمار ويضمنه كقصا وان شاء ضمنه كل
 القيمة ولا يمسك المذ بوجهه وان قتله فليس له ان يضمنه النقصان او قال محمد ان كان له قيمة بعد
 قطع اليد او الرجل فان شاء ضمنه جميع القيمة وان شاء امسك الدابة وضمنه النقصان
 الا عما د على قول الجعيفة رجل غضب من رجل جارية وغيرها فاقام المقتضوب منه البينة
 غضب منه جارية ولم يذكر واصفة الجارية ولا قيمة قال في الكتاب يجب حقي بمائة
 على صاحبها وقال ابو بكر البلخي ثاوي لمسكه ان كسره وشده او اطلق الغاصب يملكه لان
 الاقرار الثابت بالبينة كالاقرار معاينة واما الشهادة على فعل الغضب لا يقبل مع جهالة
 المقتضوب لان مقتضو اثبات الملك المدعى في مقتضوب ولا وجه للقتضا بالجهل وكذا لا بد
 من كد شارة الى ما هو مقتضو بالدعوى في الشهادة وقال شيخ كد ما من شئ من الائمة كسرى
 الا مع ان هذه الدعوى وكشادة معجزة لكان كسرة فان الغاصب يكون مستغاضا
 المقتضوب عادة وكشادة على الغضب فلما يفتقر على اوصاف المقتضوب وانما ياتي من معاملة
 فعل الغضب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المقتضوب لكان كسرة وثبت بشهادةهم فعل
 الغضب في محل هو مال مستقيم ويضمن بثبوت ذلك بالبينة كالشبهة بالزنا وحسب قولي

وبره ها على صاحبها ان قال الفاصب قدمنا جارية او بعثنا ولا اقدر عليها فان
 الفاضل لا يعمل بالقيمة لان القيمة ينقل حق المقتض من عن الغير الى
 القيمة فيعلم زمانا و ذلك مغفول الى رأى كفاؤ و هذا اذا لم يرض المقتض ^{بالقيمة} منه
 بالقيمة فاما اذا رضفانه يفتى ولا ينكح وان اختلفا في قيمتها كان القول قول كفا
 مع يمينه فان قضي كفاؤ بالقيمة ثم ظهرت جارية فان كان كفا بالقيمة باليمين او
 بنكول الفاصب و اقرار الفاصب ادعى المالك من قيمة الجارية كانت جارية للفاصل ^{ولا}
 سبيل للمقتض من عليها وان كان كفا بالقيمة بعد ما حلف الفاصب بخير المقتض ^{منه}
 ان شاء استرد الجارية و رة ما قبض على كفاؤ و ان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل ^{له}
 عليها وقال الكر في هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جاءت جارية اكثر مما قال الفاصب اما اذا
 كانت قيمتها مثل ما قال الفاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكتاب اطلق الجارية وقال في
 الامام ثم قال قد كسر خشي و كره ما قال في الكتاب **فصل فيما يضمن بالارسال و فيما**
يضمن بالنار و ما لا يضمن وان ادخل في دار رجل بعير او مقلما وفي الدار بعير صاحب الدار
 فوقع عليه المقلم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المقلم وقال القضاة ان
 ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه فصرق عليه كقتل على ان صاحب المقلم
 وان كان مستبيا فاذا ادخله باذنه لم يكن متعديا وان ادخله بغير اذنه كان متعديا ^{يضمن}
 كمن التقي حية على انسان فقتله كان ضامنا و هذا بخلاف ما كره في سكين الى صبي فقتل
 المتقي بنفسه او قبل دجله بغير امره الادفع فانه لا يضمن الادفع لان فعل الصبي معتبر ^{فلا}
 يضاف الى كدفعه وفعل الكاهن و كذا به هذا فيضاف الى كل من سئل رجل مرتين في ملكه
 او غير ملكه فترقت شرارة من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ^{يضمن}
 لانه لم يتجمل بغيره على النار و كذا في كل ما وقع على الثوب واسطة فيكون مضافا اليه حتى لو طارت
 الرية شرارة النار فالقاهها على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهذا ذكر في

انما هو وقال بعض العلماء ان من النار في موضع له حق الموت فمقت شدة في مكان
او القاهم الریح لا ينفذ ان لم يكن له حق الموت في ذلك الموضع فالجواب فيكون ^{النفذ}
ان وقت مقت شدة ينفذ وان ثبت برکب لا ينفذ وهذا الظاهر وعليه كفتى وكذا
لو وضع جرة في الطريق فاحرق بذلك شئ من ریح ولو ثبت برکب في الموضع آخر فاحرق
شئ في غير الموضع الذي وصفناه فيه فلا شيء الا عام ثم لا ينفذ كذا في موضع
في الطريق في يوم ریح يكون من اثار جرة في بيت رجل واذن له صاحب البيت بالخروج
وساوة جلس عليها فاذا احترقها فامره فيها وهو لا يعلم به وانما كفاؤه وذهب
فقطان الدهن وضمان ما تحرق من كسادة وكفاؤه على كماله ولو كانت كفاؤه
تحت مائة قد غطاها فاذن له بالخروج على المائة لا ينفذ على السواء قال الفقيه ابو القاسم في كتاب
لا ينفذ عند بعض ايضا وهو ان يبيع العباس لان كساده لا يمسك الجالس ولا يسكنه
وعليه كفتى رجل غضب حنطة فطبخها فان كذا فيكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها
ثم في قياس الغاصب ان ياكل هذا الدقيق وهو قول آخر في كذا مستحشا وهو قولنا
ان يتفق بالدقيق ما لم يؤد كفتان بالراضى ونقي كفاؤه عليه بالضم ان كان اجزاء
الحنطة تفرقت بالحق ولم تبدل فلو جعل ان ياكل ويتفق به ما لم يتحول الغصب الى كفا
بالضم ان وفاء باستيفاء الكفتان او بعضا الكفاوى بالضم ان وقبل هذا قول محمد
اما عند ابي حنيفة جعل ان ياكل كذا فيكون ويتفق به لان ملك الغصب قد تبدل وكذا اذا
غضب لهما فطبخه وغر هذا قالوا اذا غضب طعاما فحفظه من ذلك في قول ابي حنيفة لانه
صار مستهلكا بالمضغ ففقد ابي حنيفة شرط كفاية ثبوت الملك بالبدل وعند صاحبيه او البدل
وقرأها اقرأ الى كذا عتباط **فصل في براءة الغاصب للمدين** رجل مات وعليه دين وله
دين على رجل فاخذ صاحب الدين كفاية من المدين من حقه لاختلاف المشايخ فيه قال كذا
الا مام ابو نصر صاحب الدين كفاية يكون غاصبا وبصير ما اخذ قصاصا بدينه لانه اخذ مال

بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو كفتى لانه اخذ باذن كسرك الا ان الماخرة ^{بصير}
مضغنا عليه فيكون قصاصا بدينه كما اذا طهر بال كذا فيكون في جوفه من جنس دينه ولو كان
على رجل دين فاخذ غير صاحب الدين من كذا دينه وفي الى صاحب الدين لاختلاف المشايخ
قال محمد بن سلمة المديون بالخيار ان شاء اخذ وان شاء من صاحب الدين لان الاول
غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اخذ من غير المدين اخذ له بصير قصاصا بدينه وان اخذ
صاحب الدين يكون قصاصا وقال نصير بن يحيى لا خيار له وبصير قصاصا لان اخذ من غيره ^{المدين}
له على اخذ حقه وكفتى على هذا القول رجل سرق من ابيه مائة مائة ارب وكنسار في
قالوا لا يؤخذ به كنسار في دار كذا لانه لا ينفذ الى ابنه فسقط عنه الا انه يأنم
انتم السرقه بالجناية على كسره ومنه قالوا هذه كسرة بدل على ان صاحب الدين اذا طلب ^{الدين}
من مدينه فاطله المدين مع كفاية عليه ومات الطالب لاختلاف فيه قال اكثر المشايخ
حق في نفسه في دار الاخرة لا يكون له في دار الدين اسفل الى الدار والخصم يكون سبب
الدين وقال بعضهم هو الخصم من يكون له في دار الدين ان كذا فيكون قال الفقيه ابو القاسم
الدين يكون للميت الا ان وارثه لو اخذ مال من كذا دينه او ابراء برى المدين وقال بعضهم الدين
يكون للدارت والخصم له ايضا في دار الاخرة وهو كفتى رجل قال لا يؤخذ من كذا دين
لانه على فعله وبراءه فان كان صاحب الحق عالما بما عليه برى المدين حكما وديانة وان لم يكن
يبرأ في حكم ولا يبرأ ديانة في قول محمد وقال ابو يوسف برى المدين عليه الفقه لان كذا اسقاط
الماله لا يمنع منه الاسقاط فان كفتى في ابراء البايع عن كفاية مع ابراءه عند كذا
وان كان لا يعلم بالبيع وجعل اذنا اول فقول من مالى فهو له حلول فتناول فقول من غير
ان يعلم بابراءه قال نصير بن محمد في ذلك ولا ضمان عليه ولو قال كل انسان يتناول من مالى فهو له
حلول قال محمد بن سلمة لا يجوز من تناول من غير وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز وان
جعل هذا ابراءه ولا يباحه للمدين جارة ومحمد بن سلمة جعل ابراءه الجار لا ياكل وكفتى

على قول بعض الرواة ان لا يخرج ما اكل من ماله فله في كل يوم مائة درهم
 ولو قال جميع ما اكل من ماله فله ان لا يخرج من ماله فله في كل يوم مائة درهم
 اما على قول بعض الرواة ان لا يخرج من ماله فله في كل يوم مائة درهم
 ابراهيم الملقب بغيره ما ينسب اليه فيكون ابراهيم عن كونه كواحد من كونه
 اتخذ وليه لثمن فاهدي ثمن اليه هذا او هو غير ذلك قالوا ان كانت مائة درهم
 مثل ثياب الصبي او يكون شيئا ما يستعمله الصبي فان كان ثوبا كان ثوبا للصبي
 وان كانت الهدية درهم او دينار او غيره فلا يرجع الى المولى فان كان كهدية للصبي
 كانت للصغير وان كان كهدية لغيره لم يرجع اليه لانه كان كهدية من ماله او كان كهدية
 وان كان من قرابة كرم او ماله فانه في الموم وكذلك اذا اتخذ وليه من قرابة الابنة او بنت
 فاهدي ثمنها على ما ذكرنا من قرابة الاب او قرابة الموم وكذلك لو كان كهدية من
 ماله فانه في الموم او من ماله او قرابة الموم او قرابة الموم او قرابة الموم
 لهذا فيكون كقول قوله وقال بعضهم في كونه كهدية لغيره لان كونه كهدية
 اتخذ الوارث وقال بعضهم كونه كهدية لان كونه كهدية لغيره لان كونه كهدية
 عند الاهداء اهديت لان كونه كهدية لغيره لان كونه كهدية لغيره لان كونه كهدية
 هذا الخدم ولا اعتماد على ما قلنا الا رجل وجب عبد انسان بغيره من الموم وسلم ثم
 او ماله اهدى له واقام كسنته وقضى كفايته ثم اعجاز كونه كهدية لغيره لان كونه كهدية
 انه لا يجوز اجازته في قول ابو حنيفة وهذا على الرواية التي روي عن ابو حنيفة ان قضا القضا
 المستحق يكون نسبا للعقود كما ضيق اما في ظاهر الرواية لا يكون نسبا كذا ذكره الملقب
 فاذا لم ينصف البع بالاسحق لم ينصف بالهبة فيصح اجازة المستحق وكفى في البيع
 على ظاهر الرواية رجل اقرانه وهدى له من هذا العبد قال بعضهم كونه اقرارا بالهبة والعتق
 جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بالهبة كهدية التامة ولا يكون اقرارا بالعتق

العتق بالهبة
لا يكون نسبا

والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالعتق **فصل في هبة المشايخ** ولو كان
 ورعا موصيا من رجل اخلفا فله قال بعض المشايخ لا يجوز ان تنصف الموم كهدية
 ما يملك العتق كهدية لا يجوز له قال القاضى ابو الحسن على السعدى وشيخ الملقب
 لان كونه كهدية لا يكون عادة وكان لا يملك العتق حتى لو كان من الدراهم التي تسمى عادة
 ولا يصفها المكسور كعتق من كان بمنزلة المشايخ الذي يملك العتق وهو يجوز ان يكون العتق
 قالوا ينبغي ان يكون غير ذلك كهدية كهدية ولو اعطى مائة دينار ثم وجب له ثوبان
 الهبة في كونه كهدية في الاعطاء الاصل له في ثوبان ثم وجب له ثوبان لم يخرج ثوبان في ثوبان
 في رواية لا يجوز الهبة في كونه عتق والهدية جميعا وقبل اجازة الهبة فيها ما كونه كهدية
 الفرق بين الاعطاء والهدية في الاعطاء يجوز الهبة وفي الهدية لا يجوز لان الهدية لا يربط
 الجارية عن ملكه فيكون الموهوب مستقلا بغير الهبة من ملك الموهوب والاعطاء يربط
 الملك فلا يكون الموهوب بعد اعطاء المولى مستقلا بغير الهبة فيجوز له ان يهدى الهبة
 وبن فرج صاحب الدين من ماله هبة كهدية ولو كان كهدية لغيره قبل هو على هذا
 الخلاف عند ابو يوسف يصح رده سوا كان على العبد بن محط او لم يكن وقبل يصح رده
 عند الحكم هو كهدية **فصل في الرجوع في كهدية** ولو وجب العبد موهوب ومعه
 عند ماله ايضا ووجبه موم عند بان كان اخوه لابي عبد الاحية لانه ذكر الكرمي عن محمد
 ان في قياس قول ابو حنيفة ان يرجع في الهبة قال القاضى ابو جعفر لا يرجع هو كهدية لان
 المقصود من هذه كهدية صلة الرحم في جانب العبد والمولى جميعا ولو وجب ثوبان فاذن له
 بقطعهما باصلا فقطعهما الموهوب له كان للراعيان يرجع فيها وفي كانا من كونه كهدية
 التصحيح لان القطع نقصا ونقصا لا يمنع الرجوع **فصل في هبة المولى في قبض الهبة**
 للصغير ولو وجب له ثوبان او ماله في كهدية وان اذ تنصف البعض على البعض في ذلك
 كاد وانه لهدية في كونه موهوب من امواله او غيرها كهدية انه لا بأس به اذا كان كهدية من ثوبان

ثم يريد ان يرجع عنه فينار بعد بطلان الوقف ويخضع الى القاضى ويقتضى لزوم
وان كانا حكما وجاؤا حكم بلزوم كونهما مختلفا فيه ولا يصح ان حكم الحكم لا يرفع الحكم
والقاضي ان يبطله ولو قال داري هذا موقوف صدقة او صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك
جاز في قول ابو يوسف ومحمد وهو لا يراى فيكون موقفا على الفقهاء وقال ابو يوسف
الشافعي لا يجوز ما لم يزلوا آخرها المساكين والصحيح قول اصحابنا لان محل الصدقة في الوقف
الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الفقراء ولا انقطاع الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الفقراء ولو كان
او صدقة على مسجد قوم باعيانهم ولم يجعل آخره للمساكين اختلفت في ذلك فلهذا لم يثبت
ان يكون هذا على خلافه بل اصحابنا على قول لا يصح وعلى قول ابو يوسف لا يصح لان عند
اذا اخرج ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الى ملك كباقي فلو بناه عند ابي يوسف
المسجد بعد خراب ما حول المسجد فيكون موقفا قال ابو بكر الاسكاف ينبغي ان لا يصح هذا عند
لان الوقف على المسجد وقف على عمار المسجد والمسجد يكون مسجدا بوزن البناء فلو كان عمار
ما بناه فلو يصح الوقف وقال ابو بكر بن سعيد البلخي ينبغي ان يصح هذا عند الكل لان البناء
وان لم يكن مسجد ابصير بقايا المسجد عند كونه اتصالا فيصير من المسجد حكما لا يرى ان البناء
الاتصال مستحق بالشفقة بقايا المضيعة فيكون بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف
على عمار المسجد بمنزلة جعل ارض من مسجد او بمنزلة زيادة في المسجد قال تقي الدين حيدر هذا
اصح الى قال شمس الائمة الشريفي والذي جرى كرتهم في زماننا انهم يكتبون اقرار الوقف ان
قاصيا من قضاء قضي بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشئ ولا يحصل به المقصود لان الوقف
لا يصير حجة على القاضى الذي يريد ابطاله ولا لم يكن القاضى قضي بلزوم الوقف فقراره يكون
كذبا محض ولا رخصة في الكذب ولا يتم المقصود ايضا بما يذهب اجتهاد هذا القاضى ان
العضا والاجازة من الجهر لا يصح فلو حصل به المقصود ومن كذا خري من الشياخ من قال
اذا كتب في آخر الصك وقد نفى بطلان هذا الوقف وان لم يرد من قاضى قضاء المسلمين ولم

يجوز وتسد هذا القائل بلفظ محمل في الكتاب اذا خاف الوقف ان يبطل القاضى فانه
في آخر الصك ان حكما من الحكم قضي بلزوم هذا الوقف وان لم يذكر الكاتب اسم القاضى
لا يمكن معرفة ذلك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك ابصر كفاية في ذلك
الزمان معلوما فيرفع الجهر الى قال تقي الدين كفتيج ما قال شمس الائمة الشريفي ان ما يكتب في
الوقف ان قاصيا من القضاء قضي بلزوم كوقف وبطلان الوقف كوقف ليس بشئ فان هذا
في الروايات رجل اقام شاهدين فشهدا ان هذا المذبح وارت فلو لم يثبتا وان كان
ثم مات كذا هذان او غابا قبل ان يسلمها القاضى في سبيل الميراث فان كفاية لا يقتضي هذه
لان اسباب العدة مختلفة ولا يدري كفاية في سبب يقتضي ولان هذا المذبح اقام شاهدين
انه وارت فلو لم يثبتا وان كان هذان قاضيا بلزوم فلو لم يثبتا وان كان هذان قاضيا
له سواء واشهدنا على قضاءه ولا يدري في سبب يقتضي كفاية فانه القاضى سيال
المذبح عن السبب الذي يقتضي به فان بين سبب يقتضي له بالميراث فوجد كذا سند كالسند المسئلة
انه لما اراد ان يثبت قضا القاضى شرط تعريف كفاية بالاسم وكسب ولم يكن بقوله ان
من القضاء قضي له بالوراثة كذلك في هذه المسئلة قوله ان قاصيا من القضاء قضي بلزوم
الوقف لا يكفي **باب الرجل يجعل داره مسجدا** او خانة قال محمد وهو قاضى قول الجعفي
لا يرد ملكه قبل التسليم وراى شمس الائمة كفتيج ثم التسليم في المسجد ان يصلى فيه
باذنه وعن الجعفي في رواية في رواية الحسن عند تشرطا او كصلوة فيه بالجماعة باذنه
اشان فصاعدا كما قال محمد وفي رواية اخرى عن الجعفي اذا صلى واحدا فيه باذنه يصير مسجدا
الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحدا باذان واقامة وفي ظاهر الرواية لم يذكر هذه الزيادة
وانما يكفي بصلوة الواحد لان المسجد هو الله وحق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله
وحق العامة يقوم مقام الكل وكفتيج رواية الحسن لان قبض كل شئ في تسليمه يكون بحسب
ما يليق به وذلك في المسجد باذنه كصلوة بالجماعة اما الواحد يصلى في كل مكان وعلى قول الجعفي

والتسليم ليس بشرط لا في المسجد ولا في غيره من الأوقاف فاذا قال جعلت هذا مسجدا
 للناس بالصلوة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط أداء الصلوة بالجماعة عند
 اذ ابنى مسجدا صلى هو فيه وجعل صل يصير مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لان
 محمدا ذكر في الكتاب ان على قول البصيرة لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل مالم
 يتم فاعله فيه فعل فيه للباقي وغيره وقوله بعضهم صلوة لا يكفي وهو الصحيح لان الصلوة انما
 يشترط لاجل القبض للعامة وقبض لا يكفي فذلك صلوة ولو بنى مسجدا وسلم الى المتولي ^{مصل}
 مسجدا قبل أداء الصلوة لا رواية فيه عن اصحابنا واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصير مسجدا ^{ويتم}
 كما يتم سائر الأوقاف بالتسليم الى المتولي وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم الى المتولي ^{مصل}
 اختيار الشيخ الامام لاجل شمس كونه كشيء لا يفتى في شيء ما يليق بقبض الخان يكون
 ينزل واحد من المائة فيبذره في كل يومه داره وجعلها مقبرة كان لان يرجع فيها الا في
 البقعة التي دفن فيها بانه لا يرجع فيها وقال ابو يوسف لا يرجع في جميعها وقال محمد
 دفن فيها اثنان فهو يرجع فيها فاخذ في ذلك يقول ابو يوسف وان لم يدفن فيه الا الرجوع
 كما قال ابو حنيفة رجل قال جعلت حجر في هذه من سراج المسجد ولم يذره على ذلك قال في
 ابو جعفر القند والى بصيرة الحجر وقفا المسجد اذا سلمها الى المتولي وعليه التقديري ليس للمتولي
 ان يصرف الفلانة الى غير ذلك من رجل يصدق بداره على المسجد او طريق المسلمين ^{القبض} يكون قبض
 على ابيه يجوز وذكر كشافه انه لا يجوز ويكون مرابعا عند واذا وقفنا الفلانة لاصول ^{الطريق}
 وكيفية التصور واتخاذ التقايات والامانات للمسلمين او لشرا الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في
 التقديرات وفي وقف على عمارة المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو الفقراء فاجتهد الفقهاء ^{المسجد}
 غير محتاج الى العارة قال الفقيه ابو بكر الباقر جيب الفلانة لانه ربما جرت بالمسجد حدث في ^{الارض}
 جلال لا يفتى وقال الفقيه ابو جعفر الجواب كما قال وعندى علم انه لو اجتمع من الفلانة مقدار ^{مال}
 احتاج المسجد والارض الى كعمارة يمكن العارة بها ويفضل تصرف الزيادة الى الفقراء على ما شرط

الواقف مسجدا منهم وقد اجتمع من فلتة ما يحصل به البناء قال الخفاف لا يفتى الفلانة
 في البناء لان الواقف وقف على مرمتها ولم يبرأ ان يبنى هذا المسجد وكثير من الواقف ^{محمدا}
 البناء بملك الفلانة رجل بسط من ماله حصيدا في هذا المسجد ووقع الاستغناء فان ملك
 يكون له ان كان حيا ولو لم يكن ان كان ميتا وان لم يكن له ان يسع في شئ ^{جصيرا} وانه
 آخر وكذا الراشدي حشيشا او قند باله المسجد فوقع الاستغناء كان له ذلك ان كان ^{حيا}
 ولو لم يكن ان كان ميتا وعند ابو يوسف يباع ويصرف عند الرجوع الى المسجد وان استغنى ^{عنه}
 هذا المسجد بمجول الى مسجد آخر وكثير من الواقف ولو ان اهل مسجد يبيعوا حشيش ^{المسجد}
 او خبثا او غشا صار خلفا ورفقلا ذلك غايب اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز ولا وان
 يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو الصحيح وقف مبيع على ^{مسجد}
 بعينه ولم يتم فوات القيمة فاجتمع اهل المسجد وجعلوا به موقفا بغير القاضى فقام
 هذه المتاعب عمارة المسجد من عقود وقف المسجد خلت المشايخ في هذه كقولية ^{والصح}
 انها لا تصح ويكون نصب القيمة الى القاضي لا يكون هذا القول ضامنا لما انفق في العارة
 من عقود الواقف ان كان هذا المتولي آخر الواقف واخذ الفلانة او انفق كانه اذا تم ^{الوقف}
 يصير غاصبا وكفا صلب آخر الغصب كان الاجر له كثر في اذ انتم من فلتة المسجد حانق ^{دارا}
 او مستغلا آخر جان كان هذا من مصالح المسجد فان راي المتولي ان يسع ما اشترى ^{وباع}
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا صار اوقاف المسجد وقال بعضهم ^{محمدا}
 هذا البيع وهو الصحيح لان كثر ولم يذكر شيئا من شرائطه فلو يكون ما اشترى من حيلة ^{واقف}
 المسجد **فصل في وقف كساعي وكسطة في وقف ارض** يشترط في وقف ارضها نصيبها ^{محمدا}
 جاز في قول ابو يوسف وبها أخذ مشايخ بلخ ولا يجوز في قول محمد وبها أخذ مشايخنا ^{محمدا}
 امرأه وقت دار في مرفها على ثلث بنات لها وآخرها الفقراء ليس لملك غير كذا ولا ^{لها}
 غير من قالوا انك كذا وقف وكذا ان ليس يصنع ما شئت وهذا قول ابو يوسف كان ^{عنده}

على بني ولا بيان او اكثر كانت كفلة لهم وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود كفلة كان
الكفلة له وكفلة الفقراء ولو كان له بنون وبنات قال حلول كانت كفلة لهم بالسنة كان انهم
يتناولون البنين والبنات وعن ابى يوسف في رواية يكون كفلة للبنين خاصة وكفلة لغيرهم
وهو كما قال ادنى هذه صدقة موقوفة على اخوة ولا اخوة واخوات اشركوا جميعا ولو قال
ادنى صدقة موقوفة على فرائد او قال على فقراء ولا ولى صح كوقف في كفلة من كان
وقت وجود كفلة في قول حلول وعليه كفتى في صدقة موقوفة على مسجد على ان ما فضل من
عارة المسجد من الفقراء فاجتفت كفلة والمسجد لا يحتاج الى العارة للحال هل يصرف شي من تلك
الكفلة الى الفقراء بكماله او لا ولا يصح ما قاله ابو ثابت انه يسيطر اذا اجتمع من كفلة ما لو احتاج
الصدقة والمسجد الى الكفارة بعد ذلك يمكن كعارة منها وبقي شيء يصرف تلك الزيادة الى الفقراء
فصل في اجارة الوقف ودعواه فان كان موافقة كوقف صدقة لوقف ان لا يجر اكثر من سنة
الا اذا كان اشيع للفقراء كان القيمة ان يجر ما بنفسه اكثر من سنة اذا اراد في ذلك فبلا ولا يحتاج الى
الموافقة الى الكفاية لان الكواف اذ لم يبدل ولو ان القيمة اجر دار كوقف خمس سنين قال شيخنا
ابن القاسم كسبح لا يجز اجارة كوقف اكثر من سنة الا ما عارضه عتاج الى تعجيل الاجرة بمالك
الا حوال وقال الفقيه ابو بكر الباقلاني انما لا اقول بنسابة هذه كجارة اذ اجرة طويلة لكن الحكم
ينظر فيه ان كان ضررا بالوقف ابطالها وهكذا قال الكفاية كوام ابو الحسن على كفتى وعن كفتى
ابى كليب بخير اجارة كوقف ثلث سنين من غير فصل بين الدار والارض اذا لم يكن كوقف شرطان
لا يجر اكثر من سنة وعن كوام ابو الحسن البخاري انه كان بخير اجارة كفضاء ثلث سنين فان اضر
اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ لا يجز وقل بعضهم يرفع كوام الى الكفاية
حتى يطله ويأخذ كفتى البخاري انه فان احتاج القيمة ان يجر كوقف اجارة طويلة قال ابو الفرج
ان يعقد عقود امراة كل عقد على سنة وكتب في الحسن استاجر فلو لم يزل في ذلك وادان
كذا ثلث سنين بثلثي عقد كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بينهما شرط في بعض فيكون العقد الاول

لازم لا نه ناجز ولا ثلثي غير لازم لانه مضاف قال وكان فيما قالوا نظر فانهم قالوا
لازم وثلثي غير لازم لانه مضاف وذكره ثلثي سنة كفتى في كجارة كطويلة كفتى
يكون لازم في احدى الروايتين وهو كفتى في ذكره ايضا اذا احتاج القيمة الى تعجيل الاجرة
يعقد عقود امراة فذ على نحو ما قلنا واجمعنا على ان الاجرة لا يملك في كجارة كفتى
التعجيل وكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه هو القيمة او من كفتى في الاجرة وكذا في كجارة
المستقيم بدو اجره كفتى قال شيخنا كوام ابو بكر محمد بن الفضل على اصل اصحابنا ينبغي ان
المستاجر غامضا الا ان المضاف ذكر في كتابه لانه يصير غامضا ويلزم اجره كفتى في كفتى
هكذا قال نعم وهو ما قاله في كتابه ان كفتى في كفتى بطله بسميته ما زاد على كفتى
تمام اجره كفتى في كجارة لا يملك الا بطله فيجب اجره كفتى في كجارة ولم يتبين شي في بعض
يصير غامضا عند من يرى غصب العقار فان لم يتحقق شيء من كفتى في كجارة على كجارة
المستقيم لا يجره كفتى على ما ذكرنا في كتابه ان كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة
على كفتى في كجارة قال رجل غصب ارضي ووقف كجارة عليه اجره كفتى في كجارة كفتى في كجارة
ثم فاعطاك بالاجارة باقى من اجره كفتى في كجارة وثلثي ابنين وفي رواية اخرى
انما وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول عي وقف علينا قال كفتى ابو جعفر القول قول من
يدعي كوقف عليه ما لا نه انما مضاف ولا نه كانت في رواية اخرى قال غيره القول قول ذي كجارة
الاول اعني كتابه **فصل في كجارة** وليس على كجارة ان يفتى من اوله الكبار وامراة الا باذانهم
ومن اجابهم سنانا من اجابهم اسما في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة
الرواية مستحبة ولا يجب بخلاف صدقة كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة
ولزم كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة
مستحبة لا يجب على كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة
ولا يفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة كفتى في كجارة

به فصل ولم يجد زمانا يذبحه قال في الكتاب لا يحل وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مهران حل
قالوا ما قال في الكتاب قياس وما قاله استحسنوا وبناخذ رجلا من كل طائفة من كل طائفة
وبقي فيه من الحيوة ما بقي في الذبوع بعد الذبح فاحذره مالك ولم يذكره حل الكله وكذا الورع
صيدا فاصابه وجره وبقي من الحيوة ما بقي في الذبوع بعد الذبح فاحذره مالك ولم يذكره
حل الكله ولو رماه آخر في هذه الحالة فاصابه لسهل لانه في حكم الذبيحة فربما
بين هاتين الحالتين وبين كشاة اذا امرت او بقره يابطنها وبقي فيها من الحيوة ما بقي في الذبوع
بعد الذبح فان على قول الجاهل يفسد ويحذر لا يصير من الحيوة ولا يكون الحية التي يبرأ الذب
لا يكون محله الذبوع حتى لو ذبح على وجهه او على غيره من اعضاء الذبوع حتى لو ذبح
حل الكله وفي مسئلة الصيد لا يصير من الحيوة حتى لو اخذ المالك الصيد وفيد من الحيوة ما بقي
الذبوع بعد الذبح ولم يذبح حل الكله وقيل على قول الجاهل يفسد في التي امرت والتي يبرأ الذب
وبقي فيها من الحيوة ما بقي في الذبوع بعد الذبح اذا ذبح لا يحل اكلها كما هو قول الجاهل
بكل كنهه لان في مسئلة الصيد وجه ما هو ذكوة كما قاله بعض هذه الحيوة وفي كنهه
ومخرجها لم يبرج فعل الذكوة فاعتبرت هذه الحيوة عند الجاهل **باب في الذبح** شاة
مرققة او بقر الذب بطنها وبقي من الحيوة ما بقي في الذبوع بعد الذبح فعلى قول الجاهل يفسد
لا يصير من الحيوة حتى لو ذبحها لا يحل اكلها ولا يحل اكلها ولا يحل اكلها ولا يحل اكلها
ابن التبت ان تلك الحية مقيمة في قول الجاهل يفسد حتى لو ذبحها لا يحل اكلها ولا يحل اكلها
السر حتى اذا علم انها كانت حية حين ذبح حل اكلها كانت حية فيها يتوهم بقاؤها ولا يتوهم
ابعد من سائر كان يتوهم انها تعيش بها والكثر من يوم محل الذكوة وهو في هذه ان كان يتوهم
بقاؤها فيها اكثر من نصف يوم محل ولا فاولا لان ما ذبح في ذلك اضطرب الذبوع وهو محل
انه اذا بقر الذب بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبح لا يحل لانه لا يتوهم ان يعيش باقيا فيها
وكفندق على ما ذكرنا لا يفسد الا في حية او لا في حية او لا في حية او لا في حية او لا في حية

اكل اما اذا انجز التسمية على الذبيحة فظاهر وما اذا لم يكن له ذب فلهذا عند العامة وهو الصحيح
ولو قال بسم الله وبسم محمد قال ابو القاسم كصغار لا يحل ولو قال بسم الله وبسم محمد على
حل الكله ولو قال بسم الله وبسم محمد قال ابو القاسم لا يحل ولو قال بسم الله وبسم محمد على
الذبيحة ولو قال بالفارسية سيفكدم يكن ضامنا ولو قال ببقنا واز من لا يفسد في كنهه
ابن التبت قد قال بعض اصحابنا اذا قال ذبحت كونه يذبح ولا ادري كيف ذبحت كان العقد
مع يمينه ولا فمان عليه وبناخذ قال في ذبها لا فرق بين قوله سيفكدم وبين قوله ببقنا واز من
لا يكون ضامنا بكل حال ولو قال لا ادري كيف ذبحت قال بعضهم يكن ضامنا بخلاف ما قال
ذبحت ولا ادري كيف ذبحت وقال سمرقاني كصغار لا يحل لانه لا يفسد على كل حال
قال ذبحت ولا ادري كيف ذبحت او قال لا ادري كيف ذبحت ولم يذبح عليه ولو طالب
بركة كونه يذبح فقال لم يذبح عن شاة قال او عن شاة وكذا هلك ذكر في الكتاب ان يذبح ضامنا
ولو قال كونه يذبح لا قد اعطيتكم انتم قال بعد ايام لم اعطكم او كذا ضاعت لا يقبل ويكره ضامنا
وقال عيسى بن ابيان انه لا يفسد في كنهه ما ذكر في الكتاب وفيها اذا امرت كونه يذبح في مكان
ففسد موضعها اختلف فيه للشافعي والشافعي انه لو قال وضعت في دار لا يفسد وان قال لا ادري
وضعت في ارضي او في مكان اخر كان ضامنا **كتاب العار** يد وان استعاره اذ ذبحها
الى الليل ولم يسم ما يحل عليها لا يفسد ان اهلك في كنهه وان اسكها بعد كنهه في ذلك ذكر في
انه يكون ضامنا واختلف فيه للشافعي قال بعضهم ما يفسد ان اسقى بها في كنهه كذا في كنهها
ولم ينفق بها لا يفسد وقال بعضهم هو ضامن على كل حال واخلاق الكتاب دليل عليه وبناخذ
الشافعي لا امام كصغار لان كونه بالقبض وقت فبذبحه يكون مسكاه مال الجاهل يفسد
وجعل رهن عند رجل فاما قال المرءون تختم ففهم فذلك الحاتم عنده لا يهلك بالدين ويكون الدين
على حاله لانه صار عارية ولو ان تختم ثم اخرج الحاتم من اصبعه ثم هلك بالدين لا يذبح
قالوا هذا اذا امر ان تختم في حقه وان امر ان يتختم في كنهه فذلك في حاله لا تختم فذلك

لان هذا المثل يفتقر الى الاستدلال فلا يخرج من ان يكون زهنا وان لم يكن بان يتجسم في المصنف
الفتق في جانب الكف فجعل الفتق من كارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو المثل بان يتجسم
المصنف بان يار ان يجعل الفتق في جانب الكف سواء يكون اعارة هو كصحيح **كتاب القطة والقط**
وذكر المصنف في فصل فيما يجب على مستاجر من كتاب الاجارة وفي القطة اذا ارفع المثل في المصنف الى
القائم فقال له كفا في الفتق عليها ولم يقل على ان يرجع بذلك على صاحبها اختلفوا فيه قال
الامام المعروف بخلافه كصحيح انه لا يرجع انتهى وفي القطة لصاحبها اختلفوا من تركها
عند عامة العلماء وقال بعضهم بطلانها وتركها افضل وقال المصنف لا يجعل دفنها وكيفية
علمنا حقيقا في زماننا سواء كانت القطة ذراهم او نانية او عرضا او شاة او جان او
او فرسا او ابدا ولو وجد جرة ثم اخري حق بلغت عشرة واخذت بقدر فان وجد الكل في موضع
واحد فهو قطة لان لها قيمة وان وجدها في مواضع متفرقة فكذلك خبيرة وكيفية انها بمنزلة
بخلاف النواة اذا وجدها متفرقة وبكرزها قيمة فانه يجوز اخذها لان النواة قارية عادة
فيكون بمنزلة الباج وان كان ذلك الجوز حتى لو وجدها تحت شجرة او في مكانها فانه
بمنزلة الكفارة رجل مر في ايام كسيف بنهار ساقطة تحت شجرة قال ان كان ذلك في كسيف
يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نقضا او دالة لان في ذلك مصداق لما
ذلك عادة وان كان في كسيف فان كان الثمن ما يفي ولا يفسد كالجوز والكمز لا يسود باخذ
ما لم يعلم بالاذن وان كان كسيف لا يفسد اذ يفسد اذ يفسد كالجوز لا يسود باخذ ما لم يعلم
ان صاحبها اباح ذلك وقال بعضهم لا بأس به اذ لم يعلم النقص بوجاهة دالة او عادة وعليه
الاعتماد اذا اجتمع في كسيف من دفاق الطين قال بعضهم كان ذلك لصاحب كسيف
وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا الحسن وبكرز ذلك لم يثبت به اليه بالرفع ولو اذ
القط كافر فان كان المثل في موضع في مصر من امصار مسلمين فانه يجوز رجوعه على
استحسانا واختلفوا في موضع القياس وكذا استحسانا قال بعضهم القياس وكذا استحسانا في قوله

لم يعلم في القياس تبين وفي الاستحسان لا يتبين وقال بعضهم القياس وكذا استحسانا في الجبر
على الاسلام في القياس لا يجوز على الاسلام في قوله على الكفر بالميزة وفي الاستحسان لا يجوز
الاسلام ولا يترك على الكفر وهو كصحيح **كتاب الخطر والباقة** ولا بأس بالكل يوم
قبل الفلوة في رواية وفي رواية بكرة وكذا صحيح هو ذلك لان الامور مستحبة
بواجب رجل اكل متكئا تكلم فانه قال بعضهم بكرة ذلك وكصحيح انه بكرة لما روي عنه عليه
السلام اكل متكئا او اما المجرب الذي جف ماؤه فبعض سناخنا رخصوا اكله والباق
والاصح انه لا يرجع وينبغي رجلا او امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم
لان معالجة ولها ولاية لمعالجة ولها فعل ذلك في لابل والام فذلك كان ضامنا لعدم الولاية
وقال بعضهم ليس للاب والام ان يقطع فان قطع واجب وعنا في برة كان ضامنا
هو الا قول الا ان يخاف التقديروا وعنا في كبد ولا يتجسم الرجل الا بفضة اما التخميم
فلم يثبت كصحيح واما التخميم بالحد يد فالونه فانهم اهل كسار وكذا التخميم لعله كسار
على من تختم بالورق ولا يراه على مثال وظاهر هذا اللفظ يقتضي كراهة التخميم الذي
يشتم وكصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا صفر ولا حديد بل هو حجر وغرسه في
انه كان يتختم بالحق ففضل فيما يقبل فيه قول الواحد وان كان تخمينا بلسان الكاهن وجاز
اهل كسار لا يقبل قوله فان دفع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب اجب الي
ان يرق الماء ثم يتم ولو قضا به وصلى جازت صلوة وفي خبر كسار اذا وقع في قلبه
انه صادق فانه يتم ولا يقضاه فان الفاسق من اهل كسار على مسلم اما الكافر
فليس من اهل كسار على المسلم ولو كان تخمينا بلسان كاهن صبي او معتق صبي لا يثبت
قال فذلك من ايماننا من قال كسر من هذا العطف ان كسبي كالبالي اذا كان صبي
ويسقط اعتبار البلوغ كاي سقط به اعتبار كسره وكسبه ويكون هو كالبالي كافي كماله
وكذا صحيح ان مراده العطف على كسره فان خبر كسبي وكسبه في هذا الخبر كذا في لسانه لا يثبت

ولان رجلا ملاطما او جانيه بمرات او بيع او حبة بسبب من لا سبب ثم اخبره سلم
نقد ان هذا لعل من فلو في الغلو في غضبه منه كبايع الواهب وكبت قال احب الي ان
يتنزه ولا ياكل ولا يشرب ولا يتوضا ولا يطأ الحماره لان خبره لو احد العدل ثبت كونه في تنزه
لم يتنزه كان في سعة من فلو لان خبره ما اخبر به كغيره ما اخبره ان من يملك منه كان غا
وهو مكذب في هذا الخبر شر لان اليد ولي الملك فلهذا قال ان تنزه كان افضل وان لم يتنزه
في سعة من ذلك وكذا لو ان رجلا في بئر طعام واذا في غيره بالسؤال واخبره نقد ان هذا
والشراب غضب في بئر من فلو في الزرع في بئر ينكر ويؤمن انه ان تنزه كان افضل وان لم
كان في سعة من ذلك وكذا اذا لم يكن من في بئر نقد كان كيد دليل الملك وخبره انما اخبره الجرمه
حقا للغضب منه وقول الواحد جعل حجة في حقوق العباد في حكم التنزه لا في حكم بطاؤ الملك
وكذا لو كان ماء وهو في سفر ولم يجد ماء غير ذلك فانه يتوضا به ولا يتيمم هذا اذا لم يكن الذي
في بئر نقد فان كان عدلا نقد وزعم انه لم يغصبه من احد اختلف مشايخ فيه فلهذا
لا يتنزه بخلافه ولو كان فاسقا وغيره من المشايخ قال هذا او كذا وسواء يتنزه وهو صحيح
لان اليد وان كان عدلا وهو يدفع كغضب نفسه فلو يعارض قوله قول الخبر في حكم التنزه
رجلا في يد بئر بئر تنزه بالحق الذي كيد فشهد رجل مسلم عند رجل آخر ان الجانيه كسى في يد
انه لعل من آخر غضبها منه الذي في يديه وكذا في يد يديه ذلك ويقول هو في يد وفي يديه غير
ما من قال في الكتاب احب الي ان لا يشرب يا منه واذا شربها او طأها كان في سعة من ذلك
خبره فيما اخبره بالغضب مكذب شرعا كان السامع ان يشترى ولو حوط ان لا يشترى ولو ان
خبره اخبره ان ذروها فادركه كوفي كذا مستحشا من كذا ان لها ان يزوج بزوج آخر
وسوى بزوجها ولو كوفي كسبه اكبر ليس لها ان يزوج بزوج آخر حتى يشهد عند
رجلا او رجلين ان كان ردة كوفيها غلظ من ردة المرأة وكوفي كسبه كسبه
الصحيح ان لها ان يزوج بزوج آخر لان المقصود من هذا الخبر وقوع كفرة بغير خبر

وفي هذا لا فرق بين ردة الزوجة ومرة فصل في التسليم والتكليف في فصل
في اشتباه كقوله في باب الاذان اذا سلم رجل على المؤمن في اذنه او عطف رجل وجهه الله
سلم على المصلي او على من في القرآن او على الامام وقت الخطبة فخرج المؤمن عن كذا وان
عن الصلوة والقاري عن القراءة هل يلزمهم ردة كسالم وشميت كعاطس ونحو ذلك
عن ابى حنيفة ان السامع يرد كسالم في نفسه وشميت في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك
فخرج عما كان فيه وعنه انه لا يفعل شيئا من ذلك في كذا وكذا وكذا وكذا وكذا
فخرج عما كان فيه فانه يرد كسالم وشميت ان كان حاضرا وعنه انه لا يفعل شيئا من
ذلك لا قبل الفراغ ولا بعده وهو كصبي انتهى رجل يسبح وجهه او فرغ من كذا فقام بعضهم
ذلك ليس بشيء وكصبي انه لا بأس بل يورده كوفيه اذا سلم اليهودي وكصبي انه لا بأس
على سلم قال محمد يقول سلم عليك يعني بكسالم بحدين مرفوع الى النبي ام انه قال اذا
سلموا عليكم فردوا عليهم وانما يكره ان يتقدمهم بالسلاام اما اذا ابتدوا الكافر فلو باس
عليه ولكن لا يرد على قوله وعليك وبعض المشايخ لم يبايئوا بالسلاام على اهل الذمة مرفوع
هو كقول وهذا اذا لم يكن للمسلم حاجة اليه وان كان فلو باس بالسلاام عليه واد
رجل غيره من الاخبار الجيدة في كيد قال بعضهم يكره الاخبار والاستخبار وقال بعضهم
الاستخبار ويكره كذا خبر وكصبي انه لا بأس بالاجابة ايضا ليكن عالما بالمصالح المستأمن
اذا تاب فهو على وجهه ان كان يعتقد نفسه خالقا لما يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالف
شيء هو الله تعالى وتبرأ عما كان يقول يقبل توبته وان كان كساحر يستعمل السحر للتجربة
ولا يعتقد ذلك لا يقبل ان لا يسبحا فاسحا حجة كسري ولا يدي كيف يفعل ولا يقره قالوا
لا يستتاب بل هو يقبل اذا ثبت انه يستعمل السحر وكوفي بعض كذا وضع وكذا ستاينة
وقال الفقيه ابو الليث اذا تاب كساحر قبل ان يؤخذ يقبل توبته ولا يقبل وان اخذ ثم
لم يقبل توبته ويقبل وكذا الذي يذوق كسرا كذا كساحر واستعمل هذا القول كذا الحيات

والمعاقلة والشهادة على الجناية واختلفوا في قيمة حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى الجناية عليه
ان كان ملكا كم ينقص من قيمته هذه الجناية ان كانت تنقص عشر قيمة ففي محرم الجناية
وهو هذا الاعتبار في كسوف وكسوف وكسوف وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا
من كسوف واجرة الكليب فهي حكومة العدل وقال بعضهم ينظر الى ادى جراحة الاذن من
وهو كسوف فان كانت هذه الجراحة نصف كسوف فيجب فيها نصف ارض الموصلة قالوا
على قول ولو ضرب ستم انسان نحره فاجل فان اخضر او احمر يجب دية كسوف خمسة اذ
اصغر اختلف فيه كسباخي وكسبي ان لا يجب شيء وان اسود يجب دية السن اذا كانت
المضغ وان لم تنف الا ان من الوساو التي تربي حشرات جملته فذلك فان لم يكن واحد منها
درايتان المصحيح ان لا يجب شيء ولو قال لصبي اصد هذه كسوة واقض كفار ولم يفعل
الصورة لا وعطبا اختلف كسباخي فيه وكسبي ان لا يفرض شيء قال انفق في التمر قال
انفق ولم يفعل في صبي هو ابن سبع سنين سقط من سطح او غرق في بئر فله نصفه لا شيء على من ادين
لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يفعل او كان اصغر سنا قالوا لا يكون للوالدين شيء الا
وهو كسبي الا ان يسقط من يديه شيء كان عليه كفارة لو ان حربا مستامنا استترى عبدا
مسلم في دار الاسلام ثم مات لمحق فبرائه يكون في بيت كمال لان مقتله رقبته في كمال ولو
عقد المفقود جناية يكون عليه ولا يكون في بيت كمال لان له ولدنا معروف وهو المفقود وان
كان المفقود لا يفتن ميراثه لاجل ارقق وهو كسبي وذكر جواب على تفصيل في كتاب الكسوف
وما ذكر في الجامع والازادات محرم على ما اذا لم يكن للقاتل ولد معروف بان كان عتيقا
او من شبه القتيلا امرأة فملك رجله خطا حق وجبت الدية على عاقلها اهل عيب على ذلك
الدية اختلف فيه كسباخي قال بعضهم لا يلزمها وكذا لو كان كافي مجنونا او صبيانا فان جميع كسبي
يكون عاقلته في قولهم لا وكسبي ان القاتل يسار له العاقلة كان القاتل امرأة او صبيانا
او مجنونا رجل منده عليه شاهد عدل بالقتل فان كفاضه عيبا فان جالده على شاهد

فاقتد ثم عاد الماسن الى دار الحرب ثم اسر
واخرج الى دار الاسلام

والا على سبيله وكذا لو شهد رجل من مشركين على رجل قبل عد فانه يجلس حتى يظهر
الشهادة لانه صار متما فيجسب لجل الشهادة وان شهد رجل من قبل الخطا ذكر الشيخ الامام
المعروف عن ابيه انه لا يجلس قبل حكم والا فله ان يجلس **باب جناية البهايم وفيما يجلس**
في الطريق كسبي رجل غرق عليه على رجل فقتله او منقذ ثيابه لا يكون ضامنا في قولنا جناية
ويقتل في قولنا لا يسف ويقتل في قولنا لا يسف وذكر كسوف في كتاب الخط والاباحة
دجل له كسوف بعض كل من قر عليه فلو هل القربة ان يملوا هذه الكلب وهل يجب على صاحب
ضمان ما علق قالوا ان لم يتعد ما عليه قبل العلق لا يفرض وان كان قد تعدى الى صاحب الكلب قالوا
يكون ضامنا بمنزلة كسوف المالك فلو شق وبقي ان لا يكون ضامنا فان كذا بداهة او دخلت من الغنم
واضد الزرع لا يفرض صاحبها اذ لم تدخل باذغال صاحبها في الزرع ولا يضا فقل الدابة
صاحبها الا بالار سال فينبغي ان لا يفرض اذ لم يكن من صاحبها الا شق او شق ولو لم يزل عليه
الوصيد ولم ينل صاحبها فاصاب انسانا لا يفرض في الروايات كظاهرة وهو عائد على الروايات
الظاهرة وجوبه في زرع في الليل فربى وفلن انما الاصل فيه فاذا كان اهل القربة
فان اراد ان يدخلها في بئر فدخل احدوها في كسوف وقرا الاخر فقتله ولم يقد عليه واد
صاحب كسوف اراد ان يفرضه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت بنته عند اخيه
ان ينفذ عن صاحبها فان ضامنا وان كانت بنته ان ياخذ ليرة على صاحبها الا انه لم يقد على
الاشهاد ولم يجد من يشهد لا يكون ضامنا وقيل له ان كان ذلك في النهار قالوا ان كان الضمان
غير اهل فيه كان حكمه القسطة فان ترك الاشهاد مع القسطة عليه وان لم يجد من يشهد
يكون في ذلك عذر وان كان النزل اهل فيه فكل اخرجه من زرع يكون ضامنا لان ما يكون
القربة من الشرا لا يكون حكمه القسطة في كسوف لانه لا يخاف عليها الضياع في النهار وانما
يخاف عليها في الليل فاذا اخرجه يكون ضامنا وقال كفاضه هو عام على كسوف عاقل او جده في زرع
دابة فقتل او ما يخرجها من ملكه لا يصير ضامنا عليه وان ساقها او راد ذلك القدر يصير ضامنا

يرى الكبار بذلك لان للكبار من الشئ ولو كان الكل كبارا او كانه بعض كبرا كان لها من
الشئ وقيل على قولنا ان الشئ يجرى كانه الوصي في جميع العبد كما لو باع الوصي عمارا من كبر
والكبار يبيع كسبه في الكاخذ البعيفة ولا يصح الفرز بين الكتابة والبيع وهو نقد الوصية من
نفسه قالوا ان كان الوصي وارثا كتبت يرجع في تركه الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية
للعبد يرجع لان لها مطالبة من جهة العبد وكانت كفضا الدين وان كانت كوصية فند على الوصي
وقيل لان يرجع في التركة في كل حال وعليه الفتوى وهو كالركيل بالشراء او ادنى التركة من مال نفسه
كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للتصغير او اشترى ما يتفق عليه فلا ينفسه فانه كان
مستورا ولو نفى من الميت بغير ارادة واشهد على ذلك لا يكون مستورا وكذا بعض الوصية
فتوى من كتبت او كتبت الميت من مال نفسه واشترى كوارث الكسوة طعاما او كسوة للتصغير فمال
لا يكون مستورا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة الوصية او اشترى كسوة للميت او اشترى
ثم علم بالحب بعد ما دفن الميت كان الوصي وكذا ان يرجع بانفسه العبد لو ان البعيفة
كفنا فعلم بالحب بعد ما دفن قال كفاطون ان الاجنبي لا يرجع بنفسه العبد في بعض الروايات يرجع
الاجنبي ايضا كصبي ان الاجنبي لا يرجع لانه مشر بنفسه والوصي وكذا ان يشترى الميت
لها الرجوع بالنفس رجل او صبي الى جليز فان احد الوصيين او وصي الوصاية كان
لان احدهما الوصي باذن صاحبه في جوارحه فذلك بعد موت وروى انه لا يرجع في
الاول وهو بائع صبي للثمن من مفسد يعلم انه لا يقد على اداء الثمن قال ابو كاسم ان كان البيع
دغبة فالقاضي يرجع لثمنه ايام فان اوفى الثمن والبيع قال في شئ ان لا يرجع
الوصي اذا كان يعلم ان ثمنه لا يقد على اداء الثمن لان بيعه كوصي من هذا حاله يكون استهلا
الا انه اذا ادنى الثمن قبل ان يقضى القاضي بطلان البيع يبيع هذا البيع لان القاضي يقضي
حفظا للتسار وتام كسرها فقلنا وهو ادنى على كسبه ويناختلف في ان كفاطون
المال من يده قال بعضهم لا يرجع الا ان يبيعيه عينا الله لا يخرج كفاطون من قال بعضهم ان لم يكن

بينة على الدين فان القاضي يخرج عن الوصاية وقال الفقيه ابو الليث يقول ان كفاطون ما ان يراه
عن الدين الذي تدعى او يقيم البينة عليه حتى يستوفى الدين والا فخرجك عن الوصاية فان لم يتم
اخرجه عن الوصاية وعرضه بسلام ان كسبه او ادنى ما على الميت وليس للبينة فان القاضي
بغله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة ثم
بالميت ان شأنه الثاني وصيا وصار لا ولا خارجا عن الوصية وان شاء اعاد الا ولا الى
بعد ما قضى بینه وذكر المختص ان القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار كسبه الذي يدعى
ولا يخرج الوصي عن وصاية ولا يخرج عن كسبه وعليه كفتوى القاضي اذا اتم الوصي عن وصاية
ابن حنيفة يجعل القاضي مودعه ولا يخرج مودعا ابوي سيف خجده وهو كفاطون وعليه الفتوى
الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب حيا وخيف منه على مال ولده كصغير فان القاضي يخرج
من يده فالوصي ولي رجل او صبي ان يخدم عبده او لولده سنة بعد موته ثم يعقب طل ابو نصر
كانت الوصية للاب والوصية باطلة لانها جازت مستوفان بالخدمة فيكون وصية
بالزيادة على قدر ميراثه فيبطل وان اوصى بذلك الدارين مستوفان في ميراثه جاز وكسبه
الميراث دون كسبه وقال الفقيه ابو الليث وان تفاضا في ميراثه جاز ايضا ويخدمها على
ميراثها لان اللفظ عند طوافه محمول ذلك وكسبه يجب تصحيحها ما امكن الا ان يقول في
يخدمها على كسبه في يبطل الا ان يجبر الوارث فيخدمها ثم يعقب وكسبه على هذا **كتاب الشفعة**
طلب الشفعة ثلثة طلب الموانسة وطلب الشهادة وطلب التملك اما طلب الموانسة فمقتضى علم
بالبيع ان اخبره بالبيع رجلا من رجل وامرأتان او رجل عدل فسك الشفعة حينئذ ولم يطلب
الشفعة بطلت شفعة وان اخبره رجل واحد غير عدل او عبدا او صبي او امرأة ولم يطلب الشفعة
شفعة في قولنا ان البعينة وعند صاحبه يبطل واختلفوا في لفظ هذا الطلب قال بعضهم بقول
الشفعة وانما اطلبها وطلبها وقال بعضهم يبطل لفظ كفاطون ويستقبل ولا يجزئ منها وان
يقول طلب الشفعة واخذها او يقول طلب الشفعة واخذها وان فلا ذلك بطلت شفعة

كذلك بعض وقال بعضهم لا يقول اطلب الشفعة واخذ مالاً من ذلك ومن لم يطلب الشفعة واخذ مالاً
يذكر الحال عن فاكهة البيت واشترت والحق في ان اطلب ابي لفظ طلب بالماضي لم يقبل ^{طلب} يعني
وهو اختيار الفقيه لجعفر والفقيه الثالث والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجل اشترى داراً
وقال الشفعى اشترىها لنفسى فلم الشفعى الشفعة او سكت ثم لم انه اشترىها لغيره فاستعمل
الشفعة وقال ابو حنيفة لا يبطل ولا يملك كفتوى في ذكرنا طافى اذا علم بالسبع وهو في كسوف
فجعلها اربعا او ستا لا يبطل شفعة وكفى في ان اذ جعلها اربعا لا يبطل ولو جعلها ^{ستة}
تبطل رجل اشترى داراً فجاءه شفعى وقال سلم في نصفها بالشفعة فابى المشتري لا يبطل ^{شفعة}
وهو كفى في ان تسليم النصف لا يكون تسلماً للباقي ولو ان كفى في بيع بعد ما طلب المراجعة
الاشراد لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يتمكن من الدفع بمحض او جبر او منع مانع او لم ^{يوجد}
من يملكه بالشفعة لا يبطل شفعة وان لم يرفع مع العكس من المرافعة ذكر في الكتاب ان
شفعة ابدوان طال الزمان قالوا هذا قول ابو حنيفة واختلف الروايات عن محمد في رواية ^{انها}
مضى شهر ولم يرفع مع التمكن بطلت شفعة وفي رواية اذا مضى شهر وثلاثة ايام وفي رواية
اذا مضت ثلثة ايام ولم يرفع بطلت شفعة واختلفت الروايات عن ابو يوسف والشافعي ^{عليه}
انه مقدر بشهر واذا توجه القضاء بالشفعة فان القاضي لا يقضى بالشفعة حتى يحضر الشفعى ^{المعنى}
فان قال الشفعى اقصى في الشفعة ودها على مال الا تسلم حتى اتىك بالثمن قال محمد بن حبيب ^{في}
الرد لك فان قال الشفعى ان لم اجب الثمن الى ثلثة ايام فلما برغ من الشفعة فلم يجب الثمن الى ^{الرد}
الوقت ذكر ابن رستم عن محمد انه يبطل شفعة لان تسليم الشفعة اسقاط للحق فيمنع تقليفه ^{بالشرط}
وقال بعض المشايخ انه لا يبطل شفعة وهو كفى في ان الشفعة متى ثبت بطلب المراجعة ^{الاشهاد}
ولا تكون لا يبطل ما لم يسلم بلسانه وكذا قال الشفعى الشفعى هات الدراهم وفقد شفعتك ^{فان}
امكنه اصدار الدراهم في ثلثة ايام ولم يحضر بطلت شفعة عند محمد ولو ان كفى في اخص ^{الاشهاد}
والثمن وراهم اختلفوا فيه وكفى في ان لا يبطل رجل اشترى نصفاً شاعياً من دار او جزءاً شاعياً

ثم ان المشتري قاسم البايع فخصه الشفعى فان كانت القسمة بقضا القاضي كان الشفعى ^{بالحق}
من المشتري ما صار له بعد القسمة وليس له ان يبطل القسمة ولو اية واحدة وان كانت القسمة
بغير قضا هل له ان يبطل القسمة فيه روايتان وكفى في ان لا يبطل ولو ان ياخذ بالشفعة
ما صار للمشتري ولو ان الشفعى قال المشتري سلم في نصف هذه الدار بالشفعة فابى المشتري ^{لا يبطل}
شفعة وهو كفى في رد كذا المصنف في باب الخيار من كتاب البيع ولو باع داراً على ^{المشتري}
بالخيار ثلثة ايام والدار شفعى فان الشفعى يطلب شفعة وقت العقد اذا علم بالسبع ^{لاقت}
سقوط الخيار في بيع النصف لا يطلب الشفعة وقت الاجارة وفي البيع الفاسد عند انقطاع ^{حق}
الاسترداد وفي البعثة شرط العوض روايتان في رواية يطلب عند كفى في رواية عند ^{العقد}
وهو كفى في انتهى **كتاب السهم** عربي دخلوا ارباباً من بني عبد بن عبد من ^{الرجل}
فباع ابن نفسه لا يجزى اتفاق الروايات ويجوز بيع ولد غيره ولو ان ملك اهل البيت اهدى ^{الى}
المليفة ذكر في حجة طبيب للمهدي اليد الا ان يكون من محارم المهدي وام ولد فانهم يقتلون ^{ويؤذي}
هشام بن الحر بن ابي ابي بن عبد الله الامام فبقي مرة وكان امان يرجع الى دار حرب وروى الحسن
عن ابي حنيفة وابن سماع عن محمد ان الحر بن ابي ابي اياه او ابنة في ارض لا يجزى فان ارضه ^{الدار}
الاسلام يملكه ان لم يكن بيننا امان فالخامس ان الحر بن ابي اياه او ابنة في دار حرب ^{المستأجر}
يكون باطلاً وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ورواية هشام عن محمد سواء برى البايع جاز هذا ^{البيع}
الا يري في قول عامة المشايخ منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل قال ابو الحسن ان كان البايع
الحر بن جواز هذا البيع جاز ولا فلو وروى ابن سماع عن ابي يوسف ان الحر بن ابي اياه ولو ^{في}
دار حرب من حر بن جواز من مسلم مستأمن جاز عند ابي حنيفة ولا يجزى كفتوى على الرد اذا اقصم ^{في الرد}
وعنه ابي يوسف اذا اقصم في الرد غير الرد عليهم وعنه ابي عبد الله بن ابي اياه في جواز ^{مستأمن}
لا يجزى وان باع في دار حرب من حر بن جواز سلم اليه ملك كفتوى غيره من المشايخ قال البايع ^{المشتري}
ان يشتري واذا اشتراه جاز ويكره فيقال المشتري قال بعضهم ان اشتراه مسلم في دار الاسلام لا يملك ^{وان}

اذا كان لا يغيب لباله عن منزله كان بمنزلة المصروع عند رواية جيمز المسافرة بالمال
له ولا مؤنة ولا يجوز بالمال حمل مؤنة وجلبان بينهما بصير حمل احدهما عليه شاملا للآخرين
المصر فسقط البعير في الطريق فخره قالوا ان كان ترجى حيوة بغير حصه شريكه وان كان
لا يرجى لا يضمن لانه ما مودع بالمعقل والخوف هذه الحالة حفظ ولو غره لغيره كان ضامنا
على كل حال في تصحيح من الجواب وكذا الراعي والبقار اذا ذبح الشاة او البقر كان
لا يرجى حيوة لا يضمن استحضارا لانه ما مودع بالمعقل وان كان يرجى حيوة ضامرا وان
ذبح الاجنبى كان ضامنا ولو كان بين الحاضر والغائب ان مقتسدة ونصيب كل واحد
منها مفروقا عن نصيب الآخر ليس للحاضر ان يسكن نصيب الغائب لكن القامى ينظر في ذلك ان
خاف الخراب كان للقامى ان يواجر ويسكن الاجر للغائب وفي غير مقتسدة للحاضر ان يسكن
قد رخصته وعن محمد للحاضر ان يسكن كل الدار اذا اخيف عليها الوالم يسكن وذكر
في فضل في زراعة كور من من كتاب المزارعة قال وعندى ان يسكن كل الدار وان كان
يخاف خراب الدار بمنزلة السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا يقصها لان في السكنى محصل
منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فظاهر وكذلك منفعة الغائب لان الحاضر اذا
فاد الحضر الغائب كان له ان يسكن مقدار ما سكن الحاضر هذا كما روي عن ابي حنيفة في الغنم
اذا كان بين اثنين للحاضر ان ياكل نصيبه ويبقى نصيب الغائب ويسكن الغنم فاذا حضر الغائب
اخذ الثمن وان لم يجز بغير الحاضر فبقي نصيب الغائب ان كان من ذوات القيمة والمثل ان
مثليا ولم ينقطع وان انقطع فبقي القيمة وهكذا روي عن محمد واستحسنه مشايخنا
الفقهاء انتهى وذكر المصنف في كتاب القسمة طائفة او مقام بين اثنين استاجر نصيب كل
واحد منهما رجل ثم اتفق احدهما المستاجرين في مرة الطائفة او مقام باذن من آجره
يكون له ان يرجع بذلك على شريكه الذي لم يواجره نصيبه من هذا المستاجر قال الشيخ الامام
محمد بن الفضل يجهل ان يقوم المستاجر مقام من آجره فيما اتفق فيه يرجع بنصف ما اتفق على الربح

التقدي وعن محمد ويجهل ان يقال ان هذا المستاجر يرجع على من آجره ثم من آجره يرجع
على من آجره ثم من آجره يرجع على شريكه ويجهل ان هذا المستاجر يكون منطوقا والمختار
ان لا يرجع هذا المستاجر على شريكه من آجره انتهى وذكر المصنف في باب الرجل يجعل دينه
من كتاب الوقف واما اهل المتاعا وضيق اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان
فان ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن في حاله الى شريكه الاصل وفي ذلك غلط بل الصحيح انه يضمن
صاحبه انتهى **كتاب المازون والحجر** ذكر المصنف في كتاب الوكالة لوقال العبد لا انما
عن التجارة لا يصير مازونا في التجارة عند البعض وقال الفقيه ابو القاسم يصير مازونا وهو الصحيح
انتهى واذ اخبر فضولي واحد باذن المولى بصير مازونا كيف كان الخبر فرفق ابن حنيفة بين
الحجر والاذن عنده لا يثبت الحجر غير الواحد الا ان يكون الحجر على او اخبره اثنان ويثبت بقول
الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام المعروف بخلافه من اهل الفقه ابو بكر البجلي
انه لا فرق بين الاذن والحجر انما يصير مازونا اذا كان الحجر صادقا عند العبد وكذا الحجر
لا يثبت بخبر الفضولي الا ان يكون صادقا عند العبد والفقهاء على هذا القول والعبد
المازون اذا عصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا التصحيح انه لا يصير محجورا
والعبد المازون اذا اتى بصير محجورا فان عاود من الاباق الاصح انه لا يعود
ماذونا ولذا ان تبرع باليسير ويملك الصدق بما دون الدرهم ولا يملك بالدرهم
ويملك اتخاذ الضيافة والاهداء والصحيح انه لا يملك ما بعد التجار
سرفا ويملك ما لا يعد سرفا في المأكولات ولا يملك الاهداء في غير
المأكولات ولا يملك الاهداء في المأكولات بقدر ما يتخذ للدعوة
من المأكولات وانما يملك اتخاذ الضيافة اليسيرة دون الكثيرة
فذلك مقدار بمقدار ما يكون في يد من مال التجارة وحكي عن
ابن سلع انه قال اذا كان مال التجارة عشرة الاف فأتخذ بعشرة

وراهم دعوة كانت يسيرة ولو كان مال التجارة عشرة دراهم فأتخذ بدائق
 كانت كثيرة في العرف والمعتبر في هذا العرف
 وقع الفراغ عن انتخابه وتخيظه • بفضل الله تعالى
 ومن توفيقه • يوم الجمعة المباركة
 الثامن والعشرين من شوال المكرم
 لسنة اربع وتسعين و الف
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله اجمعين والحمد لله
 رب العالمين
 ٢٢

Silivranlı Kütüphanesi

Hasan Hüsnü Paşa

Eski Kütüphane 506